A.R.S
الأكاديمية لدراسات اللاجئين
The Academy Of Refugee Studies

اللاجئ الفلسطيني
من الاقتلاع إلى العودة

إعداد
إبراهيم العلي

تقديم
د. محسن صالح

إشراف
د. محمد عمرو

دار النفائس
للنشر والتوزيع-الأردن

إعـــــــــــداد: إبـــــراهـــــيـــــم الـــعـــلـــي

تـــــــــقـــــــــديم: د. محـــســـــن صـــــالـــح

مـــراجـــعـــة وتحـــريـــر: د. محـــمـــد يـــاســـر عـــمـــرو

تـــدقـــيـــق لـــغـــوي: عـــبـــد الـــرحـــمـــن نجـم

الناشر:

مركز الأرض والإنسان للدراسات والاستشارات

البحرين،هاتف:00973313648855

الموزع:

دار النفائس للنشر والتوزيع

أكاديمية دراسات اللاجئين

بريطانيا: هاتف: 00442084530978

البريد الإلكتروني: info@refugeeacademy.org

www.refugeeacademy.org

رقم الناشر الدولي ISBN

978.99958.972.1.5

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة في البحرين: 29/د ع/2014

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م

الإهداء

إلى العائد الأول نبينا وقائدنا وقدوتنا محمد بن عبد الله

عليه أفضل الصلاة والسلام، ومن جنابه الطاهر الكريم

إلى أرواح شهداء مسيرة العودة على امتداد حدود الوطن المحتل.. إلى روح والدي الذي قضى وهو يحلم بالعودة.. إلى السائرين على درب التحرير والعودة من لاجئي فلسطين

إبراهيم العلي

المحتوى

الإهداء	3
مقدمة/ بقلم: الدكتور محسن محمد صالح	8
مقدمة المؤلف	9
الفصل الأول: بين يدي اللجوء	11
أولاً: فلسطين جغرافيا وتاريخ	12
ثانياً: المشروع الصهيوني ونشوء قضية اللاجئين	25
ثالثاً: المسؤولية التاريخية لبريطانيا في نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين	36
الفصل الثاني: البعد القانوني لقضية اللاجئين	43
أولاً: المسؤولية الدولية عن نشوء قضية اللاجئين	44
ثانياً: أهم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين	52
ثالثاً: مسؤولية «إسرائيل» القانونية تجاه اللاجئين الفلسطينيين	60
رابعاً: حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف.	62
خامساً: اللاجئ الفلسطيني في الاتفاقات الدولية والإقليمية	71
سادساً: دور المنظمات الدولية تجاه قضية اللاجئين	76
الفصل الثالث: اللاجئ الفلسطيني بين اختلاف المفهوم ومشاريع تصفيته	95
أولاً: مفهوم اللاجئ الفلسطيني	96
ثانياً: اللاجئ الفلسطيني والجامعة العربية	101
ثالثاً: القوانين العنصرية الإسرائيلية ومشاريع تصفية قضية اللاجئين	106
رابعاً: مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين	108
خامساً: اللاجئون وعملية التسوية	113

الفصل الرابع: التوزيع الجغرافي للاجئين 123

أولاً: اللاجئون الفلسطينيون داخل الخط الأخضر 125

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية 131

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة 147

رابعاً: اللاجئون الفلسطينيون في الأردن 154

خامساً: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان 164

سادساً: اللاجئون الفلسطينيون في سورية 179

سابعاً: اللاجئون في العراق 199

ثامناً: اللاجئون الفلسطينيون في مصر 202

الفصل الخامس: اللاجئون الفلسطينيون (قراءة إحصائية عامة) 205

المراجع 220

مقدمة أكاديمية دراسات اللاجئين

نعم لاجئون.. ولكنْ سنعود

منذ أكثر من ستين عاماً ويد الظلام تعمل وتحاول تقطيع أوصال «فلسطين» الإنسانية. تلك الأرض الخصبة التي نَمَت فيها أحلام الأطفال، وأشجار الزيتون، وحكايات الجَدَّات، وعبقت فيها رائحة الخبز الناضج مع أزهار قرن الغزال، وطيور السنونو. تلك الأرض التي تحفظ في أخاديد ذاكرتها مباركة رب العالمين: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله ..).

هذه الأرض التي حملت طعم المواساة لسيد الخلق صلى الله عليه وسلم بالإسراء والمعراج، وبالدعوة إلى شَدّ الرِّحال إليها، حيث قال صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد؛ المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا».

هي «فلسطين» إذاً!

تلك الوصلة التاريخية التي اختارها الصهيوني وطناً بديلاً، مُشرِّداً أهلها، ومُفسدًا في أرضها، ليرسم بذلك أطول قصة لجوء، وأفظع مأساة تهجير عرفتها الإنسانية، ليورث هذا الشعب لجوءاً متشعباً بلا منافذ غالباً! فإن كانت قضايا اللجوء تُحَلُّ في أشهر أو سنوات، فإن اللجوء هنا لا يُحَل، كأنما هو ورم خبيث يُستعاذ منه!

وإن كانت المنظمات الدولية تَحُل إشكالات قضايا اللجوء وَفْق خطط زمنية محددة، فإن اللاجئ الفلسطيني قصةٌ لا تنتهي! فثَمَّ محتل غاشمٌ، وثَمَّ تواطؤ غربي، وتخاذل عالمي، وصمت دولي يُجرِّم الضحية ويُبرِّئ المعتدي، قافزاً على كل القيم بكل بساطة منحازاً! يرى بعين واحدة، هذا إنْ رأى!

شُرِّد بعد هذه المَلْحمة الفلسطينيون «قَسْراً» و«قَهْراً»، تاركين وراءهم البيت والمال والأهل والولد؛ عَيْنٌ تسعى، وعَيْنٌ تَرْقب الوطن، قلب ينبض بالحياة، وقلب مُعلَّق بهوى فلسطين.

وتتوالى الأجيال في البعد والفراق، لم تكتحل عيونهم برؤية الوطن، ولم يَهْدأ بَالُهُم بعناق الأرض الولود، ولا بمصافحة البيت الودود. وعاش شعبنا في خيام التشريد، وفي مخيمات البؤس والحرمان والفقر، وطَالَ انتظارُهُم عَوْدَتَهم.

يأتي هذا الكتاب مساهمةً من أكاديمية دراسات اللاجئين في الإعداد الخاص باللاجئ؛ ليشكل لبنة في طريق العودة.

تقدم الأكاديمية هذا الكتاب المنهجي ليكون رفيقاً لكل لاجئ، وعوناً لكل دارس، وهو إضافة نوعية مميزة للمكتبة الفلسطينية، وسيُدَرَّس في الأكاديمية؛ لتُدَرَّب عليه أجيال العودة لتحقيق رؤيتنا:

نحو جيل يعرف حقه..

تـــقـــديـــم

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين أحد أبرز قضايا اللجوء في التاريخ الحديث والمعاصر، فهي من أقدم القضايا التي لم يتم حلها حتى الآن، إذ تعود إلى سنة 1948، وهي أكبر قضايا اللجوء بالنسبة إلى عدد السكان، إذ تمّ تشريد نحو 58 % من أبناء الشعب الفلسطيني في حرب 1948، وأضيف إليهم أعداد من أبناء فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ليصبح مجموع اللاجئين نحو 68 % من أبناء الشعب الفلسطيني حسب التقديرات في أوائل سنة 2014. كما أن قضية اللاجئين هي أكثر قضية حظيت بقرارات متكررة في الأمم المتحدة؛ إذ صدر نحو 130 قراراً حتى سنة 2013 يؤيد حقهم في العودة إلى ديارهم.

وحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم هو حقّ طبيعي وإنساني متفق عليه بين البشر، ومؤكّد في شرائعهم وقيمهم وأخلاقهم، وهو حقّ مقدّس، كما أنه حقّ فردي وجماعي لا يملك أحد إلغاءه أو منعه، بالإضافة إلى أنه حقّ ممكن التنفيذ في الحالة الفلسطينية. والفلسطينيون لم يتنازلوا يوماً عن هذا الحق، وسعيهم للعودة يزداد قوة وصلابة على مرّ الأيام.

يأتي كتاب "اللاجئ الفلسطيني" الذي أعده الأستاذ الباحث إبراهيم العلي في مرحلة حساسة، حيث يسعى الصهاينة ومؤيدوهم إلى شطب هذا الحق وإلغائه، وإلى فرض التنازل عنه في أية تسوية سلمية مع الفلسطينيين، وإلى تأكيد ما يسميه الصهاينة "يهودية إسرائيل". وقد بذل الباحث مشكوراً جهداً كبيراً في إعداد الكتاب بطريقة شاملة، بحيث غطى كافة جوانبه، كما قدمه بأسلوب سهل وميسر، وبمعلومات محدثة مفيدة لكافة الباحثين والمهتمين.

اسأل الله سبحانه وتعالي ان يبارك في الباحث الواعد إبراهيم العلي، وأن ينفع به وبجهوده، وأن نرى على يديه مزيداً من الإنتاجات العلمية المتميزة.

د. محسن محمد صالح

مقدمة المؤلف

اللاجئون الفلسطينيون عنوان كبير ومهم، ويمثّل المحور الذي تدور حوله القضية الفلسطينية التي وصفت من لحظاتها الأولى بأنها قضية شعب انتزع من أرضه، وشرد إلى جهات الأرض الأربع.

وما إن بدأت الظروف تتهيأ لهذا اللاجئ حتى قام يلملم جراحاته، ويهيئ نفسه من أجل مرحلة جديدة من مراحل الكفاح والجهاد، نحو استعادة ما سلب منه والثأر من غاصبيه، فعمل مع إخوانه من أهل العروبة والدين والنسب يداً بيد، وخطوة خطوة تجاه فلسطين. ولكن الإخوة كَلّوا، إلا أنه ما كَلَّ ولا ملّ، فاستمر يرسم طريق عودته بنفسه جاعلاً من دمه حبراً، ومن جسده جسرا، لتعبر من خلاله الأجيال القادمة نحو القدس وصفد ويافا ونابلس وغزة والنقب.

لم يقتصر إعداده لمرحلة التحرير على الإعداد البدني والنفسي، بل تعداه إلى الإعداد العلمي والفكري؛ لأنه علم أن من يملك العقل السليم سيكون أول الواصلين، فافتتح مراكز الدراسات والبحوث ودور النشر المتخصصة وغير المتخصصة، وصدّر إلى العالم العديد من المؤسسات الثقافية والعلماء والمفكرين الذين ذاع صيتهم في أصقاع الأرض، فقد عمل على نشر الثقافة في مجتمع اللجوء بالقدر الذي درب فيه على حمل السلاح وقتال العدو.

ويأتي الكتاب مساهمة في الإعداد الخاص باللاجئ، ليكون لبنة في طريق التحرير والعودة؛ فبقدر ما استطاع هذا اللاجئ الإلمام بقضيته سيساهم في الدفاع عنها، والعمل من أجل استعادة أرضه. فلا مسوِّغ للجهل في زمن انتشرت فيه كل وسائل الاتصالات والإعلام من صحف ومجلات وشبكة عنكبوتية. لقد أصبح العالم قرية صغيرة، فحري بنا أن نوصل أصواتنا الى القرية التي نسكن فيها، وأن ندحض الدعاية الصهيونية التي ما فتئت تروج للعالم أن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب، واليهود شعب بلا أرض، وأن تاريخ بني صهيون قد بدأ من هناك، وأن وأن....

هذا الكتاب هو خلاصة جهد العديد من الباحثين والمفكرين الذين عملوا من أجل توضيح وشرح وبيان أبعاد القضية الفلسطينية عموما، وقضية اللاجئين خصوصاً، بلغة مبسطة بعيدة عن التعقيد؛ ليسهل فهم أبعاد القضية من كل شرائح العمل. وجاء الكتاب في خمسة فصول والعديد من المباحث التي تناولت القضية التاريخية والقانونية وما نتج منها من تشريد نحو مليون فلسطيني، ولجوئهم إلى العديد من الدول العربية والأجنبية، متناولاً التعريف بأوضاعهم حسب توزعهم الجغرافي. وكذلك يتعرض لما أحاط بقضية اللاجئين من محاولات لطمسها من قبل العدو الصهيوني والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى فضح الدور البريطاني في نشوء هذه القضية، وبيان المسؤولية التي تتحملها الأمم

المتحدة عن صدور قرار تقسيم فلسطين، ثم التقصير في توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين. وعرج الكتاب على تعريف اللاجئ وفق المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية عموما، وتوسع قليلاً في تعريف الجامعة العربية للاجئ وأهم القرارات الصادرة عنها بخصوصه، وكذلك التعريف الفلسطيني للاجئ وفق ما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

بالإضافة إلى ما ذكر، تناول الكتاب القوانين العنصرية الإسرائيلية، وأشار إلى بعض المشاريع التي وردت في سياق الحلول المطروحة لحل قضية اللاجئين، هذا ويشير الكتاب إلى الدور الذي أدته بعض المنظمات الدولية التي قامت لخدمة اللاجئين ورعايتهم كلجنة التوفيق الدولية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وما طرأ عليها من تغيرات أدت إلى انحرافها عن المسار الذي وجدت له.

نسأل الله العظيم الكريم أن أكون قد وفقت في عملي هذا،

وأن يتقبل مني، إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين

إبراهيم العلي

بين يدي اللجوء

1

الفصل الأول

أولاً فلسطين.. الجغرافيا والتاريخ

ثانياً المشروع الصهيوني ونشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين

ثالثاً المسؤولية البريطانية في نشوء قضية اللاجئين

أولاً

فلسطين.. جغرافيا وتاريخ

الموقع الجغرافي[1]

تقع فلسطين غربي القارة الأسيوية بين خطي الطول 34.15 و 35.40، وبين دائرتي عرض 29، 30 و 33.15 شمالاً.

وهي تشكل الشطر الجنوبي الغربي من وحدة جغرافية كبرى في المشرق العربي، هي بلاد الشام التي تضم -فضلاً عن فلسطين- كلاً من لبنان وسورية والأردن، ومن ثَمَّ كانت حدودها مشتركة مع تلك الأقطار، فضلاً عن حدودها مع مصر.

تبلغ مساحة فلسطين 27009 كم^2، ويبلغ مجموع أطوال حدودها البرية والبحرية 949 كم، منها 719 من حدود برية و230 من حدود بحرية. وتشغل الحدود الأردنية الفلسطينية أطول حدود فلسطين البرية؛ إذ يصل طولها إلى 360 كم، بينما يصل طول الحدود مع مصر 210كم، ومع لبنان 79، ومع سورية 70 كم، أما سواحل فلسطين المطلة على البحر المتوسط فيبلغ طولها 224 كم، بينما يبلغ طول سواحلها المطلة على خليج العقبة 6 كم.

1 - السلطة الوطنية الفلسطينية – رئاسة مجلس الوزراء - الأمانة العامة جغرافية فلسطين على الشبكة العنكبوتية . http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=category&id=51&Itemid=72

وتبدأ حدود فلسطين مع لبنان من رأس الناقورة على البحر المتوسط، وتتجه بخط مستقيم شرقاً حتى ما وراء بلدة بنت جبيل اللبنانية عندما ينعطف الحد الفاصل بين القطرين شمالاً بزاوية تكاد تكون قائمة، ليطوق منابع نهر الأردن، فيضمها إلى فلسطين في ممر أرضي ضيق، تحده من الشرق الأراضي السورية وبحيرات الحولة ولوط وطبرية.

بحيرة طبريا

ومن جنوب بحيرة طبرية تبدأ الحدود مع الأردن عند مصب نهر اليرموك، لتساير بعد ذلك مجرى نهر الأردن، ومن مصبه تتجه الحدود جنوباً عبر المنتصف الهندسي للبحر الميت، فوادي عربة حتى رأس خليج العقبة.

أما الحدود مع مصر فهي ترسم خطاً يكاد يكون مستقيماً يفصل بين شبه جزيرة سيناء وأراضي صحراء النقب، ويبدأ خط الحدود من رفح على البحر المتوسط إلى طابا على خليج العقبة.

وفي الغرب تطل فلسطين على المياه الدولية المفتوحة للبحر المتوسط، مسافة تربو على 250 كيلومتراً فيما بين رأس الناقورة في الشمال ورفح في الجنوب.

وفلسطين بحكم موقعها المتوسط بين أقطار عربية تشكل مزيجاً من عناصر الجغرافيا الطبيعية والبشرية لمجال أرض أرحب يضم بين جناحيه طابع البداوة الأصيل في الجنوب، وأسلوب الاستقرار العريق في الشمال، وتتميز الأرض الفلسطينية بأنها كانت جزءاً من الوطن الأصلي للإنسان الأول، ومهبطاً للديانات السماوية، ومكاناً لنشوء الحضارات القديمة، ومعبراً للحركات التجارية، والغزوات العسكرية عبر العصور التاريخية المختلفة، وقد أتاح لها موقعها المركزي بالنسبة للعالم أن تكون عامل وصل بين قارات العالم القديم آسيا وإفريقية وأوروبا، فهي رقعة يسهل الانتشار منها إلى ما حولها من مناطق مجاورة؛ لذا أصبحت جسر عبور للجماعات البشرية منذ القدم، وهي رقعة تتمتع بموقع بؤري يجذب إليه -لأهميته- كل من يرغب في الاستقرار والعيش الرغيد.

ففي العصور القديمة كانت فلسطين تمثل إحدى الطرقات التجارية الهامة التي تربط بين مواطن الحضارات في وادي النيل وجنوب الجزيرة العربية من جهة، ومواطن الحضارات في بلاد الشام الشمالية وفي العراق من جهة ثانية، وكانت فلسطين مسرحاً لمرور القوافل التجارية قبل الإسلام وبعده، حيث تسير إليها القوافل العربية صيفاً قادمة من الجزيرة العربية كجزء من رحلة الشتاء والصيف التي ورد ذكرها في القرآن الكريم.

فهذا الموقع جعلها محط أنظار الطامعين للسيطرة عليها والاستفادة من مزاياها؛ كونها موقعاً استراتيجياً مهماً؛ فهي صلة الوصل بين قارتي آسيا وإفريقية، ونقطة التقاء جناحي العالم الإسلامي [1].

فلسطين في عهد الكنعانيين

تاريخ فلسطين[2]

أقدم اسم معروف لهذا البلد هو أرض كنعان؛ لأن أول شعب تاريخي استقر فيها هم الكنعانيون الذين جاؤوا من جزيرة العرب أوائل الألفية الثالثة قبل الميلاد، وأنشؤوا ما لا يقل عن مئتي مدينة وقرية (بيسان، عسقلان، عكا، حيفا، الخليل، بيت لحم ...)، واسم فلسطين مشتق من اسم أقوام بحرية لعلها جاءت من غرب آسيا الصغرى وبحر إيجة في نحو القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وورد اسمها في النقوش المصرية باسم «ب ل س ت»، وربما أضيفت النون بعد ذلك إلى الجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، فلم يبق لهم أثر مميز سوى أنهم أعطوا الأرض اسمهم.

---

1 - محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى- مصر مركز الإعلام العربي 1424 - 2003 ص 9 وما بعدها.

2 - طارق حمود دليل فلسطين العام - تجمع العودة الفلسطيني واجب- ت 2009 م ص 9 - انظر أيضاً محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية - مرجع سابق.ص 18 وما بعدها.

القدس موقع وتاريخ

تقع مدينة القدس في وسط فلسطين تقريباً، إلى الشرق من البحر المتوسط على سلسلة جبال ذات سفوح تميل إلى الغرب، وإلى الشرق. وترتفع عن سطح البحر المتوسط نحو 750م، وعن سطح البحر الميت نحو 1150 م، وتقع على خط طول 35 درجة و13 دقيقة شرقاً، وخط عرض 31 درجة و52 دقيقة شمالاً. تبعد المدينة مسافة 52 كيلومتراً عن البحر المتوسط في خط مستقيم، و22 كم عن البحر الميت، و250 كم عن البحر الأحمر، وتبعد عن عمّان 88 كيلومتراً، وعن بيروت 388 كيلومتراً، وعن دمشق 290 كيلومتراً.

مجوهرات تعود إلى ما قبل 3000 عام، أي حوالي 1100 قبل الميلاد، في مجدو داخل الأراضي المحتلة 1948، تعود للعصر الكنعاني.

تميزت مدينة القدس بموقع جغرافي هام؛ بسبب موقعها على الهضاب وفوق القمم الجبلية التي تمثل السلسلة الوسطى للأراضي الفلسطينية، والتي بدورها تمثّل خط تقسيم للمياه بين وادي الأردن شرقاً والبحر المتوسط غرباً، جعلت من اليسير عليها أنْ تتصل بجميع الجهات، وهي حلقة في سلسلة تمتدّ من الشمال إلى الجنوب فوق القمم الجبلية للمرتفعات الفلسطينية وترتبط بطرقات رئيسية تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. كما أنّ هناك طرقات عرضية تقطع هذه الطرقات الرئيسية لتربط وادي الأردن بالساحل الفلسطيني [1].

وتعد القدس مدينة قديمة قِدَمَ التاريخ، ويؤكد مؤرّخون أنّ تحديد زمن بناء القدس غير معروف، ولا يستطيع مؤرّخ تحديده، وبداية وجودها مرتبط بالمسجد الأقصى الذي بني بعد المسجد الحرام بـ40 عاماً، وتذكر المصادر التاريخية أنها كانت منذ نشأتها صحراء خالية من أودية وجبال، وقد كانت أولى الهجرات العربية الكنعانية إلى شمال شبه الجزيرة العربية قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف عام، واستقرّت على الضفة الغربية لنهر الأردن، ووصل امتدادها إلى البحر المتوسط، وسميت الأرض من النهر إلى البحر «أرض كنعان»، وأنشأ هؤلاء الكنعانيون مدينة «أور سالم».

1 - مؤسسة القدس الدولية – مدينة القدس –تعرف على مدينة القدس- الجغرافية /http://www.alquds-online.org/index.php?s=32&ss=25 .

وقد اتّخذت القبائل العربيّة الأولى من المدينة مركزاً لهم، واستوطنوا فيها وارتبطوا بترابها، وهذا ما جعل اسم المدينة «يبوس». وقد صدّوا عنها غارات المصريين، وصدّوا عنها أيضاً قبائل العبرانيين التائهة في صحراء سيناء، كما نجحوا في صدّ الغزاة عنها أزماناً طوالاً.

خضعت مدينة القدس للنفوذ المصري الفرعوني بدءاً من القرن 16 ق.م، وفي عهد الملك أخناتون تعرّضت لغزو «الخابيرو» العبرانيين، ولم يستطع الحاكم المصري عبدي خيبا أن ينتصر عليهم، فظلت المدينة بأيديهم إلى أن عادت مرة أخرى للنفوذ المصري في عهد الملك سيتي الأول 1317 – 1301 ق.م.

استولى الإسكندر الأكبر على فلسطين بما فيها القدس، وبعد وفاته استمر خلفاؤه المقدونيون والبطالمة في حكم المدينة، واستولى عليها في العام نفسه بطليموس وضمّها مع فلسطين إلى مملكته في مصر عام 323 ق.م، ثم في عام 198 ق.م أصبحت تابعة للسلوقيين في سوريا بعد أنْ ضمّها سيلوكس نيكاتور، وتأثر السكان في تلك الفترة بالحضارة الإغريقية.

عملة تعود إلى عهد هرقل ملك الروم

استولى قائد الجيش الروماني بومبيجي على القدس عام 63 ق.م وضمّها إلى الإمبراطوية الرومانية، بعد ذلك انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين؛ غربيّ وشرقيّ، وكانت فلسطين من القسم الشرقي البيزنطي، وقد شهدت فلسطين بهذا التقسيم فترة استقرار دامت أكثر من مئتي عام؛ الأمر الذي ساعد على نموّ وازدهار البلاد اقتصادياً وتجارياً، وكذلك عمرانياً، ومما ساعد في ذلك مواسم الحج إلى الأماكن المقدسة.

ولم يدم هذا الاستقرار طويلاً، فقد دخل ملك الفرس «كسرى الثاني» (برويز) سوريا، وامتد زحفه حتى تمّ احتلال القدس وتدمير الكنائس والأماكن المقدسة، ولاسيما كنيسة «القبر المقدس. ويُذكَر أنّ من تبقى من اليهود انضموا إلى الفرس في حملتهم هذه؛ رغبةً منهم في الانتقام من المسيحيين، وهكذا فقد البيزنطيون سيطرتهم على البلاد. ولم يدمْ ذلك طويلاً، إذ أعاد الإمبراطور «هرقل» احتلال فلسطين سنة 628 م، ولحق بالفرس إلى بلادهم واسترجع الصليب المقدس.

وممّا ذُكر سابقاً يُستنتج أنّ الوجود اليهوديّ في فلسطين عموماً، والقدس خصوصاً، لم يكنْ إلا وجوداً طارئاً، وفي فترة محدودة جدّاً من تاريخ القدس الطويل.

بدأت مرحلة الفتح الإسلامي للمدينة المقدّسة عندما أُسري بالنبي محمد صلى الله عليه وسلّم، حيث تجلّى الرابط الأول والمعنوي بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام في معجزة الإسراء والمعراج، ثم أتى الرابط المادّي أيام الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث دخل الخليفة عمر مدينة القدس سنة 636/15هـ (أو 638م على اختلاف في المصادر) بعد أنْ انتصر الجيش الإسلامي بقيادة أبي عبيدة عامر بن الجراح، واشترط البطريرك صفرونيوس أنْ يتسلّم عمر المدينة بنفسه، فكتب معهم «العهدة العمرية»، وبقي اسم المدينة في ذلك الوقت «إيلياء» حتى تغير إلى «القدس» في زمن العباسيين، حيث ظهرت أول عملة عباسية في عهد المأمون تحمل اسم «القدس».

واتخذت المدينة منذ ذلك الحين طابعها الإسلامي، واهتمّ بها الأمويون (661 - 750م) والعباسيون (750 - 878م). وشهدت نهضة علمية في مختلف الميادين. وشهدت المدينة بعد ذلك عدم استقرارٍ؛ بسبب الصراعات العسكرية التي نشبت بين العباسيين والفاطميين والقرامطة، وخضعت القدس لحكم السلاجقة عام 1071م، أما في العهود الطولوني والإخشيدي والفاطمي فأصبحت القدس وفلسطين تابعة لمصر.

سقطت القدس في أيدي الفرنجة بعد خمسة قرون من الحكم الإسلامي؛ نتيجة صراعات على السلطة بين السلاجقة والفاطميين وبين السلاجقة أنفسهم.

استطاع صلاح الدين الأيوبي استرداد القدس من الفرنجة عام 1187م بعد معركة حطين، وعامل أهلها معاملة طيبة، وأزال الصليب عن قبة الصخرة، واهتم بعمارة المدينة وتحصينها، ثم اتجه صلاح الدين لتقديم أعظم هدية للمسجد، وكانت تلك الهدية هي المنبر الذي كان نور الدين محمود بن زنكي قد أعده في حلب، وكان هذا المنبر آيةً في الفن والروعة، ويعدّه الباحثون تحفة أثرية رائعة.

ولكن الفرنجة نجحوا في السيطرة على المدينة بعد وفاة صلاح الدين في عهد الملك فريدريك ملك صقلية، وظلّت بأيدي الفرنجة 11 عاماً إلى أنْ استردّها نهائياً الملك الصالح نجم الدين أيوب عام 1244م.

وتعرّضت المدينة للغزو المغولي عام 1243 / 1244 م، لكن المماليك هزموهم بقيادة سيف الدين قطز والظاهر بيبرس في معركة عين جالوت عام 1259م، وضمّت فلسطين بما فيها القدس إلى المماليك الذين حكموا مصر والشام بعد الدولة الأيوبية حتى عام 1517م.

دخل العثمانيون القدس بتاريخ 28 ديسمبر 1516م (الرابع من ذي الحجة 922هـ)، وبعد هذا التاريخ بيومين قام السلطان بزيارة خاصة للمدينة المقدسة، حيث خرج العلماء والشيوخ لملاقاة السلطان العثماني «سليم الأول»، وسلّموه مفاتيح المسجد الأقصى المبارك والمدينة. وأصبحت القدس مدينة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وظلت في أيديهم أربعة قرون تقريبًا، وحفظوها بسور القدس الذي نعرفه اليوم، والذي بني في عهد السلطان سليمان القانوني وبغيره من الأعمال المختلفة الأخرى.

سقطت القدس بيد الجيش البريطاني في 8 - 9 / 12 / 1917م بعد البيان الذي أذاعه الجنرال البريطاني اللنبي، ومنحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وأصبحت القدس عاصمة فلسطين تحت الانتداب البريطاني (1920 - 1948).

أعلنت بريطانيا اعتزامها الانسحاب من فلسطين يوم 14 أيار/مايو 1948، وبحلول هذا التاريخ أعلن من يُسمّى «مُخلّص الدولة المؤقت الإسرائيلي» عن قيام «دولة إسرائيل»، الأمر الذي أعقبه دخول وحدات من الجيوش العربية للقتال إلى جانب سكان فلسطين، حيث أسفرت الحرب عن وقوع غربي مدينة القدس، بالإضافة إلى مناطق أخرى تقارب أربعة أخماس فلسطين تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني.

مع اندلاع حرب حزيران 1967 أتيحت الفرصة الملائمة لدولة الاحتلال لاحتلال بقية المدينة؛ ففي صبيحة السابع من حزيران/يونيو 1967 بادر مناحيم بيغين إلى اقتحام المدينة القديمة، حيث تم الاستيلاء عليها بعد ظهر اليوم نفسه، وعلى الفور أقيمت إدارة عسكرية للضفة الغربية، وقام جيش الاحتلال بتنظيم وحدات الحكم العسكري لإدارة المناطق التي تحتلها دولة الاحتلال في حالة نشوب حرب.

شكّلت مدينة القدس عنوان المقاومة الفلسطينيّة هذه الأيّام، خصوصاً مع مشاريع التسوية التي أعقبت اتفاقات أوسلو عام 1994م. وكانت زيارة نائب رئيس وزراء الاحتلال الصهيونيّ السابق آرئيل شارون وانطلاقة انتفاضة الأقصى إثر ذلك، إثباتاً لعنوان المرحلة المقبلة للمقاومة الفلسطينيّة.

الجنود اليهود قرب حائط البراق عند احتلاله عام 1967

وفي المقابل تبذل سلطات الاحتلال أقصى الجهد لطمس المعالم الإسلامية بالقدس؛ رغبةً في تهويدها، فهي تعزلها عن باقي المناطق المحتلة، وتمنع الفلسطينيين من دخولها، وتدفع لها بعض اليهود، وتقيم بها أبنية على نسق مغاير للملامح العربية والإسلامية، وتُحدث بالمدينة بعض الأعمال التي من شأنها تغيير مكانة القدس سياسيّاً وديموجرافيّاً؛ كزرع المستوطنات والتضييق على سكان المدينة من العرب حتى يلجؤوا إلى الهجرة. وستظل المعارك دائرة بين المسلمين واليهود إلى أنْ يتم تحرير الأقصى [1].

1 - مؤسسة القدس الدولية – مدينة القدس – تاريخ مدينة القدس http://www.alquds-online.org/index.php?s=32&ss=24.

مكانة بيت المقدس في الإسلام ولدى المسلمين[1]

لكي نعرف مكانة بيت المقدس في الإسلام، فإننا نجد أنفسنا ملزمين بالرجوع إلى المصادر الإسلامية الأساسية (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة).

في القرآن الكريم والسنة:

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الإسراء:1)

وقد أسري بالرسول صلى الله عليه وسلم، وعرج به إلى السماء قبل الهجرة النبوية بعام وبضعة أشهر (عام 621م). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي» متفق عليه، واللفظ للبخاري.

ويقول أيضا: «فضلت الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمئة ألف صلاة، وفي مسجدي بألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس بخمسمئة صلاة». رواه الإمام أحمد.

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أولاً؟ قال: المسجد الحرام. قال: قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم كان بينهما ؟ قال: أربعون سنة» متفق عليه.

عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك» قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس».رواه الإمام أحمد في المسند ج5/ص269).

إن المسجد الأقصى كما نرى في النصوص الإسلامية:

- مسرى الرسول صلى الله عيه وسلم ومنطلق عروجه.
- وهو أولى القبلتين.
- وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال في الإسلام.
- وثاني مسجدين وضعا في الأرض.
- وهو منزل مبارك تضاعف فيه الحسنات، وتغفر فيه الذنوب.

1 - عبد الحليم عويس كتيب رسائل القدس مكانة بيت المقدس ، مركز الإعلام العربي - أيلول 2003 م - ص 18 وما بعدها.

ولهذه القداسة، وبناءً على هذه المكانة، نظر المسلمون إلى بيت المقدس على انه مزار شريف، ومنزل مبارك، وموضوع مقدس كريم، فشدوا إليه الرحال، وأحرموا منه للحج والعمرة، وزاروه لذاته؛ بغية الصلاة والثواب، وأحاطوه برعايتهم الدينية الكريمة.

التقسيم الإداري لبلاد الشام في العهد الإسلامي

- قسّم المسلمون بلاد الشام إدارياً إلى أجناد، كانت فلسطين واحداً منها، وعاصمتها مدينة اللد ثم الرملة في عهد سليمان بن عبد الملك.
- جُند الأردن كان يضم شمال فلسطين.
- كانت فلسطين في العهد العباسي ولاية مستقلة عاصمتها الرملة.

بلاد الشام في العهد العثماني

قسّمت بلاد الشام في العهد العثماني إلى ثلاث ولايات: دمشق، حلب وطرابلس، وألحقت بكل ولاية سناجق، وكانت السناجق مشتركة بين شرق الأردن وفلسطين [1].

فلسطين في العهد العثماني

افتراءات وردود

هناك ادعاءات صهيونية[2] لإثبات حق الصهاينة في فلسطين، اعتمدت في معظمها على الخرافات التوراتية، نستطيع تصنيف بعضها كما يأتي:

الادعاء الأول:

أعطى الله سبحانه وتعالى أرض فلسطين لإبراهيم ونسله، وجعل تراث بني إسرائيل في الأرض المقدسة.

---

1 - عبد الكريم رافق الموسوعة الفلسطينية – هيئة الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد الثاني الدراسات التاريخية الطبعة الاولى- بيروت 1990 - ص 699.

2 - انظر في محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية – مرجع سابق - ص 56 وما بعدها.

الـــــــــــــــــــرد:

- يؤمن المسلمون بكل الأنبياء، وهذا ركن من أركان الإيمان.
- المسلمون هم أحق الناس بميراث الأنبياء، بمن فيهم أنبياء بني إسرائيل؛ لأنهم يرفعون راية الأنبياء، وهي راية التوحيد.
- أمة التوحيد واحدة منذ آدم عليه السلام حتى يرث الله الأرض ومَنْ عليها.
- يؤمن المسلمون بأن الله أعطى فلسطين لبني إسرائيل لفترة محدودة، عندما كانوا مستقيمين على أمر الله، وارتبطت هذه الشرعية بمدى التزامهم بالتوحيد ومنهج الله. إلا أنهم شوهوا التوحيد، وافتروا على الله الكذب من خلال الآتي:

نسبوا إلى سيدنا يعقوب عليه السلام السرقة والرشوة والخدعة والسكوت عن زنا ابنتيه! وأنه أشرك بربه. اعتراف اليهود بالمنكرات التي فعلوها بحق الله والأنبياء. يسجل التلمود أن سقوط دولة اليهود وتدميرها كانا نتيجة ذنوبهم ومعاصيهم وآثامهم.

ليس اليهود وحدهم نسل إبراهيم، فالعرب العدنانيون هم نسله عليه السلام.

إمامة سيدنا إبراهيم عليه السلام للمؤمنين من ذريته، وليس للظالمين والمفسدين.

الادعاء الثاني:

يزعم اليهود أن فلسطين هي أرضهم التاريخية، وأن تاريخهم وتراثهم قد ارتبطا بها، وأنهم الأصل في هذه البلاد، وأن غيرهم ليسوا من أبنائها، بل عابري سبيل، ويشيرون إلى فترات حكم داود وسليمان عليهما السلام.

الـــــــــــــــرد

- سكن الإنسان فلسطين قبل نحو مليون عام.

- أقدم مدينة في العالم هي أريحا (8000 ق.م).

- قدم إليها الكنعانيون من جزيرة العرب (2500 ق.م.) وأصبحوا السكان الأساسيين للبلاد، وأنشؤوا ما لا يقل عن 200 قرية ومدينة فلسطينية، مثل بيسان وعسقلان وعكا وحيفا وبئر السبع وبيت لحم.

- قدم إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين (نحو 1900 ق.م.)، ونشر رسالة التوحيد فيها إلى أن توفي في مدينة الخليل التي حملت اسمه، فجاء من بعده أبناؤه الأنبياء في فلسطين؛ إسحق وابنه يعقوب اللذان استقرا في فلسطين، بينما استقر ابنه إسماعيل في مكة.

ولما جاء سيدنا موسى عليه السلام إلى بني إسرائيل في مصر، سار بهم إلى فلسطين لينقذهم من فرعون وطغيانه، غير أن بني إسرائيل في ذلك الزمان كانوا قد طُبعوا على الذل والجبن، فرفضوا الدخول مع موسى عليه السلام إلى الأرض المقدسة (فلسطين) وقالوا له: ﴿فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون﴾ سورة المائدة، آية 24، وتاهوا في صحراء سيناء 40 سنة.

توفي موسى عليه السلام قبل أن يدخل فلسطين، وعندما نشأ جيل جديد من بني إسرائيل بعد أربعين سنة، قادهم يوشع بن نون وعبر بهم نهر الأردن، وبنى قوته شمال فلسطين لفترة وجيزة، ثم سادت النكبات والفوضى والانحلال الديني والخلقي بين بني إسرائيل، إلى أن جاء طالوت ملكاً عليهم، ثم جاء داود عليه السلام الذي أعاد نشر رسالة التوحيد، وبنى دولةً مؤمنةً عاصمتها القدس، ثم خَلَفَه ابنه سليمان عليه السلام حيث حكم فلسطين ثمانين عاماً تقريباً، ساد فيها العدل والإيمان.

وبعد وفاة سيدنا سليمان انقسمت مملكته إلى دولتين متعاديتين: مملكة «إسرائيل» في شمال فلسطين التي قضى عليها الآشوريون، ومملكة «يهودا» في الجنوب التي قضى عليها البابليون بقيادة نبوخذ نصر، وفي هذا الوقت بقي أبناء فلسطين من الكنعانيين وغيرهم في أرضهم، ولم يهجروها قطّ.

حقائق

- كان الوجود اليهودي في فلسطين لا يُؤبه له طوال العصور الإسلامية، ولم يزد عدد اليهود في بداية القرن الـ19 الميلادي على 5000 [1].

- بعد اضطهاد اليهود في أوروبا ونشوء المشروع الصهيوني، بدأ اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وبدؤوا بإنشاء مستوطنات، حتى بلغ مجموع ما سيطروا عليه في فلسطين 418000 دونم في الفترة ما بين 1882 – 1914 [2].

- بلغت مساحة الأراضي التي تم استملاكها لغاية الإعلان عن قرار التقسيم (1947) 1734000 دونم، منها 933000 دونم بملكية الصندوق القومي اليهودي؛ أي ما يعادل 6.6 % من مساحة فلسطين (اليابسة) [3].

- خلال حرب 1948 تمكنت القوات اليهودية من احتلال 77 % من أرض فلسطين. واحتلت الجزء الباقي منها في حرب 1967، بالإضافة إلى سيناء وهضبة الجولان السورية [4].

1 – محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية– مرجع سابق – ص 69 .

2 – الياس شوفاني المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس – إسرائيل في 50 عاما– ط –1 دمشق دار جفرا للدراسات والنشر 2002 – ص 207.

3 – الياس شوفاني المشروع الصهيوني من المجرد الى الملموس – اسرائيل في 50 عاما – مصدر سابق ص 233.

4 – انظر في محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية– مرجع سابق – ص 69.

ثانياً: المشروع الصهيوني ونشوء قضية اللاجئين

الصهيونية.. تاريخ ونشأة

نشأت ما تسمى «المشكلة اليهودية» في أوروبا الشرقية إثر مقتل قيصر روسيا ألكسندر الثاني الذي اتُّهم به اليهود، فأخذوا على أثرها، نتيجة للضغط عليهم بالهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية؛ ما أتاح الفرصة للحركة الصهيونية في الظهور والمطالبة بإنشاء كيان آمن مستقل لليهود في فلسطين حلاً لمشكلتهم، فبدأت المؤامرة للاستيلاء على فلسطين، وأخذت الحركة الصهيونية بأكاذيبها تستميل عطف الكثير من الأمريكيين والأوروبيين، وخصوصاً بعد نجاحها في إقناع الحركة البروتستانتية القائمة على الفكر التوراتي، بأن اليهود هم أهل فلسطين المشردون على الأرض الذين سوف يجمعهم الله في فلسطين لعودة المسيح المنتظر[1]. نشأ الكيان الصهيوني ليكون حاجزاً بشرياً قوياً شرقيّ المتوسط، معادياً شعب المنطقة، وفي الوقت نفسه صديقاً للدول الأوروبية، ومعتمداً عليها[2].

مؤسسو الحركة الصهيونية في المؤتمر الأول في بال بسويسرا عام 1897

مفهوم الصهيونية: حركة سياسية توسعية عدوانية عنصرية، هدفها توحيد اليهود في الشتات، وإسكانهم في فلسطين[3].

أسس المشروع الصهيوني: قام الفكر الصهيوني على مجموعة من الأسس والركائز المبنية على العنصرية، والتعالي على شعوب الأرض، ومما يعرض معالم هذا الاستعلاء قولهم: «العرب هذا العنصر الغريب عن البلاد بطينته، والدخيل على رسالتها وتطلعاتها، يعيش الآن فوق ترابها ويستغل خيراتها، ولا بد لنا من أن نحاربه كما حاربنا من سبقه من الغرباء الذين استولوا على البلاد في العهود الغابرة ونهبوا ثرواتها»[4].

---

1 - محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى - مصر، مركز الإعلام العربي- 1424 - 2003 ص 26 - 27 .

2 - سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق . ص 28.

3 - موقع الموسوعة الحرة (ويكيبديا) . ar.wikipedia.org

4 - نجيب الأحمد الصهيونية فكراً وهدفاً وممارسةً، الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدون تاريخ الطبع -ص 10.

نكبة فلسطين ونشوء قضية اللاجئين

توالت الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وبدأت عصابات المستوطنين تنظم نفسها في عصابات وتشكيلات متعددة لرسم ملامح الفترة القادمة، وبدأت القيام بعمليات قتل وتدمير استهدفت جميع مناحي الحياة. وفي نيسان 1920 حدثت أولى الأزمات العنيفة بين العرب واليهود التي امتدت من عام 1920 إلى عام 1948، ويمكن إجمالها[1]:

ثورة القدس 1920:

في نيسان من هذا العام اصطدم العرب الفلسطينيون مع اليهود في أثناء الاحتفال بموسم النبي موسى في القدس، وسميت الثورة «ثورة موسم النبي موسى».

ثورة يافا 1921:

حدثت إثر اعتداء مجموعة من اليهود على الفلسطينيين في حي المنشية في يافا، فهاجم الفلسطينيون منازل المهاجرين اليهود وقتلوا 13 يهودياً، ثم استمرت الاشتباكات وشملت أجزاء عديدة من شمال فلسطين لتستمر نحو 15 يوماً في ذلك الحين، وانتهت حسب الإحصاءات الرسمية بمقتل 47 يهودياً، وجرح 147 آخرين، واستشهاد 48 فلسطينياً وجرح 73 آخرين.

ثورة يافا 1921 شارك فيها الرجال والنساء

ثورة البراق 1929:

في يوم الجمعة 23 آب-أغسطس، وبعد أن تناقلت الأخبار أحداث الحرم التي وقعت يوم السادس عشر من آب، تجمعت حشود مسلمة في المسجد الأقصى للصلاة بمناسبة المولد النبوي الشريف، وبعد الصلاة خرجت الجموع المسلمة بالعصي والهراوات والسكاكين وحتى السيوف، واشتبكت مع جمهرة من جماعة جابوتنسكي، واتسعت الاشتباكات ووصلت إلى الحي اليهودي والمستعمرات المحيطة بالقدس، ووصلت قوات حكومية كبيرة معززة بالمصفحات، وحلقت طائرات فوق المدينة، وتمت السيطرة على الموقف، وهدأت الحالة في القدس، بينما انتقلت الصدامات إلى مدن وقرى فلسطينية أخرى. وعمت ردود الفعل العنيفة جميع أنحاء البلاد؛ ففي الخليل هاجم السكان الحي اليهودي، وانتهى الاستيطان اليهودي في

1 - طارق حمود - دليل فلسطين العام، ط 1 مرجع سابق- ص 16.

المدينة، وفي نابلس اشتبك الأهالي مع الشرطة لدى محاولتهم الاستيلاء على الأسلحة في أحد مراكزها. هذا وشهدت مدينة صفد والقرى المحيطة حالة من الغليان، إثر إشاعة خبر أن اليهود اعتدوا على الحرم الشريف وهدموه وأحرقوه، فهاجم الجمهور الحي اليهودي وسيطروا عليه، ونقلت الشرطة سكانه إلى السرايا، حيث مكثوا ثلاثة أيام. ووصلت إلى المدينة تعزيزات عسكرية بريطانية اشتبكت مع الأهالي فسقط عدد من الشهداء، وبعد أن سيطرت قوات الحكومة على المدنيين، لجأ عدد من المطلوبين إلى الجبال وظلوا مطاردين فترة طويلة، وقد أنشأ هؤلاء بقيادة أحمد طافش أول تنظيم عربي مسلح في فلسطين ضد الانتداب والصهيونية أطلقوا عليه اسم «الكف الأخضر»، واستمروا في القيام بغارات خاطفة لمدة عام تقريباً.

واستمرت الاضطرابات حتى نهاية شهر آب-أغسطس 1929، ثم بدأت تجنح للهدوء بصورة عامة، وأدت إلى مقتل 133 يهودياً وجرح 339، واستشهاد 116 عربياً، وجرح 232، معظمهم أصيبوا برصاص القوات البريطانية.

انتفاضة أكتوبر 1933:

وهي المظاهرات والإضرابات التي تركزت في القدس ويافا، وانتشرت في باقي فلسطين، وأدّت إلى استشهاد العشرات وجرح المئات من الفلسطينيين على يد القوات البريطانية.

الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 - 1939م:

وهي من أكبر الثورات الشعبية التي قادها الشعب الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني الحاضن للمشروع الصهيوني، وقد قامت إثر استشهاد الشيخ عز الدين القسام على يد السلطات البريطانية نهاية عام 1935م.

مثلت هذه الثورة أهم مظهر من مظاهر الجهاد المسلح المنظّم قبل عام 1948 ضد الإنجليز الذين انهارت إدارتهم المدنية إثر نجاح الثورة في السيطرة على الريف الفلسطيني؛ الأمر الذي اضطر الإنجليز إلى الاستعانة بتعزيزات عسكرية هائلة لإعادة احتلال فلسطين، كما أجبرت الثورة الانتداب البريطاني على إصدار «الكتاب الأبيض» الذي يَعِد باستقلال فلسطين خلال عشر سنوات، ويتراجع عن تقسيمها[1].

1 - سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق . ص 270 وما بعدها.

ما هي الرؤية الصهيونية التي عملت العصابات الصهيونية على تحقيقها، وما هي الآليات التي اتبعتها في سبيل تحقيق ذلك؟

قام الكيان الصهيوني على رؤية إحلالية واضحة، وعمل على تنفيذها من خلال ما يأتي:

أولاً: المجازر الصهيونية [1]

بدأت المجازر الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني في العصر الحديث، منذ أن قرر المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال في سويسرا عام 1897 إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. منذ ذاك الوقت بدأت التحركات البشرية نحو أرض العسل واللبن كما وصفوها لأبناء جلدتهم، وبدؤوا يغرسون مخالب الاستيطان في أرض العرب والمسلمين في فلسطين.

وكانت المؤامرة أكبر من الشعب الفلسطيني، وأساليب المحتل الصهيوني المتعددة في اغتصاب الأرض، كانت أبشع وأفظع مما يحتمله الإنسان وتميزت بالقتل المنهج، الفردي والجماعي مدعوماً بماكينة إعلامية قوية ومدروسة، تركت الأثر الكبير في حسم المعركة لمصلحة المحتل.

يقول المفكر أنيس الصايغ: «يمكن لنا أن نؤرخ للإرهاب الصهيوني في فلسطين في العصر الحديث بيوم السادس عشر من أبريل عام 1936 تاريخاً لبدء السجل الأسود الدامي، يوم أن اختار الإرهابيون الصهاينة رجلين مدنيين عربيين كانا يمران قرب مستعمرة بتاح تكفا وقتلوهما بدم بارد. وبعد هذا اليوم توالت أعمال الإرهاب بلا توقف حتى يومنا هذا».

---

1 - أحمد الباش دراسة المجزرة الصهيونية عقيدة وممارسة – (بتصرف) - الموقع الإلكتروني لتجمع العودة الفلسطيني واجب – WWW. wajeb.org . انظر أيضاً في المراجع التي اعتمدها الباحث: ديب علي حسن موسوعة جرائم اليهود - التطهير العرقي في فلسطين. ايلان بابيه المجازر اليهودية والإرهاب الصهيوني . عبد المجيد همو -زحف الطاعون المزمن .جورجي زيدان- طرد الفلسطينيين .بني موريس - الكتاب الأسود .المجازر الإسرائيلية في القرن العشرين .المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان خميس عيسى جردات الإرهاب الصهيوني - عمر سعادة مجزرة جنين.

ويمكن أن نصنف الأعمال الإرهابية الصهيونية في فلسطين والمنطقة بثلاث مراحل زمنية، اتسمت كل منها بأهدافها وبأساليبها وبالأدوات المستعملة فيها؛ وهذه المراحل هي:

1. بدأت في 16 /4/ 1936 وانتهت بقرار التقسيم في 29 /11/ 1947 مباشرة.

2. بدأت من قرار التقسيم وانتهت بانتهاء المعارك بين الكيان الصهيوني والدول العربية وتوقيع الهدنة بينهم في نهاية عام 1949.

3. بدأت منذ بداية عام 1949 ولم تنته فصولها حتى الآن، وهذه المرحلة يمكن تقسيمها حسب جغرافية المكان إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: كانت ساحته الأراضي المحتلة عام 1948.

الفصل الثاني: نُفذ في الأراضي المحتلة عام 1967.

الفصل الثالث: اتسعت مساحته لتشمل الدول العربية والمخيمات الفلسطينية الموجودة فيها.

المجازر التي ارتكبت أثناء أحداث النكبة عام 1948

الرقم	اسم المجزرة	تاريخها	الرقم	اسم المجزرة	تاريخها
1	باب العامود في القدس	1947/ 12/ 29	30	خبيزه	1948/ 5/ 12
2	بلد الشيخ قضاء حيفا	1947/ 12/ 31	31	أبو شوشة الرملة	1948/ 5/ 14
3	طيرة حيفا	1948/ 1/ 4	32	منصورة الخيط	1948/ 5/ 8
4	يافا الثانية (السرايا)	1948/ 1/ 4	33	الطنطورة	1948/ 5/ 21
5	يافا	1948/ 1/ 8	34	الكابري-عكا	1948 /5/ 21
6	منصورة الخيط	1948/ 1/ 8	35	الرملة	1948/ 6/ 1
7	الرملة	1948/ 1/ 15	36	قزازة	1948/ 7/ 9
8	فندق سميراميس	1948/ 1/ 15	37	اللد	1948/ 7/ 10

9	شارع صلاح الدين في حيفا	1948/ 1/ 16	38	طيرة حيفا الثانية- حرق	1948/ 7/ 16
10	اليازور قضاء حيفا	1948/ 1/ 22	39	فندق الملك داوود في القدس	1948/ 7/ 22
11	حي الهادار في حيفا	1948/ 1/ 28	40	اجزم	1948/ 7/ 24
12	طيرة طول كرم	1948/ 2/ 10	41	سوق الخضار بيافا	1948/ 8/ 7
13	سعسع- قضاء صفد	1948/ 2/ 14	42	صلحة صفد	1948/ 8/ 8
14	قيسارية	1948/ 2/ 15	43	بيت داراس- غزة	1948/ 8/ 19
15	بناية السلام في القدس	1948/ 2/ 20	44	المجدل- غزة	1948/ 10/ 17
16	عاره	1948/ 2/ 27	45	أسدود غزة	1948/ 10/ 28
17	مبنى في وسط مدينة حيفا	1948/ 3/ 2	46	الدوايمة الخليل	1948/ 10/ 28
18	الحسينية قضاء صفد	1948/ 3/ 13	47	الجش - صفد	1948/ 10/ 29
19	قطار حيفا	1948/ 3/ 31	48	مجد الكروم	1948/ 10/ 29
20	قالونيا قضاء القدس	1948/ 4/ 2	49	الصفصاف - صفد	1948/ 10/ 29
21	دير ياسين	1948/ 4/ 9	50	الزنغرية	1948/ 10/ 29
22	ناصر الدين- قضاء طبريا	1948/ 4/ 10	51	سعسع - صفد	1948/ 10/ 30
23	مجزرة اللجون- قضاء جنين	1948/ 4/ 13	52	الصالحية - صفد	1949/ 10/ 30
24	حواسة وحيفا	1948/ 4/ 15	53	السمكية - طبريا	1948/ 10/ 30
25	الوعرة السوداء طبريا	1948/ 4/ 8	54	قربة صالحة	1948/ 10/ 30
26	طبريا	1948/ 4/ 19	55	الحولة	1948/ 10/ 30
27	حي الهادار في حيفا	1948/ 4/ 20	56	دير الأسد- صفد	1948/ 10/ 31
28	عين الزيتون صفد	1948/ 5/ 2	57	البعنة	1948/ 10/ 31
29	بيت دارس غزة	1948/ 5/ 11	58	الخصاص صفد	1948/ 12/ 18

المجازر التي ارتكبت بعد عام 1948

رقم	الاسم	التاريخ	رقم	الاسم	التاريخ
1	شرفات القدس	1951/ 2/ 20	9	السموع الخليل	1966/ 11/ 13
2	قبية	1953/ 10/ 14	10	صبرا وشاتيلا	1982/ 9/ 16/17
3	نحالين - بيت لحم	1954/ 3/ 28	11	عمال غزة عيون قارة	1990/ 5/ 20
4	غزة	1955/ 2/ 28	12	الحرم الإبراهيمي في الخليل	1992/ 2/ 25
5	مصنع أبو زعبل	1970/ 2/ 12	13	شاطئ غزة	2006/ 6/ 9
6	مدرسة بحر البقر	1970/ 4/ 8	14	مجزرة غزة	2008 \ 12 \ 27
7	حوسان	1956/ 9/ 25	15	مجزرة غزة الثانية	2012 / 11/11
8	كفر قاسم	1956/ 10/ 28	16	حرب العصف المأكول	2014/ 7/ 8

ثانياً: الحرب النفسية

لم يكن العنف المسلح الأداة الوحيدة التي استخدمها الصهاينة فحسب، بل تعدى ذلك إلى استخدام الحرب النفسية، ونشر الذعر والإرهاب بين العرب، فقد تصاعدت حدتها في المرحلة الأخيرة؛ ففي حالة مذبحة دير ياسين -على سبيل المثال- حرص الصهاينة حرصاً شديداً على إطلاع جميع الفلسطينيين على الحادث؛ ليقوموا من خلاله بغرس الخوف والهلع في القلوب.

وكان أكثر أساليب الحرب النفسية شيوعاً هو أسلوب استخدام مكبرات الصوت والإذاعات لخلق جو من الذعر بين السكان، ثم القضاء على قياداتهم في أثناء الثورات المتكررة السابقة، ولاسيما بعد قمع ثورة عام 1936 على يد الاحتلال البريطاني.

فقد أذاعت عربات مكبرات الصوت الصهيونية بياناً باللغة العربية في يوم 15 أيار يحث العرب على «مغادرة الحي قبل الساعة الخامسة والربع صباحاً»، ثم نصحهم بقوله: «ارحموا زوجاتكم وأطفالكم، واخرجوا من حمام الدم هذا... اخرجوا من طريق أريحا، الذي ما زال مفتوحاً. وإن مكثتم هنا، فإنكم بذلك ستجلبون على أنفسكم الكارثة». وقد تجولت أيضاً مكبرات الصوت التابعة للهاغاناه في جميع أنحاء حيفا، تهدد الناس وتحثهم على الفرار مع أسرهم [1].

ثالثًا: تدمير القرى

لم يشهد التاريخ الحديث جريمة توازي جريمة تهجير الفلسطينيين من ديارهم عام 1948 على أيدي اليهود الصهاينة. لقد هاجمت أقلية أجنبية الأكثرية الوطنية، وطردتها من ديارها، ومحت آثارها العمرانية، وذلك بتخطيط مسبق ودعم سياسي وعسكري ومالي من الغرب والصهيونية العالمية؛ هذه هي نكبة فلسطين عام 1948.

حسب الملفات الإسرائيلية	عدد القرى
الطرد على أيدي القوات اليهودية	122
الهجوم العسكري اليهودي المباشر	270
الخوف من هجوم يهودي متجه نحو القرى	38
تأثير سقوط مدينة قريبة	49
الحرب النفسية	12
الخروج الاختياري	6
غير معروف	34
المجموع	531

نتج من عمليات الترحيل والتطهير العرقي التي سلكتها العصابات الصهيونية بقوة السلاح تدمير وتهجير أهالي 531 مدينة وقرية وقبيلة عام 1948، والاستيلاء على 78 % من مساحة فلسطين، واقتراف ما يزيد على 35 مجزرة، والجدول التالي يرصد ذلك.

1 - إبراهيم العلي دراسة: يهودية الدولة بين الترانسفير والوطن البديل - مفكرة العودة 2010 – تجمع العودة الفلسطيني واجب بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني لتجمع العودة الفلسطيني واجب – www.wajeb.org.

لقد بينت الملفات الإسرائيلية التي فتحت أخيراً أن 89 % من القرى قد هُجرت بسبب عمل عسكري صهيوني، و10 % بسبب الحرب النفسية (نظرية التخويف وإثارة الرعب)، و1 % فقط بسبب قرار أهالي القرية [1].

أفرطت العصابات الصهيونية في تغيير الجغرافيا، ولم تترك قرية عربية إلا أقامت على أنقاضها قرية يهودية. فها هو موشيه دايان[2] يصرح بذلك عندما قال: «لقد أقيمت القرى اليهودية مكان القرى العربية، أنتم لا تعرفون حتى أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومكم؛ لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة، وليست كتب الجغرافيا هي وحدها التي لم تعد موجودة، بل القرى نفسها زالت أيضاً، فقد قامت نهلال في موضع معلول، وكيبوتس غفات في موضع جباتا ... ما من موضع بني في هذا البلد إلا كان فيه أصلاً سكان عرب».

ما هو هدف قوات الاحتلال من تدمير القرى الفلسطينية؟

لقد سعت قوات الاحتلال من تدمير القرى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إجلاء السكان المقيمين في المناطق والقرى التي تم هدمها إجلاءً تاماً؛ حتى لا يعود السكان ثانية للإقامة فيها.
- استيطان هذه المناطق بعد هدمها، وإعادة بنائها بإقامة مستوطنات جديدة عليها.

لقد برّرت قوات الاحتلال تدمير القرى بادعاء أن تدميرها وقع في أثناء العمليات العسكرية قبل وقف إطلاق النار، وما استدعته حالة الضرورة، ولكن تصريح وزير الحرب الصهيوني آنذاك ينفي هذا الافتراء الكاذب؛ فقد ذكر أن التدمير لبعض القرى قد حصل لأسباب استراتيجية وأمنية؛ لأنها تحتل مكاناً استراتيجياً هاماً [3].

---

1 - اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة- بقلم: سلمان أبو ستة – الجزيرة – المعرفة – ملفات خاصة 2001 -على الشبكة العنكبوتية http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71476094-6D61-49F2-9DD2-8C8119AC2FDD.htm .

2 - موشيه دايان ، من كلمة ألقاها في التخنيون في حيفا (كما أوردتها صحيفة هآرتس 4 نيسان 1969 – انظر وليد الخالدي كي لا ننسى – قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل عام 1948 وأسماء شهدائها ط 1 بيروت – مؤسسة الدراسات الفلسطينية –1997.

3 - تيسير النابلسي سلسلة كتب فلسطينية 62 - الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية – دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام. بيروت – مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1975 – ص 185.

اتضح فيما بعد أن القرى التي دمرت لم تشهد معارك، وأنها نسفت بعد وقف إطلاق النار بعدة أيام؛ ما ينفي حالة الضرورة التي ادعتها قوات الاحتلال!

شـــــهـــادات حـيـة

لا يمكن لِمَن شهد المأساة التي حلت به وبأبناء أمته أن تغيب عن ذهنه لحظة، ولا يمكننا أن نتصور أياً من هؤلاء -رغم تلك الويلات التي ذاقها قبل النكبة وفي أثنائها وبعدها- يقبل بغير فلسطين وطناً له، فهي حاضرة في ذهنه وقلبه وفي أذهان أبنائه وأحفاده وقلوبهم.

شـاهـد عـلـى المجـزرة

الحاج أبو ماجد الذي كان في السابع عشرة من العمر عند سقوط قريته، يروي ما حدث ليلة المجزرة التي وقعت في قرية الطنطورة الساحلية الواقعة بالقرب من مدينة حيفا قائلاً: «ليلة 23 أيار (مايو) عام 1948، كنت نائماً في البيت أنا ووالدي وشقيقتي حين استيقظت على صوت إطلاق رصاص كثيف يصدر من جميع الجهات التي تحيط بالقرية حتى جهة البحر. وخرج والدي إلى أحد أماكن الحراسة بينما نزلنا نحن إلى وسط القرية. سمعنا منادياً يدعو أهالي البلدة إلى التجمع في بيت عقاب اليحيى وفي الساحة المجاورة له، وما إن وصلنا إلى هناك حتى رأينا النساء يصرخن والأولاد يبكون مذعورين، والرجال والشباب يصطفون في مجموعة وحدهم. رائحة الدم والبارود تعشّش في كل مكان، عشرات الجثث ملقاة في الطرقات وبجانب الجدران، وقد نفدت الذخيرة من أيدي المدافعين عن القرية، دخلت العصابات الصهيونية المدججة بالسلاح، جاء الصهاينة بعربات مصفحة من طريق يافا- حيفا وطوقوا البلدة من جميع الجهات، وأخذوا يطلقون النار على كل شي يتحرك ويلقون القنابل على المنازل، ثم قسموا الشبان والرجال إلى مجموعات، وأسندوا إلى واحدة منها جمع الجثث من الطرقات في العربات، وإلى أخرى حفر قبر جماعي لدفن الجثث. ما شاهدته كان أكثر من خمسين جثة، بينها ثلاث نساء أُلقي بهنّ في الحفرة».

ويتابع الحاج أبو ماجد قائلا: «.. وشاهدت أحد الجنود الصهاينة يطلب من زميله أن يسمح له بقتل اثنين من الأهالي؛ بذريعة أن رفيقه قُتل في معركة احتلال القرية، لكن زميله رفض قائلاً له: اقتل واحداً فقط! فينظر هذا الجندي القاتل إلى أحد الشابين ويراه منحنياً فيأمره بالوقوف، يعرف الشاب ماذا يريد القاتل منه ويقول له: دفنت قبل قليل أخوين لي ولم يبق لأمي غيري، اتركني! فيرد عليه بزخة رصاص من رشاشه قائلاً: إذاً لتلحق بهما، فيسقط الشاب مضرجاً بدمائه.

وفي أحد بيوت القرية بقي بعض الشباب يدافعون عن قريتهم. طلب الصهاينة منهم الاستسلام، على أن يتركوهم أحياء. قبلت أفراد المجموعة بذلك بعد أن شارفت ذخيرتهم على الانتهاء، وحين خرجوا من البيت

أعدموا فوراً أمام أعين ذويهم. ويروي الشاهد قصة رجل آخر كان يحمل طفله الصغير ومعه زوجته، طلب الصهاينة منه تسليم الطفل لأمه، وما إن سلمه لها حتى تسارعت الرصاصات إليه فقتلته أمام زوجته وطفله. وهناك شاب استمر يدافع عن القرية حتى نفدت ذخيرته، قُبض عليه ووضعوه في دائرة يحيطون به من كل جانب وبدؤوا يطعنونه بحرابهم حتى تمزق جسده إلى أشلاء[1].

شاهد على طريق الشتات

يقول الحاج أبو صالح عن التغريبة والخروج من البلد: «طلعنا من البلد بعد كم يوم من المجزرة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق عشيرتنا (عشيرة عرب المواسي) وتأخرنا حتى طلعنا؛ لأن العشيرة كانت متماسكة واليهود ما قدروا يوصلولنّا بالساهل. طلعتنا من البلد كانت بعد الظهر من وادي الربضية، ومن ثَمَّ إلى وادي عمود ومن وادي عمود إلى السمكية، ومن ثَمَّ البطيحة، مشينا من العصر إلى ثاني يوم وبقينا ماشيين حتى دخلنا الأرض السورية وقعدنا حوالي ربع ساعة ومن ثم تابعنا السير، بقيت جماعة من العشيرة في عيلبون وكان اليهود يضغطون عليهم حتى يبيعوا أراضيهم.

أول منطقة دخلناها في سورية كانت البطيحة، وسكنا في بيوت نحو شهرين، ومن ثم طلعنا إلى الجولان وسكنا أرض المجيدل كمان شهرين، ومن ثم سكنا أرض على شفا وادي وبقينا نحو 4 إلى 5 سنوات، وبعدما صارت الوحدة سنة 58، أعطونا مساكن في البطيحة في تل عامر حتى سنة 67، بعد نكسة حزيران عام 1967 سكنا في حوران، وكنا نتنقل بين نوى وتسيل وشيخ سعد وبقينا نحو شهرين، ومن ثم ذهبت إلى مخيم اليرموك كان لي صديق هناك أعطاني بيتاً في اليرموك، وسكنت نحو ثلاثة أشهر وبعدين إجينا على مخيم السبينة»[2].

1 - أحمد الباش "نتذكر ..لنعود"، ابن الطنطورة يروي مشاهد من النكبة (يحيى ابو ماضي) مجلة العودة العدد 39 / كانون الأول -2010 ص 34 - 35.

2 - ماهر شاويش "نتذكر.. لنعود" - بين فنجان القهوة وعرق الحبق– الحاج أحمد شهاب الاحمد أبو صالح مجلة العودة العدد 20 / السنة الثانية 2009 - ص -32 33.

ثالثاً: المسؤولية التاريخية لبريطانيا في نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين

رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل

اعـــــــــــــــتراف

يقول رئيس وزراء بريطانيا «ونستون تشرشل»:

«لا ينبغي النظر إلى وعد بلفور على أنه وعد أعطي بدوافع عاطفية. لقد كان خطوة عملية اتخذت في مصلحة قضية مشتركة في لحظة لم يكن في مقدور هذه القضية أن تهمل أي عنصر من عناصر المساعدة المادية والمعنوية».

جاء اهتمام بريطانيا بفلسطين مبكراً، فقد جعل موقع فلسطين الاستراتيجي -كنقطة التقاء لثلاث قارات – بريطانيا تفكّر بجدية في بسط نفوذها على فلسطين.

وبعد عقد مؤتمر بال في سويسرا وجد البريطانيون أن دعم قيام دولة يهودية على أرض فلسطين بوصفها حاجزاً بشرياً مختلفاً في الدين والقومية والانتماء سيؤدي إلى عزلها عن محيطها العربي والإسلامي ويسهل سيطرتها عليها.

وفي خضم الحديث عن قضية اللاجئين، لا يمكن المرور من دون الإشارة إلى المسؤولية التاريخية لبريطانيا العظمى عن نشوء هذه الجريمة الدولية الكبرى والكارثة الإنسانية التي ما تزال مستمرة منذ عقود طويلة.

مسؤولية بريطانيا عن وعد بلفور

مثَّل وعد بلفور الحلقة العلنية الأولى في مسلسل التواطؤ البريطاني مع الحركة الصهيونية الذي وجد تعبيراً له لاحقاً حين جعل عصبة الأمم تتبنى وعد بلفور في 24 /7/ 1922 في صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ثم تمادت في هذا الغيِّ حين أصدرت الكتاب الأبيض عام 1939 الذي وضع على أساس وعد بلفور.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين؟

1 - استجلاب العمالة اليهودية إلى فلسطين، والسماح للوكالة اليهودية بشراء الأراضي وبناء مستوطنات في المناطق المهمة.

2 - الاتفاق مع بعض القيادات السياسية العربية النافذة على ضرورة العطف على اليهود، والأخذ بالاعتبار وجودهم على أنه مساعدة إنسانية.

3 - تدريب كوادر عسكرية يهودية في الجيش البريطاني في المستعمرات البريطانية، وخصوصاً الهند.

4 - تسليح التجمعات اليهودية بعتاد ثقيل؛ بذريعة حماية الممتلكات.

5 - كسب تأييد الدول الكبرى، سواء بالضغط عليها، أم بالتنازل لها عن بعض المستعمرات البريطانية [1].

حقائق

هناك بعض الدوافع الخفية لإصدار هذا الوعد؛ فآرثر بلفور كان من معتنقي العقيدة البروتستنتية المرتبطة أساساً بالعهد القديم وبما يبشّر به من خلال النبوءات التوراتية، وقد برز هذا التوجه واضحاً في كتابه "العقيدة والإنسانية" بقوله: إن الله منح اليهود وعداً بالعودة إلى أرض الميعاد، وإن هذه العودة هي شرط مسبق للعودة الثانية للمسيح، وإن هذه العودة الثانية تحمل معها خلاص الإنسانية من الشرور والمحن ليعمّ السلام والرخاء مدة ألف عام، تقوم بعدها القيامة وينتهي كل شيء كما بدأ".

ومضة: يقول الكاتب اليهودي آرثر كوستلر في وصف وعد بلفور: «إن أمة وعدت أمة ثانية بإعطائها وطن أمة ثالثة».

1 - أحمد طربين الموسوعة الفلسطينية – هيئة الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد الثاني الدراسات التاريخية- فلسطين في عهد الانتداب البريطاني– الفصل الاول – ص 993 - 1017.

نـــص وعـــد بـــلـــفـــور

عزيزي اللورد روتشيلد:

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص آرثر بلفور

كـيـف يـنـظـر الـقـانـون إلـى وعـد بـلـفـور؟

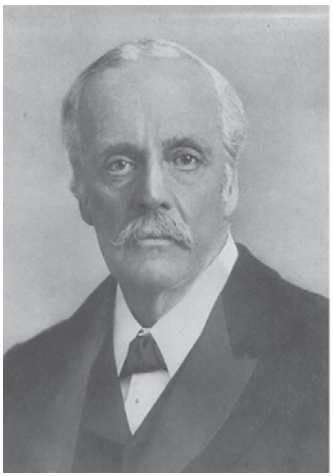

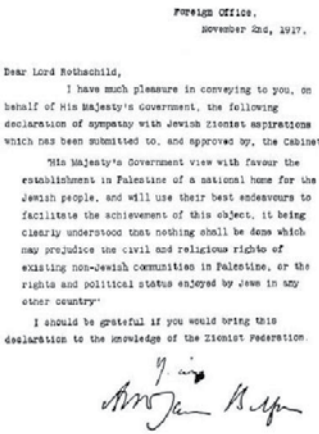

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

أجمع رجال القانون في العالم على عدم شرعية هذا الوعد للأسباب الآتية:

أولاً: إن التصريح ليس معاهدة وليس لهذه الرسالة أية قيمة قانونية؛ باعتبار أن وعد بلفور يمنح أرضاً لم تكن لبريطانيا أية رابطة قانونية بها، فبريطانيا لم تكن تملك فلسطين وقت إصدارها هذا التصريح.

ثانياً: إن وعد بلفور تنعدم فيه الأهلية القانونية؛ لأن من صحة انعقاد أي اتفاقية أو معاهدة دولية أن يكون أطراف التعاقد من الدول أولاً، ثم من الدول ذات السيادة ثانياً، أو الكيانات السياسية ذات الصفة المعنوية المعترف لها بهذه الصفة قانونياً، وهذا لم يتوافر في وعد بلفور.

ثالثاً: إن وعد بلفور باطل لعدم شرعية مضمونه؛ إذ إن من أسس التعاقد الدولي عليه أن يكون موضوع الاتفاق بين

الطرفين جائزاً وتقره مبادئ الأخلاق ويبيحه القانون، وكل تعاقد يتعارض مع إحدى هذه الشروط يعتبر في حكم الملغى ولا يمكن أن يلزم أطرافه، وموضوع وعد بلفور هو التعاقد مع الصهيونية لطرد شعب فلسطين من دياره وإعطائها إلى غرباء؛ وبالتالي فهو ملغى.

رابعاً: وعد بلفور اتفاق غير جائز بالمطلق: يرفض القانون الدولي انتهاك حق الشعوب في الحياة والإقامة في بلادها، وتهجيرها قسراً، ووعد بلفور مهد لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم [1].

مسؤولية بريطانيا عن ممارساتها اللاحقة في فلسطين

انحازت بريطانيا منذ انتدابها على فلسطين في عام 1922 إلى سياسة تأييد الوطن القومي اليهودي، وكان اختيار هربرت صموئيل -اليهودي الأصل- وتعيينه كأول مندوب سامي؛ تعبيراً مبدئياً في هذا السبيل. انتهج الانتداب البريطاني وعلى نحو ممنهج أربعة طرق رئيسة في سياسته لتثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين [2]:

أولاً انتزاع الأراضي الفلسطينية:

عمدت إدارة الانتداب إلى سنّ التشريعات الخصوصية والخاصة بانتزاع الأراضي من اقتلاعها من أيدي ملاكها وأصحابها العرب، واستولت بريطانيا من خلالها على مساحات كبيرة وشاسعة من الأراضي.

ثانياً دعم الهجرة اليهودية وتشجيعها:

شجعت إدارة الانتداب الهجرة لليهود من شتى أنحاء العالم، فقامت بفتح المجال واسعاً لقدوم المهاجرين؛ بحجة أن صك الانتداب يشجع على الهجرة اليهودية، وتحت ذريعة أن اليهود القادمين ذي كفاءات فنية وعلمية وتقنية ومهنية عالية، وباستطاعتهم المساهمة في تقدم البلاد ورقيّها.

---

1 - وسام الباش وعد بلفور الحقائق التاريخية – صادرة عن تجمع العودة الفلسطيني 2008 - م – موقع تجمع العودة الفلسطيني واجب على الشبكة العنكبوتية www.wajeb.org . – انظر في سامح خليل الوادية المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية – ط -1 بيروت – مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات- ت 2009 - ص 202 وما بعدها.

2 - إبراهيم دراجي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي - محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011 م. انظر أيضا أحمد طربين الموسوعة الفلسطينية – هيئة الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد الثاني الدراسات التاريخية – الفصل الثاني - مرجع سابق – ص 1018 - 1030.

ثالثاً التشجيع والدعم للمشروعات الاقتصادية اليهودية:

خصت سلطة الانتداب الشركات والمنشآت الصهيونية بالكثير من امتيازات المشروعات الاقتصادية التنموية الكبرى في فلسطين لتصبح وتتحول فيما بعد إلى بؤرة القطاع التنموي والاقتصادي والإنمائي والصناعي مع قيام الدولة. وبهذه الصفة العنصرية الاحتكارية تمكن الكيان الصهيوني في النهاية من وضع يده على كل الموارد الطبيعية لتلك البلاد.

رابعاً قمع الشعب الفلسطيني:

قمعت السلطات البريطانية المقاومة الفلسطينية، وتصدت لثورة البراق عام 1929، وثورة القسام عام 1936، وسهّلت ارتكاب المجازر؛ لإجبار الفلسطينيين على النزوح عن أراضيهم ومصادرتها، من خلال دعمها العصابات الصهيونية.

ومضة: يقول المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي: «كمواطن من المملكة المتحدة، أعرب عن شعوري بالعار والندامة من فَعْلة بريطانيا هذه!».

تعرف إلى
أهم العصابات الصهيونية

1 الهاغاناه (المنظمة العسكرية اليهودية السرية):

عصابات الهاغانا

الهاغانا تعني بالعبرية (الدّفاع) تكتّل عسكري إرهابي تأسست في عام 1921 في مدينة القدس، كان الهدف المعلن من تأسيسها الدفاع عن أرواح وممتلكات المستوطنات اليهودية في فلسطين خارج نطاق الانتداب البريطاني. وبلغت المنظمة درجةً من التنظيم؛ مما أهّلها لتكون حجر الأساس للجيش الإسرائيلي الحالي.

تطوّر حال منظمة الهاجاناه، وانضم اليها آلاف الشّبان اليهود، وقامت باستيراد السلاح الأجنبي، وإنشاء الورش لتصنيع القنابل اليدوية والمعدات العسكرية الخفيفة، وتحولت إلى جيش نظامي بعد أن كانت ميليشيا ذات تدريب متدنٍّ.

بحلول عام 1936، أصبح أعداد الهاجاناه 10000 مقاتل، و40000 من الاحتياط، وخلال ثورة 1936 - 1939، قامت الهاجاناه بحماية المصالح البريطانية في فلسطين وقمع الثّوار الفلسطينيين. وبالرغم من عدم اعتراف الحكومة البريطانية بالهاجاناه، إلا أن القوات البريطانية قامت بالتعاون وبشكل كبير مع منظمة الهاجاناه فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وأمور القتال.

2 البلماح أو البلماخ بالعبرية اختصارا لعبارة «بلوغوت ماحتس» (פלוגות מחץ)؛

أي: السرايا الضاربة، وهو القوة المتحركة الضاربة التابعة للهاجاناه في أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين. تأسس البلماح في 15 /5 / 1941، ونما حتى حرب 1948 إلى ثلاث ألوية قتالية بالإضافة إلى وحدات جوية وبحرية واستخباراتية. وكان من أبرز المهام التي أنيطت بـ«البلماح» تأمين الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين، كما كانت تشكيلاته هي القوة الرئيسية التي قاتلت الجيوش العربية عام 1948 في الجليل الأعلى والنقب وسيناء والقدس.

ومن أشهر رجالاته: موشيه دايان، وإسحق رابين.

عصابات البلماخ

3 منظمة الأرغون

(الإرجون) أو «المنظمة العسكرية القومية» (إرغون تسفائي لئومي) هي تكتّل عسكري إرهابي نشأ في الأراضي الفلسطينية في عام 1931. ويُعزى إليها الكثير من المجازر بحق الشعب الفلسطيني.

كان شعارها يتكون من خريطة فلسطين والأردن، وعليها صورة بندقية كتب حولها «راك كاح»؛ أي: هكذا وحسب.

شعار عصابة الأرغون

4 منظمة شتيرن

تعرف أيضاً باسم منظمة الليحي عرفت الساحة الفلسطينية نشأة العديد من المنظمات الصهيونية القتالية، ولعل منظمة «لحمي حيروت إسرائيل» (بالعبرية المحاربون من أجل حرية إسرائيل) والمعروفة بـ«عصابة شتيرن» تعد من أكثر المنظمات الصهيونية شراسة وشهرة.

نشأت بعد الانشقاق الذي حدث في صفوف منظمة الإرجون الصهيونية في أعقاب موت الإرهابي جابوتنسكي في عام 1940، قام اليهودي إبراهام شتيرن بتأسيس مجموعة أطلق عليها اسم «المحاربون من أجل حرّية إسرائيل» التي تُعرف باسم «شتيرن» نسبة إلى مؤسسها.

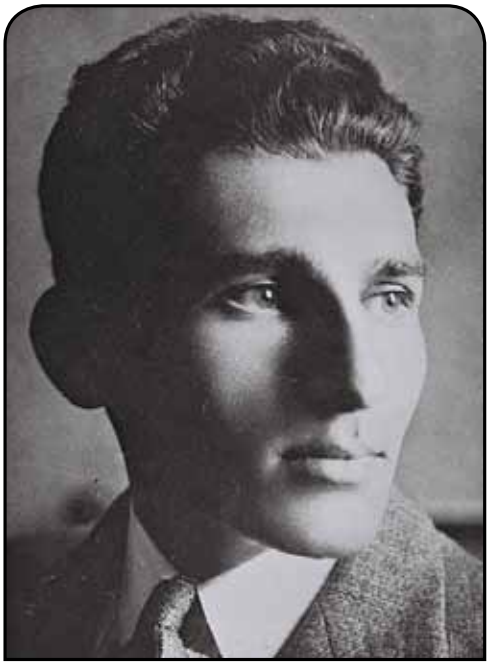

Avraham Stern مؤسس عصابة شتيرن

5 الوحدة 101:

عصابة إرهابية ترأسها شارون، توحدت عام 1954 مع وحدة المظليين التابعة للجيش الصهيوني. من قادتها رفائيل إيتان.

البعد القانوني لقضية اللاجئين

2

الفصل الثاني

أولاً المسؤولية الدولية عن نشوء قضية اللاجئين

ثانياً أهم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين

ثالثاً مسؤولية «إسرائيل» القانونية تجاه اللاجئين الفلسطينيين

رابعاً حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف

خامساً اللاجئ الفلسطيني في الاتفاقات الدولية والإقليمية

سادساً المنظمات الدولية العاملة مع اللاجئين

أولاً: المسؤولية الدولية عن نشوء قضية اللاجئين

إضـــــاءة

المسؤولية المدنية الدولية

يقصد بـ«المسؤولية المدنية الدولية» إلزام دولة ما بأداء تعويض مادي أو معنوي؛ نتيجة لارتكابها بصفتها أو ارتكاب أحد أشخاصها باسمها فعلاً غير مشروع في القانون الدولي ترتب عليه ضرر مادي أو معنوي لدولة أخرى أو لرعاياها، فقوام هذه المسؤولية هو التعويض وإصلاح الضرر.

رفضت جامعة الدول العربية ضم اللاجئين الفلسطينيين إلى الاتفاقية الدولية للاجئين الصادرة عام 1951، ورأت أن قضيتهم تتفرد عن غيرها من قضايا اللجوء بأنها قضية سياسية وإنسانية، وليست قضية إنسانية فحسب، وأن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن نشوء قضية اللاجئين.

لماذا تعدّ الأمم المتحدة مسؤولة عن ذلك، وما هي حدود هذه المسؤولية؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التمييز بين مرحلتين أساسيتين:

1 - المسؤولية السياسية السابقة للنكبة: التسبب بخلق المشكلة من خلال إصدار قرار التقسيم 181.

2 - المسؤولية القانونية اللاحقة للنكبة: التقصير في حماية اللاجئين الفلسطينيين.

المسؤولية السياسية للأمم المتحدة السابقةُ نشوءَ قضية اللاجئين

متى ظهرت فكرة تقسيم فلسطين لأول مرة؟

- ظهرت فكرة تقسيم فلسطين لأول مرة في التقرير الذي وضعته لجنة «بيل» الملكية البريطانية عام 1937، فقد أوصت لجنة بيل بإلغاء الانتداب واستبدال التقسيم به.

- عادت الحكومة البريطانية في أيار «مايو» 1939 إلى طرح مشروعٍ جديدٍ حمل اسم «الكتاب الأبيض» تعترف فيه بحق العرب في فلسطين بالحكم المستقل، وكذلك بالحد من هجرة اليهود وشراء الأراضي، وتقرر أن حل القضية يتحقق بجعل فلسطين دولةً ثنائية القومية، يشترك العرب واليهود في حكومتها.

لجنة «بيل» الملكية البريطانية عام 1937

وعرضت الحكومة في مؤتمر لندن عام 1946 مشروع «هربرت موريسون» - Herbert Mo rison Stanley المتضمن فكرة تقسيم فلسطين، ووجود اتحاد بين القسمين العربي واليهودي. رفض العرب المجتمعون هذا المشروع وقدموا منه مشروعاً يقضي بإعلان فلسطين دولة موحدة، تتولى شؤونها في أول الأمر حكومة انتقالية، تؤلَّف من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود مع كفالة تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة.

وفي شباط 1947 أعلنت بريطانيا مشروعاً جديداً باسم Bevin Plane يقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانية لمدة خمس سنوات، يجري خلالها الإعداد لاستقلال فلسطين، تكون إدارة فلسطين خلال هذه المدة بتقسيمها إدارياً طبقاً لأغلبية السكان.

بتاريخ 2 /4/ 1947 طلبت الحكومة البريطانية من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السنوية العادية، ولتفادي التأخير طلبت من الأمين العام أن يدعو إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة لتشكيل لجنة خاصة بفلسطين، وفعلاً تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين سميت لجنة «انسكوب» UNSCOP لدراسة المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها. كانت النتيجة التي انتهت إليها الاتفاق على إنهاء الانتداب البريطاني بأسلوب تجلى فيه التواطؤ مع الصهيونية بوضوح؛ إذ إن عدداً من أعضائها كانوا معروفين بميولهم الصهيونية، أو خضوعهم للضغط الأمريكي [1].

مؤتمر لندن عام 1946 مشروع «هربرت موريسون» Herbert Morrison Stanley المتضمن فكرة تقسيم فلسطين

في 23 /9/ 1947 أنشأت الجمعية العامة العادية لجنةً خاصةً بدراسة القضية الفلسطينية في ضوء ما انتهت إليه المشروعات الثلاثة: المشروع البريطاني، والمشروع العربي، وتقرير لجنة «انسكوب». وألّفت لذلك لجنة توفيق ولجنتين

1 - أحمد طربين الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني - المجلد الثاني الدراسات التاريخية- الفصل الرابع الثورة ومشروع التقسيم - ص 1044 . مرجع سابق .

فرعيتين، فدعت اللجنة الفرعية الأولى إلى تبني مشروع التقسيم، أما اللجنة الفرعية الثانية فقدمت ثلاثة مقترحات؛ كان أهمها:

الجمعية العامة للأمم المتحدة

دعوة الجمعية العامة –قبل إصدار توصية– إلى أن تطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية حول نقاط ثمانٍ؛ أهمها النقطة السابعة: في ما إذا كان للأمم المتحدة صلاحية بتوصية أي حلٍّ يقضي بتقسيم أراضي فلسطين، أو بفرض وصاية دائمة على أية مدينةٍ أو جزءٍ من فلسطين دون موافقة أكثرية الشعب الفلسطيني. أما النقطة الثامنة: في ما إذا كان للأمم المتحدة أو لأية دولةٍ من الدول الأعضاء صلاحية تنفيذ أو إيصاء بتنفيذ أي مقترح يتعلق بدستور فلسطين المستقبل أو حكمها، ولاسيما أية خطةٍ للتقسيم تتعارض مع أماني سكان فلسطين أو يؤخذ بها دون موافقتهم.

ولكن مقترحات اللجنة الفرعية الثانية، بما فيها النقاط الثماني، رفضت بأغلبية بسيطة عند التصويت عليها في الجمعية العامة.

وجيء بمشروع التقسيم إلى الجمعية العامة للاقتراع عليه يوم 26 /11 /1947 حيث وافقت عليه 25 دولة، ورفضته 13 دولة وامتنعت عن التصويت 17 دولة؛ أي أن المشروع فشل في الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لإقراره. وبعد ثلاثة أيام أعيد التصويت عليه مرةً أخرى في 29 /11 /1947 ونال هذه المرة الأغلبية المطلوبة بموافقة 33 دولة، ومعارضة 13 دولةً، وامتناع عشر دولٍ عن التصويت، وغياب دولةٍ واحدةٍ هي سيام «تايلاند» [1].

1 - د.إبراهيم دراجي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي - مرجع سابق .

ما هي المواقف العربية من هذه المشاريع؟

لاقت هذه المشاريع مقاومة عربية شديدة آنذاك من العرب.

لماذا نال القرار تصويت الأغلبية في المرة الثانية بعد أن فشل في المرة الأولى؟

لقد مارست المنظمات اليهودية على ممثلي الدول لتأييد هذا القرار ضغوطاً راوحت ما بين شراء الذمم بالأموال والمغريات وتوجيه الاتهام باللاسامية والعداء لليهود، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من طريق ممارسة الضغوط ووسائل الإكراه المعنوي بواسطة الترغيب والتهديد، حيث تركزت الضغوط الأمريكية على ست دول هي: هاييتي وليبيريا والفليبين والحبشة والصين الوطنية واليونان، واستغلت أمريكا نفوذها السياسي والاقتصادي لدفع هذه الدول إلى تأييد قرار التقسيم[1].

استنتاج:

يقول الرئيس الأمريكي ترومان في مذكراته بشأن قرار التقسيم: «الحقائق هي أنه لم تكن هناك حركات ضغط ونفوذ حول الأمم المتحدة بشكل لم تقع عليه عين فحسب، بل إن البيت الأبيض نفسه تعرض لسيل من الضغط، ولا أعتقد أنه سبق لي مطلقاً أن شهدت هذا المقدار الهائل من الضغط والدعاية يستهدف البيت الابيض كما كانت الحال في هذه المسألة» [2].

ويبدو جلياً من كلام «ترومان» أثر السطوة الرهيبة لليهود داخل منظومة الحكم الأمريكي.

Harry S. Truman (1945 -1953)

1 - إبراهيم دراجي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي - مرجع سابق.

2 - محمد عزيز شكري الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد السادس - دراسات في القضية الفلسطينية - البعد الدولي للقضية الفلسطينية – ص 23 .

ما هي أهم النقاط التي تضمنها قرار تقسيم فلسطين؟

يتكون القرار من خطة لتقسيم فلسطين مكونة من أربعة أجزاء يمكن إيجازها بما يأتي:

الجزء الأول: يتضمن دستور فلسطين وحكومتها، والوضع القانوني للأماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية وحقوق الأقليات، وخطوات الإعداد للاستقلال والمواطنة، والمواثيق والالتزامات الدولية، وأحكام متنوعة تنصرف إلى مسائل الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين، وقبولهما في عضوية الأمم المتحدة.

الجزء الثاني: يتضمن بياناً دقيقاً بإقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة.

الجزء الثالث: يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس؛ باعتبارها كياناً منفصلاً يخضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

الجزء الرابع: يتضمن دعوة الجمعية العامة الدول التي تتمتع بنظام الامتيازات إلى التخلي عنه.

خريطة تقسيم فلسطين

كيف نقيم دور الأمم المتحدة في إصدار قرار التقسيم؟

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم في مبادرة منها غير مشروعة، فضلاً عن أنها غير صحيحة، ولم تراع بذلك نصوص ميثاق الأمم المتحدة إبان تصديها لحل القضية الفلسطينية.

ما يؤخذ على الأمم المتحدة وقرار التقسيم:

أولاً: قرار التقسيم واختصاص الجمعية العامة

تجاوزت الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين حدود الاختصاص والتصرف المقررة لها، وظهر ذلك جلياً من خلال:

- خالفت الجمعية العامة للأمم المتحدة المادتين 10 و 14 من الميثاق اللتين تخولانها حق التقدم بتوصيات من دون اتخاذ

قراراتٍ ملزمةٍ، إلاّ في حالاتٍ محددة بعينها، ولم يكن أمر التقسيم منها [1].

- تجاوزت الجمعية العامة في قرار التقسيم حدود اختصاصها عندما عمدت إلى إسناد إدارة فلسطين إلى لجنةٍ قامت بتأليفها، في حين أن صلاحياتها تقف عند تقديم توصية إلى دولة الانتداب فقط.

- خالفت الجمعية العامة الميثاق، عندما أعطت لنفسها الحق في إنشاء الدول أو قسمة دولةٍ قائمةٍ من أجل إنشاء كيانٍ جديد.

- إن الجمعية العامة لا تملك أية سلطةٍ لتنفيذ أي قرارٍ، وهي لا تستطيع أن تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير قسرية، كما فعلت في قرار التقسيم حينما نصت على اعتبار كل محاولةٍ ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً من أعمال العدوان.

ثانياً: قرار التقسيم (181) وصك الانتداب

صدر القرار 181 بصورة مخالفة أيضاً لصك الانتداب الذي كانت فلسطين خاضعة له، ولا سيما المادة الخامسة من هذا الصك الذي تضمن (عدم التنازل عن أراضٍ أو تأجيرها .. أو وضعها تحت رقابة سلطة أجنبية) [2].

إن وجود هذا الصك يلزم الجمعية العامة بعدم إقرار أية حلول لا تتفق ونصوص هذا الصك. وهو ما لم تلتزم به الأمم المتحدة.

---

1 - المادة 10 : للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه. كما أن لها في ما عدا ما نص عليه في المادة 12 أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور.
المادة 14 : مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة، للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

2 - المحامي سامر الحسني إسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي– ط1 دمشق سورية - دار كنعان للدراسات و النشر– 2010 ص 75.

حقائق ومعطيات

قرار تقسيم فلسطين قرار جائر ومخالف -فضلاً عن عدم مشروعيته- معطيات الأمور وحقائق الواقع؛ لأنه:

لم يراع العدد السكاني في فلسطين بالنسبة إلى العرب واليهود؛ فبينما كان عرب فلسطين حسب إحصائية 1946 هو 1،353،840 نسمة، كان عدد اليهود قد بلغ 608،023 نسمة معظمهم هجّروا إلى فلسطين تهجيراً.

كذلك لم يراع النسبة المئوية لما يملكه العرب من الأراضي في فلسطين، حيث بلغ مجموع ما تملكه الأقلية اليهودية في فلسطين 1،491،699 دونماً، بينما كان مجموع ما يملكه العرب 12،574،774 دونماً، ولكن عند تقسيم فلسطين أعطيت الأقلية اليهودية في عدد السكان وفي ملكية الأراضي نسبة تعادل 56 % من مجموع أراضي فلسطين.

موقف «إسرائيل» من قرار التقسيم ومدى التزامها به

قبلت «إسرائيل» هذا القرار وتعهدت بتنفيذه ضمن موجبات قبول عضويتها في الأمم المتحدة. إلا أن هذا لم يعن لهم القبول بالحدود الواردة فيه حسب ما ورد على لسان أكثرهم، ففي تصريح بن غوريون: «قبول التقسيم لا يلزمنا بأن نتنازل عن شرق الأردن، لا يستطيع أحد أن يطلب من الآخرين أن يتخلوا عن أحلامهم، سوف نقبل بحدود الدولة كما ستحدد الآن، ولكن حدود الآمال الصهيونية هي شأن الشعب اليهودي وحده، ولن يستطيع أي عاملٍ خارجي الحد منها».

وهو الأمر الذي مضى إلى تأكيده مناحيم بيغن بُعيد ذاك الإعلان عام 1948 بقوله:

«تجزئة الوطن شيء غير شرعي لن نعترف به أبداً. وتوقيع المؤسسات والأفراد اتفاق التقسيم باطل، ولن يقيد الشعب اليهودي. القدس كانت وستبقى عاصمتنا إلى الأبد. أرض إسرائيل سوف تعود إلى شعب إسرائيل».

نـــتـــائـــج:

1. يعد قرار التقسيم باطلاً من الوجهة القانونية، لا يترتب على مخالفته أي مسؤولية قانونية دولية من الذين لم يقبلوه.
2. يعد القرار ملزماً لمن قبله، وبالتالي فإن هذا القرار يعد ملزماً لإسرائيل يجب عليها تنفيذه.
3. تترتب تبعات المسؤولية الدولية عن كل ما نشأ عن مخالفة تنفيذ القرار، وتخضع «إسرائيل» لأحكام المسؤولية الدولية إذا تخلفت عن التنفيذ.

المسؤولية القانونية للأمم المتحدة بعد النكبة

استثنت -كما سيمر معنا- الاتفاقية الدولية للاجئين والبروتوكول الملحق بها اللاجئين الفلسطينيين من شموليتها؛ ما أدى إلى حرمان اللاجئين الحماية الدولية التي يتمتع بها اللاجئون في العالم، وإن تكليف «أونروا» بالقيام على شؤون اللاجئين كان لمجرد تقديم المساعدة (العون والإغاثة) لهم في ما يتعلق بحاجاتهم اليومية من مأكل وملبس ومأوى.

نستنتج:

ومن هنا فإن قراءة واقعية ومنصفة لحال اللاجئين الفلسطينيين ستكشف أن الأمم المتحدة قد قصّرت في تعاملها مع هؤلاء اللاجئين بالنظر إلى أنهم اللاجئون الوحيدون في العالم الذين لا يتمتعون بفوائد الحماية القانونية الدولية.

ماذا تعني الحماية الدولية للاجئين؟

- توفير المساعدات المادية مثل الأغذية والمأوى.
- توفير الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.
- تطوير البرامج الخاصة بمساعدة بعض الفئات مثل النساء والأطفال وكبار السن.
- العودة الطوعية إلى أوطانهم، وإعادة الاندماج فيها بشكل آمن وبكرامة.
- أو الاندماج في البلدان التي لجؤوا إليها.
- أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

«وبشكل عام، لا يمنع الخياران الأخيران اللاجئين من العودة إلى بلدانهم الأصلية إذا كانوا يرغبون في ذلك، وفي حال سمحت الظروف»[1].

---

1 - الأمم المتحدة واللاجئون الفلسطينيون – الاونروا مكتب الإعلام – الرئاسة – ص 9.

نصت المادة الثامنة في النظام الأساسي للمفوضية، العليا لشؤون اللاجئين على حلول مشكلة اللاجئين فنصت على: "إن مهمة الحماية الدولية تشمل منع الإعادة القسرية للاجئين، والمساعدة على استقرار اللاجئ عبر تسهيل الإجراءات وتقديم العون والمشورة القانونية، والترتيبات التي تضمن السلامة والأمن، مع التشجيع على العودة الطوعية الآمنة حتى الاستقرار.

ثانياً: أهم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين

شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ حرب عام 1948، فأصدرت عشرات القرارات، بصدد الموقف من تلك القضية التي تناولت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

القرار الدولي 194

متى صدر القرار 194؟ صدر القرار 194 بتاريخ 11 /12 / 1948.

ما هو نص القرار 194؟

نص القرار على العديد من النقاط، وفيما تعلق بالشأن الفلسطيني فقد نصت الفقرة 11 منه على: «يجب السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى مساكنهم والعيش بسلام مع جيرانهم فعل ذلك في أقرب وقت ممكن، كما يجب دفع التعويضات لأولئك الذين اختاروا عدم العودة تعويضاً لهم عن خسارة ممتلكاتهم حسب مبادئ القانون الدولي ومبادئ العدالة من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»[1].

وقد أنشأ القرار لجنة التوفيق الدولية من أجل تسهيل تنفيذ ذلك القرار.

أهمية القرار 194

- لقد حدد القرار 194 المعنى الدقيق لحق العودة بتحديده المواقع الدقيقة التي من المفترض عودة اللاجئين إليها، والمقصود هو عودتهم إلى منازلهم. وهذا يعني بدلالة النص الحق في استعادة الممتلكات.

- كذلك أكد القرار 194 حق اللاجئين الفلسطينيين في نوعين من التعويضات؛ يتضمن تعويض اللاجئين عن الخسائر المادية في الأموال والممتلكات، وما لحق بها من تخريب وتدمير (بدون ضرورة عسكرية ملحة) وتعويض اللاجئين الذين اختاروا التنفيذ بطريق التعويض.

---

1 - لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الاولى- بيروت لبنان- آب 2003 – ص 457 .

- أشار القرار إلى أن هذين الحقين (حق العودة، والتعويض) غير متعارضين، فمن يفضل عدم العودة على نحو طوعي وإرادي فله كامل الحق بتلقي تعويض عن عدم العودة.

- إن حق التعويض عمّا لحق باللاجئ وممتلكاته من خسارة منفصل تماماً عن حق التعويض في عدم العودة، فلكل مَنْ اختار العودة أو اختار التعويض بديلاً الحق في التعويض عما لحق بممتلكاته من خسارة [1].

القيمة القانونية للقرار 194

أشار بعض الحقوقيين إلى أن ما يصدر عن الجمعية العامة من قرارات ما هي إلا توصيات لها قيمة أدبية فقط، وليست ملزمة قانوناً، بينما أشار جزء آخر إلى أن أحكام الميثاق كلها ملزمة، خاصة فيما تكرر تبنيها والإشارة إليها من ذات الجهة، ليكون لها قوة العرف الدولي العالمي الطابع، أي أنه أصبح ملزماً كما في القرار 194.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا القرار هو قرار كاشف للحقوق غير منشئ لها، بل يعطيها البعد الدولي العالمي المطلوب لاستقرار القواعد القانونية الدولية، ويظهرها للعالم أجمع[2].

لقد وضعت الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بين عامي 1949 و 1950 ست دراسات حول تفسير الفقرة 11 من القرار 194 وتطبيقها والسوابق في القانون والعرف الدوليين؛ لمساعدة لجنة التوفيق في سعيها لتطبيق الفقرة المذكورة التي ما تزال قائمة كتشريع دولي.

1 - إبراهيم دراجي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي– الإطار القانوني للاجئين الفلسطينيين - مرجع سابق .

2 - أمل اليازجي حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي- مساق رقم 105 - أكاديمية دراسات اللاجئين – 12/ 11/ 2011 .

وقد عالجت إحدى الدراسات الست المشار إليها مبادئ العودة والتعويض والسوابق والشواهد التاريخية بإسهاب قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

وتشير هذه الدراسة إلى ما تم سنّه وتنفيذه في دول المحور السابقة والدول التي كانت محتلة من قبل دول المحور (فرنسا، رومانيا، إيطاليا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هولندا ويوغسلافيا) من قوانين بين تشرين الثاني (نوفمبر) 1944 وأيار (مايو) 1945 بشأن التعويض عن اللاجئين أو إعادة ملكيتهم إليهم. كما تشير إلى أنه أقر عام 1949 في المنطقة الخاضعة للاحتلال الأمريكي من ألمانيا قانوناً عاماً لدفع تعويضات لضحايا النازية الذين عانوا من أضرار الحياة، أو لحقهم أذى في صحتهم أو حريتهم أو أملاكهم أو ممتلكاتهم أو في تقدمهم الاقتصادي[1].

الموقف الصهيوني من القرار 194

اشترطت الأمم المتحدة قبول عضوية «إسرائيل» فيها بقبول الأخيرة تنفيذ القرار 194 والقرار 181 (قرار التقسيم)، فأعلنت «إسرائيل» قبولها بذلك في بروتوكول لوزان عام 1949، وما إن تم قبول عضويتها في الأمم المتحدة حتى تنكرت لالتزاماتها، مديرةً ظهرها لكل قرارات الشرعية الدولية.

قراءة نقدية في القرار 194 [2]

لا بد من الإحاطة الكاملة بالقرار، ولا سيما الفقرة 11 منه، فثمة العديد من الانتقادات التي وردت على هذا القرار يمكن إيراد بعضها، لنتمكن من الحكم عليه:

1. إن إيراد كلمة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم من دون تحديد هويتهم أو جنسيتهم، ومن دون أن ترفق بكلمة الفلسطينيين، تعني أن المقصود بها جميع اللاجئين بما فيهم اليهود المقيمون في جميع دول العالم؛ باعتبار أنهم - حسب الرؤية الصهيونية والغربية- قد تحولوا إلى لاجئين منذ نحو 2000 عام.
2. جملة وجوب السماح بالعودة تتناقض مع العودة كحق طبيعي، وتظهر كمكرمة تتكرم بها «إسرائيل» على الفلسطينيين وتسمح لهم بالعودة؛ لأن مبدأ السماح -على حد زعمها- هو من حق الدولة الصهيونية.

---

1 - اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة -معتصم حمادة - العدد الخامس- آذار (مارس) 2007 ص 17 انظر في الهامش 2.

2 - فتحي رشيد قراءة في القرار 194 - دراسة صادرة عن قسم الأبحاث والدراسات في تجمع العودة الفلسطيني (واجب)؛ بمناسبة مرور ستين عاماً على صدور القرار 194.

3 تَشترط المادة 11 في الذين يحق لهم العودة فقط، بأولئك الذين يرغبون في العودة للعيش بسلام مع من قاموا باحتلال بلدهم، وليس بصفتهم مواطنين كاملي المواطنة.

4 التعويضات ستُدْفع لمن يثبتوا بالوثائق والأدلة وجود ممتلكات لهم؛ أي بمعنى أن من يحق لهم الحصول على التعويض لن يتجاوزوا 20 % من الفلسطينيين، باعتبار أن ملكية 80 % من اللاجئين كانت ملكيات عامة أو على الشيوع؛ مما يعني ضياع حقهم في العودة والتعويض.

5 إذا ما دققنا في جملة «عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»، فإننا نفهم أن التعويض سيكون خاضعاً لمحاكم وقضاة ومحامين وجلسات استئناف وفقاً للقانون الدولي (التي تتطلب مصاريف يعجز عنها 90 % من اللاجئين). والأهم أن التعويض لن يدفع من قبل «إسرائيل» باعتبارها المُتَسبب بالأضرار، بل من قبل الحكومات والسلطات المعنية، أي أن الدول العربية هي التي ستدفع التعويضات؛ لأنها مسؤولة بشكل ما عن هجرة الفلسطينيين.

6 نصت الفقرة الثانية من المادة 11 على أن الجمعية العامة تصدر تعليماتها للجنة التوفيق لتسهيل إعادة اللاجئين دون أن تحدد من تنطبق عليهم صفة اللاجئ، ولكننا نراها تركز بشكل واضح في شقها الثاني، على ضرورة توطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي مع شرط القبول بالتسوية.

مما سبق يمكننا القول إن القرار 194 غير منصف، ولكنه خطوة حول إثبات جزء من الحق يُبنى عليه

القرار رقم 302 الفقرتان 5 و20

ما هو القرار 302؟

هو القرار القاضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم (أونروا) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 / 12 / 1949.

ما الذي نص عليه القرار 302؟ من نصوصه:

الفقرة 5 «إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعترف بأنّ من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين؛ بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم (194) وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في أقرب وقت ممكن بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة».

الفقرة 20 «يوجه وكالة هيئة الأمم المتحدة للإعانة والاعمال للاجئ فلسطين في الشرق الادنى للتشاور مع لجنة الامم المتحدة للتوفيق في مشكلة فلسطين في القيام بكل جهد؛ بغية إدراك كل منهما لأكبر قسط من الخير في مهمته، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بما ورد في الفقرة الحادية عشر من قرار الجمعية العامة رقم 194 \ 3 الصادر بتاريخ 11\ 12 \1948 [1].

ما أهمية هذا القرار؟ ولماذا يجب علينا التمسك بهذه المؤسسة الدولية (وكالة الغوث)؟

تنبع أهمية هذا القرار باعتباره اعترافاً من المجتمع الدولي عن مسؤوليته تجاه نشوء قضية اللاجئين ، أي هو شهادة عملية من الأمم المتحدة والتمسك بوكالة الغوث باعتبارها شاهدةً على جريمة تشريد الشعب الفلسطيني، يعني أن قضية اللاجئين باقية وحية، وبالتالي؛ فإن التخلي عنها هو إعفاء للمجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه اللاجئين.

---

1 - يعقوب الخوري وكيل إدارة فلسطين - جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – إدارة فلسطين – شعبة اللاجئين – اللاجئون الفلسطينيون قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة – ص 17 و 20 .

القرار رقم (3236) الصادر في 22 /11 /1974

مما تضمنه القرار أن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1 - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف وخصوصاً:

أ- الحق في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي.

ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

2 - وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.

3 - وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه غير القابلة للتصرف وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل القضية الفلسطينية.

4 - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيس في إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

5 - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه[1].

ملاحظة هامة :

إن أغلبية القرارات السابقة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا عن مجلس الأمن الدولي، وهو ما يثير إشكالية مدى القوة القانونية الملزمة لتلك القرارات؛ باعتبار أن الجمعية العامة لا تصدر من حيث المبدأ إلا توصيات ليس لها صفة القرارات الملزمة.

1 - محمد المجذوب الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد السادس - دراسات في القضية الفلسطينية - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة – ص 198 .

194	الجمعية العمومية	11/ 12/ 1948	الفقرة 11 من القرار 194 حق اللاجئين بالعودة واستعادة الحقوق والممتلكات والتعويض.	يتم تكراره سنوياً
302	الجمعية العمومية	8/ 12/ 1949	الفقرتان: (20 و 5) تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم.	
237	مجلس الأمن	14/ 6/ 1967	وتضمن ما يأتي: أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف واجبة الاحترام حتى في أثناء تقلبات الحرب، ويدعو حكومة «إسرائيل» إلى تسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية.	تم تأكيده بالقرار رقم 2252 المؤرخ في 11/4/ 1967
242	مجلس الأمن	22/ 11/ 1967	دعا إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.	
2535	الجمعية العمومية	10/ 12/ 1969	تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.	
2672	الجمعية العمومية	8/ 12/ 1970	الاعتراف بشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير، وتطلب مرة أخرى من حكومة «إسرائيل» أن تتخذ فوراً ودون مزيد من التأخير خطوات فعالة لإعادة المشردين.	
2628	الجمعية العمومية	4/ 11/ 1970	نصت الفقرة (3) منه على أن الجمعية العامة تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.	

2649	الجمعية العمومية	30 /11/ 1970	شرعية نضال الشعوب لتقرير المصير والتحرر من الاستعمار والسيطرة والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين، بكل الوسائل المتوافرة والمنسجمة مع الميثاق.	تم تأكيد هذا الأمر بالقرار 2787 لعام 1971
3236	الجمعية العمومية	22 /11/ 1974	فقرته الثانية: تؤكد الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها، وتطلب إعادتهم بعد أن أكدت في الفقرة الأولى من القرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ولاسيما الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية، والحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي.	
3151	الجمعية العمومية	14 /12/ 1975	شجبت فيه التحالف الأثيم الظالم بين العنصرية في جنوب إفريقية وبين الصهيونية.	
3376	الجمعية العمومية	10 /11/ 1975	شكلت بموجبه لجنة تعنى بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة.	
1397	مجلس الأمن	12 /3/ 2002	أطلق مسمى الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع «دولة إسرائيل» وذلك لأول مرة من تاريخ مداولاته السياسية منذ تأسيسه في عام 1945.	

ثالثاً: مسؤولية «إسرائيل» القانونية تجاه اللاجئين الفلسطينيين

يتحمل الكيان الصهيوني المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية لحالة التشرد واللجوء والتمزق الاجتماعي والاقتلاع من الأرض والإبعاد القسري، الذي لحق بالغالبية العظمى من شعب فلسطين أبان نكبة 1948 وعلى مدار عقود مضت، لإقامة كيان مجتمعي وسياسي جديد على أنقاضه.

ما مدى مسؤولية الكيان الصهيوني عن نشوء قضية اللاجئين؟

يعد الكيان الصهيوني مسؤولاً عن نشوء قضية اللاجئين؛ بسبب ارتكابه المجازر وعمليات الطرد الجماعي، على نحو ممنهج ومدروس، فزعماء الكيان خططوا لـ«الترحيل»، وانتهجوا سياسة ترحيل غير معلنة بين 1937 - 1948، ووضعوا الخطط اللازمة لاستحالة عودة اللاجئين، نذكر منها [1]:

1 - تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية.

2 - منع العرب من العمل في مزارعهم بعد هدم بيوتهم.

3 - تبني خط دعائي هدفه منع اللاجئين من العودة.

4 - إشغال الفراغ الناشئ عن النزوح بتوطين اليهود في أماكن العرب.

5 - تبنى قوانين لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

6 - المساهمة في توطين الفلسطينيين في الدول العربية عندما يحين الوقت لذلك.

هل كان رحيل الفلسطينيين استجابة لقادتهم وأوامر بثتها الإذاعات العربية؟

إن ادعاء «إسرائيل» وجود قرار عربي بالرحيل عارٍ من الصحة، وقد دحضه المؤرخ الإيرلندي أرسكابن. ب. شايلدرز بقوله: «لقد افترى الزعماء الصهاينة هذه الفرية؛ لتضليل الرأي العام من أجل إعفاء إسرائيل من مسؤوليتها حيال قضية الطرد الجماعية للفلسطينيين وميلاد قضية اللاجئين».

---

1 - جمال البابا الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين– مركز التخطيط الفلسطيني على الشبكة العنكبوتية .http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p4-3.htm .

لقد اكتشف هذا المؤرخ أن الادعاء الصهيوني لا أساس له، وذلك بعد استماعه إلى جميع برامج الإذاعات العربية في تلك الفترة التي قامت منصتات «بي بي سي» ووكالة الأنباء المركزية الأمريكية الخاصة بتسجيل ما أذيع في اللغات العربية والعبرية والإنجليزية من فلسطين والبلاد المجاورة في 1947 و1948، وقد سجلت هذه الإذاعات يومياً في قبرص [1].

ما هي الأسباب الحقيقية وراء قبول «إسرائيل» مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين؟

جاء في القرار 273 في الدورة الثالثة الصادر بتاريخ 11 /5 /1949 المتعلق بقبول «إسرائيل» في الأمم المتحدة «إن الجمعية العامة إذ تأخذ علماً بالتصريح الذي تقبل فيه إسرائيل دون أي تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد أن تحترمها منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة.

وإذ تذكّر بقراريها الصادرين في 29 /11/ 1947 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وفي 11/12/ 1948 الذي أُقر بموجبه حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتأخذ علماً بالتصريحات والإيضاحات التي قدمها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة بشأن تطبيق القرارين المذكورين ...». تقرر أن «إسرائيل» دولة محبة للسلام تقبل بالتزامات الميثاق، وأهل للقيام بها، ومستعدة لتنفذيها، «وتقرر قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة». [2].

قبلت «إسرائيل» شروط الأمم المتحدة ودخلتها في أيار - مايو 1949، وكان يبدو واضحاً أن الاعتراف الإسرائيلي بقرارات الشرعية الدولية لم يكن إلا موقفاً مرحلياً؛ لإخماد الأصوات المعارضة دخول «إسرائيل» المسرح الدولي من أوسع أبوابه؛ ورغبة في إسباغ الشرعية الدولية على وجودها.

ف«إسرائيل» غَيَّرت موقفها من قضية عودة اللاجئين على نحو جذري، ففي المذكرة التي أرسلتها إلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين أكدت فيها «...أن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وأن عودة اللاجئين العرب إلى أماكنهم السابقة شيء مستحيل».

الواضح أن الصراع مع الفلسطينيين لم يقتصر على الحرب فقط، إنما لجأ الصهاينة إلى تحقيق الانتصار عليهم بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة كالحرب والسياسة والخديعة، فالتصميم على الانتصار بأي شكل هو الذي دفع «إسرائيل» إلى أن تقبل بقرار عودة اللاجئين رقم 194 في بداية الأمر.

---

1 - إبراهيم دراجي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي– الإطار القانوني للاجئين الفلسطينيين - مرجع سابق.

2 - محمد المجذوب الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد السادس - دراسات في القضية الفلسطينية - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة – ص152 – مرجع سابق .

رابعاً: حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف

إن حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والعودة وحق التعويض هي أساس الصراع في المنطقة منذ ما يزيد على نصف قرن.

أولاً: حق تقرير المصير

يعني إلغاء السيطرة الأجنبية على الشعوب التابعة، وتمكينها من نيل استقلالها وحريتها، وكذلك تمكين الشعب الذي احتلت أرضه -أو أجزاء منها- من اللجوء إلى كافة الوسائل بما فيها القوة المسلحة التي تؤدي لاسترداد أرضه وحقوقه المغتصبة؛ وذلك إعمالاً لحق هذه الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وحقها المشروع في الحصول على الاستقلال والسيادة على أرضها الوطنية دون تدخل أجنبي [1].

فبهذا المعنى هو حق طبيعي لكل شعب أو أمة؛ لأن حالة الاحتلال أو السيطرة الاستعمارية حالة غير قانونية، وغير شرعية.

ثانياً: حق العودة

«هو حق الفلسطيني الذي طرد أو خرج من موطنه لأي سبب عام 1948 أو في أي وقت بعد ذلك، في العودة إلى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل 1948، وهذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر الفلسطينيون حق العودة مقدساً؛ لأنه حق تاريخي ناتج عن وجودهم في فلسطين منذ الأزل وارتباطهم بالوطن؛ ولأنه حق شرعي لهم في أرض الرباط؛ ولأنه حق قانوني ثابت، وحق الفلسطينيين في وطنهم فلسطين ضارب في أعماق التاريخ، وجذوره أقدم من جذور البريطانيين في بريطانيا، وبالطبع أقدم من الأمريكيين في أمريكا» [2].

1 - هيثم موسى حسن التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية- رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة عين شمس 1999 – ص 372 – مشار اليها في رسالة إبراهيم دراجي – جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها ص 247 .

2 - سلمان أبو ستة سلسلة نداء العودة –دليل حق العودة - ط 1 مؤسسة العودة للثقافة و النشر– ت 2006 ص 7 .

حق العودة في القانون الدولي:

يرتكز حق العودة على عدد من ركائز القانون الدولي؛ ومنها: قانون الجنسية كما هو مطبّق في تعاقب الدول، وقانون اللاجئين (كجزء من قانون حقوق الإنسان المنسجم والقانون الإنساني). كما تؤكد العديد من قرارات الأمم المتحدة حق العودة بخصوص قضايا لجوء أخرى في العالم، بالإضافة إلى تأكيدات القوانين والتشريعات الوطنية والإقليمية.

1 بموجب قانون الجنسية: كما هو مطبّق في تعاقب الدول، فإن على الدول الوريثة الجديدة والناشئة أن تلتزم بمنح جنسيتها كل المواطنين/ السكان في المنطقة التي اجتازت عملية التحوّل في السيادة، ثم السماح لهم بتطبيق حقهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية، بغض النظر في مكان تواجدهم في أثناء الفترة الزمنية المحددة لعملية التوارث. وبموجب قانون الجنسية، فإن على الدول ألا تجرّد المواطنين من جنسيتهم في محاولة لإقصائهم إلى الخارج. كما تطلب الدول بشكل خاص بالاعتراف بجنسية هؤلاء من جديد.

2 بموجب قانون اللاجئين، فإن هنالك حقاً عاماً بالعودة، المطبّق على كل الأشخاص المهجرين والنازحين، بغض النظر عن سبب نزوحهم أو تهجيرهم خلال فترة الصراع. وعلى القوة المحتلة أن تسمح للسكان المحتلّين بمواصلة وجودهم الطبيعي، والحرص على عدم التدخل في شؤونهم. ويشمل هذا، السماح للسكان المحليين (المحتلّين) بالبقاء أو بالعودة إلى أماكن سكنهم الأصلية فور توقف أعمال القتال. ويحرّم القانون الإنساني صراحة عمليات الطرد القسري، خاصة تلك التي تحدث بشكل جماعي [1].

حق العودة حق من حقوق الإنسان:

حق العودة هو حق من حقوق الإنسان الواقعة في نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان. فهو بهذا المعنى يصبح حقاً مطلقاً غير قابل للتصرف به من شخص لشخص آخر. كذلك فإنه حق غير قابل للمفاوضة أو التنازل، ولا تسقط أو تعدل أو يتغير مفهومها في أي معاهدة أو اتفاق سياسي من أي نوع، حتى لو وقعت على ذلك جهات تمثل الفلسطينيين، أو تدعي أنها تمثلهم [2].

---

1 - إياد عيسى حق العودة في القانون الدولي - (العام، حقوق الإنسان، الإنساني)- بحث مقدم إلى أكاديمية دراسات اللاجئين – الدورة الأولى .

2 - سلمان أبو ستة سلسلة نداء العودة –دليل حق العودة - ص 9 – مرجع سابق .

استنتاج

❖ إنّ من حق الفلسطينيين تقرير مصيرهم بموجب نصوص القانون الدولي والفقه والقضاء الدوليين، فالجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت عدداً كبيراً من القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ إعمالاً لممارسته حقوقه غير القابلة للتصرف.

❖ لا يحق لأي سلطة حاكمة أو ممثل دولي التخلي عن حق أي فرد لاجئ بالعودة.

❖ إن حق العودة حق ذو أساس راسخ في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

اقرأ عن حق العودة [1] في المواثيق الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت المادة 13 الفقرة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «لكل إنسان الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، والحق في العودة إلى بلده». ونصت المادة 17 فقرة (2) على أنه «لا يمكن حرمان أي شخص تعسفياً من ممتلكاته».

معاهدة جنيف الرابعة:

تنص المادة 49: «يمنع الترحيل الفردي أو الجماعي، وكذلك طرد الأشخاص المحليين -بموجب المعاهدة- من الأراضي المحتلة لأراضي القوة المحتلة أو لأراضي أي دولة أخرى، سواء أكانت تحت الاحتلال أم لا، بغض النظر عن دوافع هذه الأفعال».

العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية:

أشار في المادة 12 فقرة (2) إلى أنه: «لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلده».

---

1 - انظر في مجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الطبعة الثالثة - مصر القاهرة – المكتب الإقليمي – ابريل -2006 ديسمبر 2007

افتراءات وردود حول حق العودة

الفِرْية الأولى:

إن الفلسطينيين لم يجبروا على ترك مدنهم وقراهم، ولم يفعلوا ذلك نتيجةً للعمليات الترويعية التي قام بها الصهاينة، وإنما تركوا أراضيهم بأمر من القادة العرب وقادتهم المحليين.

الرد: كشف الباحث الفلسطيني نور الدين مصالحة بعد دراسة تحليلية للخطاب الصهيوني والأوامر المنشورة والرجوع إلى مذكرات الضباط الصهاينة الذين قاموا ببعض عمليات التهجير عن وجود خطة تفصيلية وقرار مبدئي اتُّخذ من قبل بداية العمليات العسكرية عام 1947.

وإذا افترضنا جدلاً -على سبيل النقاش- وجود أوامر من أحد أو بعض القادة الميدانيين العرب بإخلاء أحد المواقع أو القرى، فإن ذلك ليس له أي تأثير في وجود حق العودة. لقد بينت الملفات الإسرائيلية التي فتحت أخيراً أن 89 % من القرى قد هُجرت بسبب عمل عسكري صهيوني، و 10 % بسبب الحرب النفسية (نظرية التخويف وإثارة الرعب)، و1 % فقط بسبب قرار أهالي القرية.

الفِرْية الثانية:

إن الدول العربية التي غادر إليها الفلسطينيون أبقتهم عن قصد في مخيمات اللجوء بشروط حياتية سيئة، مع أنه كان بالإمكان استيعابهم على نحو كامل في تلك الدول، وتوفير حياة أفضل لهم.

الرد: ربما وجدت بعض التجاوزات في الدول التي استقبلت اللاجئين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولكن ذلك:

منفصل تماماً عن أساس القضية، وهو تهجير اللاجئين على نحو مباشر أو غير مباشر من قبل العصابات الصهيونية التي أنشأت في ما بعد ما سمي «دولة إسرائيل».

ومنفصل أيضاً عن حق العودة الذي يملكه اللاجئون بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

لقد تمنى قادة الصهاينة ذوبان اللاجئين الفلسطينيين في محيطهم العربي، وبخاصة مع مرور الوقت واستمرار أزمة اللجوء، ولكن هذه الآمال تبخرت؛ بسبب تمسك الفلسطينيين بهُويتهم الوطنية، ورفض معظم الدول العربية تبني المشروع الصهيوني.

الفِرْية الثالثة:

حق العودة قد أصبح لاغياً؛ بسبب قيام الحكومات العربية «بطرد» مواطنيها اليهود خارج بلادهم، وبذلك تحقق ما يمكن تسميته «تبادل السكان» ما بين «إسرائيل» والدول العربية المحيطة بها.

الرد: تعبّر هذه الفرية عن ازدراء وسخرية بالقانون الدولي للاجئين والتاريخ؛ للأسباب الآتية:

القانون الدولي لا يعامل اللاجئين كقطيع من الكائنات عديمة الإرادة، ولا يعترف باستخدامهم أداة للمساومة، بل ينظر إلى حقوق اللاجئين كحقوق إنسانية فردية غير قابلة للتصرف.

من الناحية التاريخية، «فمن المعروف أن يهود البلاد العربية لم يغادروها مرغمين»، بل غادروها بمحض إرادتهم وبعد ممارسة ضغوط على الحكومات العربية كي لا تعرقل هجرتهم إلى «إسرائيل».

ومن ناحية أخرى، ما يزال العديد من هؤلاء اليهود يعيشون في كنف الدول العربية والإسلامية كمواطنين كاملي حقوق المواطنة، وتعاملهم هذه الدول كمواطنين من الدرجة الممتازة؛ خشية اتهام الغرب لها بالتمييز بسبب الدين أو العرق أو بمعاداة السامية.

الفِرْية الرابعة:

هي القول إن إيجاد دولة فلسطينية سوف يلغي حق العودة إلى أراضي 1948؛ لأن اللاجئين سيتمكنون من العودة إلى الدولة الفلسطينية الوليدة على بعض أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

هذه المقولة هي الحجة الأكثر خطورة على حق العودة سياسياً في الزمن الراهن لعدد من الأسباب؛ أهمها:

اقتناع القوى المؤثرة دولياً وإقليمياً بأن قبول العودة إلى أراضي الدويلة الفلسطينية التي قد تنشأ، لا إلى أراضي عام 1948، يمثّل أساساً معقولاً لحل مشكلة اللاجئين.

مناداة عدد من «المثقفين» الفلسطينيين وأعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الحل؛ باعتباره الحل العملي الوحيد القابل للتطبيق كما يرون.

الرد: إن قبول أي سلطة سياسية فلسطينية بهذا النوع من تبديل مكان العودة في حق العودة، هو قبول غير شرعي ولا يعتد به. فحق العودة حق شخصي وفردي مصون بقرارات دولية واضحة، وليس خياراً سياسياً جماعياً. بعبارة أخرى، لا يمكن التنازل عن حق العودة ضمن إطار صفقة سياسية يعرض في نهايتها على اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى

دويلة فلسطينية وليدة، أو التوطين في بلد اللجوء إذا وافق على ذلك.

ولا بد لإنفاذ هذا الحق من عرض العودة على اللاجئ إلى المكان الذي أجبر على الابتعاد عنه، أو التوطين في بلد اللجوء إذا وافق ذلك البلد أو في الدولة الفلسطينية ليختار اللاجئ ما يشاء.

ولا بد من أن يكون عرض العودة حقيقياً وقابلاً للتنفيذ في وقت العرض، وأن تكون إرادة اللاجئ حرة ليختار ما يشاء ضمن مهلة زمنية محددة.

ثالثاً: حق التعويض:

يقوم مبدأ التعويض على القانون الدولي الذي يلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو حقوق الأفراد الأخرى بإرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب تلك الأعمال غير الشرعية، وعلى تلك الدولة أن تزيل كل الآثار الناتجة من ذلك، وإعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه، أو يحتمل أنها كانت عليه، وإذا استحال ذلك فإن للمتضرر الحق في التعويض المادي عن ذلك بقيمة تساوي إصلاح الضرر أو إرجاع الحال كما كانت عليه.

من المسؤول عن دفع التعويضات؟

ينص القرار 194 صراحة على أن المسؤول عن التعويض هو الحكومات والسلطات المسؤولة، وقد جاء هذا التعبير ليشمل المؤسسات الصهيونية المسؤولة قبل إنشاء «دولة إسرائيل» وبعده.

كيف سيكون التعويض؟

سبق القول إن التعويض يعني إرجاع الشيء إلى أصله، وهذا يشمل أربعة بنود رئيسية:

1. المنفعة المادية الشخصية، مثل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، ومزاولة الأعمال.
2. المنفعة المادية العامة، مثل المؤسسات والخدمات والأملاك العامة ومصادر الثروة الطبيعية.
3. المنفعة المعنوية الشخصية مثل الشعور بالأمان والعيش بين الأهل والشعور بالسعادة.
4. المنفعة المعنوية العامة، مثل الهوية الوطنية والثقافة والتاريخ والمقدسات.
5. يضاف إلى هذه البنود الأربعة التعويض عن جرائم الحرب والمعاقبة عليها [1].

التأصيل الشرعي لحق عودة اللاجئين [2]:

تعد فلسطين جزءاً لا يتجزأ من أرض الإسلام، لذا يجب العمل على إخراج العدو منها، وهو معنى في غاية العظمة، فالصراع الدائر على أرض فلسطين صراع بين أهل الحق وأهل الباطل المغتصبين الذين سلبوا منا ديارنا، فالحق العام في فلسطين غالب، فلا يجوز أن يتمكن الحربي من شبر واحد من ديار المسلمين.

1 جريمة الإخراج من الديار:

مورست على غالبية رسل الله عز وجل، والله سبحانه وتعالى أنذر المستبدين الذين يمارسون جريمة الإخراج من الديار واعتبرهم من الكافرين، الخارجين عن الدين.

قال الله تعالى: «وقال الملأ من الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا».

هذه الجريمة ارتكبها هؤلاء المجرمون بحق رسلهم وبحق المؤمنين الذين أمنوا برسلهم، فهي جريمة يقلدون بها جريمة إبليس عندما أخرج أبوينا من الجنة، لأنها شديدة على النفس، ونقول إنها جريمة حتى نؤكد ضرورة معاقبة من اقترفها.

---

1 - إبراهيم دراجي الإطار القانوني للاجئين الفلسطينيين - مرجع سابق .

2 - ابراهيم مهنا – التأصيل الشرعي لحق العودة – أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين – دراسة غير منشورة.

إخراج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة

ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم أحب الخلق إلى الله عز وجل لم يسلم من هذه الجريمة، وهناك أدلة كثيرة على هذا، من ذلك نذكر:

قال الله تعالى: «وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك» . معنى ليثبتوك : أي يأسروك، وهنا الله عز وجل قرن الإخراج من الديار بالأسر والقتل. وقال الله تعالى: «إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا». قال تعالى: «وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك فأهلكناهم فلا ناصر لهم».

كل هذه الآيات تبين أن الإخراج من الديار جريمة مورست في حق الأنبياء وأتباعهم من المؤمنين، فهي جريمة لا يرتكبها إلا كل مستبد أثيم، وهي جريمة شيطانية لا يقترفها إلا تابع للشيطان.

2 توصيف الإخراج من الديار

لا يخرج فعل الإخراج من الديار في نظر الفقه الإسلامي عن صفتين أو وصفين: إما أن يكون الإخراج من الديار عقوبة لمجرم أو جريمة يرتكبها مجرم؛ فالإخراج من الديار منافٍ للغريزة والفطرة البشرية، وكأنك تقتل الإنسان وتزهق روحه.

وجوب إخراج العدو من الأرض المحتلة:

يجب أن يعاقب مرتكبو الجريمة عليها، ويجب النصرة لمن وقع عليه الجرم، قال الله تعالى: «واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم» البقرة الآية 121، ومعنى وجوب إخراج العدو من الأرض؛ أي: وجوب بذل ما الوسع في سبيل ذلك؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

القتال للعودة إلى الديار (القتال المشروع):

وهو سنة ماضية ليست في أمة الرسول صلى الله عليه وسلم فقط، بل كان سنة لجميع المخرجين، قال الله تعالى: «قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا ..» البقرة الآية 246.

فالقتال للعودة إلى الديار واجب ومشروع، فهو سنة ماضية من سنن الله عز وجل لا تتبدل ولا تتغير فهو قانون رباني.

القتال في سبيل المستضعفين:

وجعل الله سبحانه وتعالى من أغراض الحرب القتال في سبيل المستضعفين، فديننا دين عظيم جاء لتهذيب كل شيء حتى في الحرب فلا تجوز الحرب بغرض العدوان أو سرقة الأموال والأراضي، والله عز وجل جعل من أسباب القتال المشروعة القتال في سبيل المستضعفين من الرجال والنساء والأطفال، وأي إنسان مستضعف أكثر من الذي هجر من أرضه وماله بغير حق، فلا بد أن يتكاتف المسلمون لإرجاع الحق لأصحابه وأهله، قال تعالى: «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ..».

3 الحكم الشرعي للتنازل أو بيع حق العودة:

بالنظر إلى طبيعة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، نجد أن حق عودة اللاجئين يشتمل على نوعين من الحق؛ هما:

حق العبد في أملاكه الخاصة (أرضه وداره) في وطنه.

حق الله عز وجل الذي هو الحق العام لكل المسلمين، وليس للفلسطينيين فقط.

لذا فإن التنازل عن حق العودة أو بيعه حرام؛ باعتبار ما يؤدي إليه من مفاسد (تقوية العدو، وتمكينه في دار الإسلام) وهذا ما يعرف بـ«فقه المآلات»، فكل ما يؤول أو يؤدي إلى باطل يحرم ارتكابه.

نتيجة هامة

حق العودة لا يسقط بالتقادم هذه النتيجة النهائية إذا قلنا إن حق العودة يغلب فيه النفع العام على النفع الخاص، فالحقوق في الإسلام لا تسقط بالتقادم، فلو مات كل الأجداد، فإن حق العودة ينتقل إلى أبنائهم وأحفادهم.

خامساً: اللاجئ في الاتفاقات الدولية والإقليمية [1]

اللاجئ في الاتفاقيات الدولية

1 - اتفاقية جينيف / 12 / 8 / 1949م:

نصت على أن اللاجئ هو «كل إنسان يخشى جدياً من تعذيبه أو اضطهاده؛ بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته، ووجد خارج بلاده قبل العاشر من شهر كانون الثاني 1951، بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها».

تقويم:

هذه الاتفاقية قاصرة في كثير من نصوصها، ولا تتفق مع حالات اللجوء الأخرى والمعاصرة؛ بسبب اعتمادها على الاضطهاد سبباً رئيسياً للجوء.

2 - اتفاقية عام 1951:

هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الدولية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية. فقد صاغت تلك الاتفاقية تعريفاً لمصطلح اللاجئ ينص على أن «كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951، وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته، أو انتمائه إلى عضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج دولة جنسيته، وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة».

---

1 - انظر في مجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الطبعة الثالثة – مصر القاهرة - المكتب الإقليمي -ابريل -2006 ديسمبر 2007 – مرجع سابق .

ملاحظات واستنتاج:

تعد هذه الاتفاقية رغم صفتها الدولية اتفاقية خاصة باللاجئين الأوروبيين الذين تركوا ديارهم نتيجة الحرب.

- وبقراءة هذا التعريف نجد أنه ينص على تحديد زمني لتاريخ اللجوء؛ ما يعني أن اللاجئ بعد كانون الثاني 1951 لا تشمله الاتفاقية، لذلك لم تشمل كل المهجرين واللاجئين، وخاصة حالات اللجوء في العالم الثالث، وبعض دول أوروبا الشرقية.

- كذلك فإن هذه الاتفاقية تعاملت مع الأفراد لا الجماعات، حيث نصت على الاضطهاد الواقع على الشخص؛ بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة، أو آرائه السياسية، وهذا يدلّ على مدى انطباقها على حالات اللجوء السياسي للأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد من قبل حكوماتهم، أكثر من شمولها حالات اللجوء الجماعية.

- وقد شعر خبراء القانون في الأمم المتحدة بعجز هذه الاتفاقية عن تحقيق مرادها؛ بسبب التحديد الزمني، لهذا جرى تجاوز هذا الشرط في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1967، ليصبح لفظ «اللاجئ» ينطبق على كل من تتوافر فيه الشروط الأخرى من دون تحديد الفترة الزمنية، ولكن التعريف لم تجر عليه أية تعديلات.

هل شملت اتفاقية عام 1951 اللاجئين الفلسطينيين؟

إذا حاولنا البحث عن توصيف للاجئ الفلسطيني ضمن هذه الاتفاقية نجد أنها:

- من الناحية الزمنية: استثنت اللاجئين الفلسطينيين المطرودين من وطنهم قبل كانون الثاني 1951، حيث كان طردهم من ديارهم بين عامي 1947 - 1948.

- من ناحية الشمول: نصت الاتفاقية على نحو واضح وصريح من دون تحديد الاسم على استثناء اللاجئين الفلسطينيين من شمولية الاتفاقية، حيث ذكرت: «لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». وكما هو معلوم، إن إنشاء وكالة الغوث في عام 1949 كان خصيصاً لتقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين [1].

1 - الفقرة السابعة من ميثاق مفوضية اللاجئين تشترط ألا "تمنح صلاحية وأهلية مندوب اللجنة..... إلى شخص ما يزال يتلقى الحماية أو المساعدة من أعضاء أو هيئات تابعة للأمم المتحدة".

الموقف الأوروبي من استثناء اللاجئين الفلسطينيين من هذه الاتفاقية

شعار الاتحاد الأوربي

نأى المجتمع الأوروبي بنفسه عن الالتزام بهذه القضية، فكان متفقاً تمام الاتفاق على استثناء اللاجئين الفلسطينيين من هذه الاتفاقية، وحتى لا يفهم الموقف الأوروبي بأنه يتخلى إنسانياً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، حاول شملهم في نص الاتفاقية بطريقة التفافية تعبر عن موقف سياسي مستقبلي؛ إذ أدرجت فقرة في مادة الاستثناء نفسها تنص على:

«إذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سُوي نهائياً، طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، يصبح هؤلاء الأشخاص جراء ذلك مؤهلين للتمتع بهذه الاتفاقية».

الموقف الأمريكي من استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية

دفعت الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه استثناء اللاجئين الفلسطينيين من هذه الاتفاقية، ومارست ضغوطاً على الأوروبيين لعدم إدراج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضمن هذه الاتفاقية، وكانت حجتها أن إدراج مثل هذه القضية غير واضحة المعالم في الاتفاقية سيؤدي إلى عزوف بعض الدول عن توقيع هذه الاتفاقية؛ خوفاً من التزام مستقبلي قد يرهقهم.

الموقف العربي من اتفاقية 1951

أما بالنسبة إلى الموقف العربي، فقد جاء مخالفاً ومؤيداً للموقف الأوروبي، إذ انطلق الموقف العربي في رفض إدماج أو شمولية اتفاقية 1951 للاجئين الفلسطينيين من زاوية أن وضعيتهم مختلفة عن الآخرين؛ من حيث إن وضعيات اللجوء الأخرى تكون مسؤولية الأمم المتحدة عنها مسؤولية أخلاقية وإنسانية. أما بالنسبة إلى اللاجئ الفلسطيني فالمسؤولية سياسية، حيث كان اللجوء الفلسطيني نتيجة مباشرة لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار (181) لسنة 1947 الذي منح الشرعية لقيام «دولة إسرائيل»، ونتيجة لقيامها كان اللجوء الفلسطيني، لهذا فإن مسؤولية الأمم المتحدة تتجاوز المسؤولية الأخلاقية والإنسانية لتصل إلى حد المسؤولية المباشرة عن الحدث نفسه، لذلك فهي ملزمة بحل هذه القضية[1].

1 - لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي– الفصل الثاني ص (67 حتى 82) – مرجع سابق.

اللاجئ في الاتفاقيات الإقليمية [1]

1 اللاجئون في مفهوم منظمة الوحدة الإفريقية 10- / 9 / 1969

عَرَّفت منظمة الوحدة الإفريقية في المعاهدة الموقعة في 10/ 9 / 1969 اللاجئ بأنه: «أي شخص بسبب عدوان، أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو أحداث تخل بشدة بالنظام العام، إما في جزء أو كل من الدولة التي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته، أجبر على ترك مكان إقامته المعتادة للبحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته».

من خلال قراءة هذا التعريف يتضح ما يأتي:

- رغم حديثه عن شخص إلاّ أنه توسع في تحديد صفة اللاجئ الشخص أكثر مما جاء في تعريف اتفاقية 1951.
- لذا منحت مفهوم اللاجئ معنى أكثر وطنية، فهو من يضطر إلى مغادرة وطنه نظراً لعوامل احتلال أو هيمنة خارجية، لا الاضطهاد فقط.

اللاجئ في المواثيق الأوروبية

- نص القرار رقم 14 لسنة 1967 على منح حق الملجأ للأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد.
- أشار الاتفاق الأوروبي لسنة 1980 إلى نقل المسؤولية عن اللاجئين.
- جاءت توصية الاتحاد الأوروبي سنة 1981 للتنسيق بين الإجراءات الوطنية الخاصة بمنح حق اللجوء.
- كذلك توصية سنة 1984 بشأن حماية الأشخاص المستوفين اشتراطات معاهدة جنيف ممن لم يعدوا لاجئين قبل سنة 1984.
- ألزمت معاهدة دبلن لسنة 1990 أية دولة عضو في الاتحاد بالنظر في طلب حق الملجأ، عندما يطلب اللاجئ حق اللجوء إلى دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

1 - بحث بعنوان "اللاجئ في القانون الدولي" مقدم إلى جامعة الزقازيق – مصر على الشبكة العنكبوتية www.law-zag.com.

مقارنة وتفسير

- عبرت النصوص الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين عن توصيف أدق وأكثر شمولية لمفهوم اللاجئ من اتفاقية 1951، والمعاهدة الإفريقية عام 1969، وجنيف عام 1949؛ حيث كان توصيفها ينص على وسائل تعامل اللاجئين.
- إن توصيفات اللاجئ في المواثيق الأوروبية كانت أكثر شمولية من التوصيفات المطروحة في الاتفاقيات السابقة، إلاّ أنها لم تتطرق لتحديد تعريف خاص بمصطلح اللاجئ، إنما تعاملت مع عمومية اللفظ كما جاء في اتفاقية جنيف سنة 1949، واتفاقية الأمم المتحدة سنة 1951.

2 اللاجئون في الاتفاقيات الخاصة بأمريكا اللاتينية

إذا كان المجتمع الأوروبي قد عانى مشكلة اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية، نجد أن مجتمع أمريكا اللاتينية قد واجه هذه المعضلة منذ عام 1889، حيث كانت:

1 - اتفاقية مونتفيديو: تعد هذه الاتفاقية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي أول وثيقة إقليمية تتناول اللجوء.

2 - معاهدة كاراكاس عام 1954 بشأن حق اللجوء الإقليمي والدبلوماسي.

3 - إعلان قرطاج عام 1984: عَرَّف هذا الإعلان اللاجئين بأنهم «الأشخاص الفارون من بلادهم؛ بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم».

يعود الفضل لهذا الإعلان في إرساء الأساس القانوني لمعاملة اللاجئين من أمريكا اللاتينية، فقد وفر الأساس القانوني وأرسى مبدأ عدم إعادة اللاجئين قسراً إلى ديارهم، وأهمية استيعابهم وتمكينهم من العمل في البلدان التي لجؤوا إليها، مع بذل كل الجهود لإنهاء أسباب مشكلة اللاجئين [1].

1 - المصدر نفسه .

ملاحظة مهمة:

يعدّ إعلان قرطاج رغم استناده إلى القانون الدولي في تعريف اللاجئ، غيرملزم للدول والحكومات؛ لأنه ليس معاهدة دولية بالمعنى القانوني، بل هو مجرد إعلان خاص بمكان معين وزمان محدد، ومجموعات بشرية خاصة.

يحمل إعلان قرطاج أهمية كبيرة، فهو يتحدث عن أشخاص (أي مجموعات) فارين من بلادهم، بسبب أعمال عنف أو عدوان؛ ما يعني أن هذا الإعلان أكثر شمولية وتحديداً من الاتفاقيات السابقة جميعها.

سادساً: دور المنظمات الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

أولا: لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين UNCCP

بعد تفاقم المقاومة العربية لمشروع الاحتلال الصهيوني في فلسطين، على أثر قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وزيادة حدة الاضطرابات في الأراضي الفلسطينية، أصدرت الجمعية أيضاً في دورتها الاستثنائية الثانية قراراً رقمه 186 بتاريخ 14/ 5/ 1948 فوضت بموجبه إلى وسيط تابع للأمم المتحدة في فلسطين، تختاره لجنة من الجمعية العامة، سلطة القيام بالمهمة الآتية:

الكونت فولك برنادوت من العائلة المالكة في السويد

- استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل ضمان القيام بالخدمات العامة الضرورية؛ لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم.
- توفير حماية الأماكن المقدسة، والمباني والمواقع الدينية في فلسطين.
- إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين.

سمّت اللجنة المذكورة الكونت فولك برنادوت وسيطاً للأمم المتحدة في دورتها الثالثة (خريف 1948). وقبل أن تدرس الجمعية التقرير اغتال الصهاينة الوسيط الدولي يوم 17/ 9/ 1948 بينما كان يقوم بواجبه

في فلسطين المحتلة. تضمن تقرير برنادوت بين ما تضمنه «أن ليس في الإمكان التوصل إلى أية تسوية عادلة و شاملة، ما لم يُعترف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى وطنهم»، و ذكر «أن نزوحهم نجم عن الذعر المولد من القتال الذي نشب حولهم، أو عن شائعات بإرهاب حقيقي أو مزعوم، كما أنه نجم عن الترحيل المتعمد، وسيكون من الإهانة لمبادئ العدالة الأساسية حرمانهم من حق العودة) [1]. وقد استندت الجمعية العامة إلى هذا التقرير، فأصدرت في الدورة الثالثة ذاتها قراراً رقمه 194 بتاريخ 11 /12 /1948 تضمن تأليف لجنة ثلاثية تدعى: لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، وأوكلت الجمعية إلى اللجنة عدة مهام، أهمها:

- القيام بالمهام التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.
- تقديم اقتراحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة (أي في خريف 1949) بشأن إقامة نظام دولي دائم لمنطقة القدس.
- تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود وضرر [2].

ما هي الدول التي تألفت منها لجنة التوفيق الدولية؟

تألفت لجنة التوفيق من ثلاث دول هي: فرنسا وتركيا والولايات المتحدة.

ما هي أبرز التحركات التي باشرتها لجنة التوفيق الدولية؟

دعت اللجنة الحكومات العربية إلى مؤتمر عقد في بيروت يوم 21 /3 /1949 لبحث قضية فلسطين ومشكلة اللاجئين، وفيه عرضت الوفود العربية آراءها ومواقفها، ثم أخذت اللجنة تدرس بعض المشكلات الفرعية كأموال اللاجئين وغيرها. واستطاعت الإفراج عن جزء كبير من أموال اللاجئين المجمدة في مصارف فلسطين المحتلة.

---

1 - صلاح عبد ربه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الاونروا – بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول – مطبعة البطريركية اللاتينية – القس 2005 – ص 36 .

2 - جمال البابا الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين– مركز التخطيط الفلسطيني على الشبكة العنكبوتية .http://www.oppc.pna net/mag/mag3/p4-3.htm . مرجع سابق .

أقامت اللجنة عام 1952 مكتباً لها في نيويورك وآخر في القدس، وبدأت تسعى لإحصاء أملاك اللاجئين وحصرهم. وحصلت من الحكومة البريطانية -بوصفها حكومة الانتداب السابقة- على ميكروفيلم بصور دفاتر السجل العقاري الفلسطيني، وعدَّت هذه الوثيقة ضرورية لتوضيح مواقع الأملاك العربية، ومساحاتها وأسماء مالكيها، وحصة كل مالك فيها، وغير ذلك من المعلومات المفيدة.

وبغية تنفيذ هذه الأعمال، عينت اللجنة خبيراً بالأراضي ومجموعة من الموظفين والاختصاصين أوكلت إليهم إنجاز برنامج حددت لهم مراحله ومضمونه. وقد قطعت اللجنة في مجال تحديد الأملاك العربية شوطاً واسعاً حين ذكرت في تقريرها المؤرخ في 21 /5 /1958 أن برنامج تحديد مواقع أملاك اللاجئين العرب كاد ينتهي. غير أن اللجنة لم تستطع أن تنجز مهمتها على نحو كامل في مجال تحديد أملاك العرب؛ بسبب موقف «إسرائيل» السلبي منها. زارت اللجنة «تل أبيب» عام 1949 وتباحثت مع الحكومة الإسرائيلية في طرائق تنفيذ القرار 194، فردت الحكومة الإسرائيلية بأن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، وأصرت على رفض تنفيذ القرار ما لم يسبقه عقد صلح نهائي مع العرب.

لماذا تقلص عمل لجنة التوفيق الدولية؟

السبب الرئيس في تقليص عمل لجنة التوفيق الدولية هو العراقيل التي كانت تضعها حكومة الاحتلال الصهيوني أمام مبادراتها وتنكرها لوعودها بتطبيق القرارين 181 و 194.

فقد اعترفت اللجنة بعجزها في تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة التي أعلنت بدورها أسفها؛ لعدم استطاعة اللجنة أن تنجز مهمتها بمقتضى قرارات الجمعية العامة، وطلبت منها أن تواصل جهودها بما يكفل تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين. وقد ثابرت الجمعية العامة كل عام منذ ذلك الحين حتى الآن على تخصيص فقرة في أحد قراراتها تعلن فيها أسفها، وتحث اللجنة على مواصلة عملها [1].

حقائق ومعطيات: لم تستطع اللجنة منذ إنشائها وحتى الآن -إذ ما تزال من الناحية النظرية ذات ولاية على المهمات التي أشرنا إليها- أن تعيد لاجئاً واحداً إلى وطنه، أو تحصّل للاجئ واحد لا يرغب في العودة حقاً في التعويض، أو تتوصل إلى تسوية سلمية للوضع المستقبلي للاجئين في فلسطين، أو تحقق ارتداد «إسرائيل» إلى ما وراء حدود التقسيم. وكل ما استطاعت فعله هو القيام بإنجاز برنامج لإحصاء أملاك العرب الثابتة في فلسطين، وإثباتها وتنميتها، والإفراج عن بعض أموالهم المجمدة في مصارف فلسطين المحتلة.

1 - صلاح عبد ربه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الاونروا – بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول –مرجع سابق – ص -37 47 .

ثانياً: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[1]

أولا: تأسيس المفوضية: أصدرت الجمعية العامة في بداية ديسمبر 1949 قرارها رقم 319، الذي أعلنت فيه: إنشاء المفوضية السامية لشئون اللاجئين لفترة ثلاث سنوات، ابتداءً من أول يناير 1951، باعتبارها أحد الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، وفقاً للمادة 22 من الميثاق. وفي 14 ديسمبر 1950، أقرت الجمعية العامة النظام الأساسي للمفوضية السامية بأغلبية 36 عضواً ، واعتراض خمسة أعضاء، وامتناع أحد عشر عن التصويت . وفي عام 1954، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمديد ولاية المفوضية لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد، وقد تبنت الجمعية العامة قرارات متعاقبة بتمديد ولاية المفوضية.

شعار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

ثانياً: الأشخاص الذين ترعاهم المفوضية: ينص النظام الأساسي للمفوضية صراحة أن عمل المفوضية إنساني وأنه غير سياسي؛ وأنه يعنى بمعالجة شؤون مجموعات أو فئات من اللاجئين.

تعريف اللاجىء في النظام الأساسي للمفوضية: عرّف النظام الأساسي في المادتين السادسة والسابعة اللاجئ بأنه: «كل شخص يخشى. لدواعٍ حقيقية. أن يناله الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية، أو الرأي السياسي، ويكون خارج البلد الذي يحمل جنسيتَه، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذه الخشية، أو لأسباب أخرى، غير اختياره الشخصي، أن يحتمي بهذا البلد». وهذا التعريف، الذي يشدد على الاضطهاد الشخصي، لا يزال أساس ولاية المفوضية، ولكن أدخلت عليه معايير إضافية بالتدريج، لاستيعاب تدفقات اللاجئين المتغيرة. وتقدم المفوضية حالياً الحماية والمساعدة لمجموعات من اللاجئين الفارين، من خليط الاضطهاد والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، على نطاق واسع.

وكانت ولاية المفوضية في البداية، قاصرة على الأشخاص الموجودين خارج بلدهم الأصلي. ولكن مع الزمن أصبحت تعمل على مساعدة اللاجئين العائدين إلى بلدهم الأصلي وحمايتهم فيه، وذلك ضماناً لتنفيذ عمليات العودة الطّوعية.

1 - حسن سعافين، أيمن الدقس. الأنروا والمفوضية السامية منظمتان عاملتان مع اللاجئين. 2011، بحث غير منشور

وفي السنوات الأخيرة امتد عمل المفوضية ليشمل المشردين داخل أوطانهم، الذين لم يعبروا حدوداً دولية، إلاّ أن أوضاعهم داخل بلادهم تماثل أوضاع اللاجئين، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة، وجمهورية البوسنة والهرسك.

ثالثاً: مهام المفوضية: تضطلع المفوضية بمهمتين أساسيتين، هما:

1 - توفير الحماية الدولية للاجئين:

بما أن اللاجئ هو الشخص الذي فقد الحماية في بلده، فإن هدف المفوضية أن تجعل اللاجئ يتمتع بالحقوق والحريات الأساسية المعترف بها لكل إنسان، أينما كان ومن دون تمييز، وانطلاقاً من هذا الهدف، فتوفير الحماية يعني قيام المفوضية بمساعٍ لدى الدول المعنية لإقناعها بالآتي:

أ- عدم ترحيل من يطالب باللجوء إلى بلد يمكن أن يجد فيه ما يدعو للخوف من الاضطهاد.

ب - منحه صفة اللجوء، إذا ثبت أن حالة اللاجئ تنطبق عليها الأوضاع القانونية المعمول بها دولياً.

جـ - جعل اللاجئ يتمتع بالحقوق والحريات الأساسية، التي يتمتع بها المواطنون عادة، وكذلك الحقوق والضمانات التي يقرها المجتمع الدولي لصالح الأفراد، خاصة اللاجئين منهم.

وتشير المادة الثانية من النظام الأساسي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى مجموعة من الإجراءات التي يضطلع بها المفوض السامي، من أجل تعزيز حقوق اللاجئين، منها:

- تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في شأن اللاجئين، وضمان تطبيق المعايير الواردة بها.
- ضمان فحص طلبات اللجوء فحصاً عادلاً، واحترام مبدأ عدم الإبعاد.

ضمان معاملة اللاجئين؛ وفقاً للمعايير الدولية، وحصولهم على الوضع القانوني السليم، بما في ذلك حصولهم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل مواطني البلد، الذي حصلوا فيه على حق اللجوء.

مساعدة اللاجئين على العودة إلى أوطانهم طواعية، و إلاّ حصلوا على جنسية بلد الإقامة.

المساعدة على إدماج اللاجئين العائدين إلى بلادهم بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية، ورصد تنفيذ أحكام العفو، أو الضمانات، أو التأكيدات التي عادوا إلى بلادهم على أساسها.

الاهتمام بأمن اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين، خصوصاً سلامتهم من الهجمات العسكرية وسائر أعمال العنف.

العمل على جمع شمل أسر اللاجئين.

2 - البحث عن حلول دائمة لمشكلات اللاجئين

وفي السعي لإيجاد حلول دائمة لمشكلات اللاجئين، تحاول المفوضية حل قضية اللاجئين من خلال:

مساعدة الراغبين في العودة الطّوعية إلى بلادهم.

الاندماج في بلدان اللجوء.

إعادة توطين اللاجئين في بلدان أخرى.

ثالثاً: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينييينفي الشرق الأدنى (أونروا)

UNRWA : United Nation Relief and works Agency

في أعقاب حرب عام 1948 كانت المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين تُقدَّم من خلال وكالة خاصة سابقة لـ«أونروا» هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي كانت قد

أسست في تشرين الثاني 1948، وكانت تهدف إلى التنسيق في المساعدة الطارئة والإنسانية التي تقدمها وكالات خيرية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الكويكرز الأمريكية للاجئين الفلسطينيين، واستمر الحال كذلك من كانون الأول 1948 إلى نهاية آب 1949، وبعد نحو ثلاثة أسابيع صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (تم الإشارة إليه سابقاً) في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1949 المستند إلى قرار الجمعية العامة 194 (الدورة- 3) القاضي بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لتعمل بصفة وكالة مخصصة ومؤقتة، على أن تُجدّد ولايتها كل ثلاث سنوات لحين إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية [1]. وبدأت «أونروا» عملها في الأول من أيار (مايو) 1950، حيث أصبحت مسؤولياتها تقتصر على توفير خدمات لمجموعة واحدة من اللاجئين، هم الفلسطينيون المقيمون في مناطق عملياتها؛ نظراً لاعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمناطق الأخرى لعمليات الوكالة ما يزالون بحاجة متزايدة إلى الخدمات. ومن هنا جرى استثناء اللاجئين الفلسطينيين بصورة مقصودة من نظام القانون الدولي للاجئين الذي أُقرّ بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، وبموجب بروتوكول عام 1967 المنبثق منها؛ وذلك لأنهم يتلقون المساعدات من «أونروا».

1 - لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي – مرجع سابق ص 29 .

من أين تحصل «أونروا» على تمويل مشاريعها؟

تحصل الوكالة على الأموال اللازمة لها من التبرعات المقدمة لها من الدول المانحة، تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها المفوضية الأوروبية، ثم اليابان، وفي ذيل القائمة تأتي بقية الدول العربية [1].

خدمات «أونروا» [2]

منذ نشأتها تقدم «أونروا» خدماتها في أوقات الهدوء النسبي في الشرق الأوسط وفي أوقات النزاعات، ويعبر عمل «أونروا» عن التزام المجتمع الدولي بالتنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم على:

- اكتساب المعرفة والمهارات.
- عيش حياة طويلة وصحية.
- تحقيق مستويات معيشة لائقة.
- التمتع بحقوق الإنسان إلى أقصى مجال ممكن.

تتبوأ «أونروا» مكانة متفردة في إطار التزامها الدائم نحو مجموعة واحدة من اللاجئين، وإسهاماتها في تحقيق الرفاهية والتنمية البشرية لأربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين.

أين تعمل «أونروا»؟

توفّر «أونروا» خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الذين يستحقون تلك الخدمات من بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة الذين يبلغ تعدادهم 4.9 ملايين لاجئ يعيشون في مناطق عمليات الوكالة الخمس [3] وهي:

- الأردن
- لبنان
- الجمهورية العربية السورية
- الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية
- قطاع غزة

---

1 - صلاح عبد ربه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الاونروا – بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول –مرجع سابق- ص 77 .

2 - موقع الأونروا على الشبكة العنكبوتية www.unrwa.org .

3 - موقع الأونروا على الشبكة العنكبوتية UNRWA Statistics 2010 . www.unrwa.org .

ويعيش ما يزيد على 1.5 مليون لاجئ، يمثلون ما نسبته ثلث إجمالي اللاجئين المسجلين في 58 مخيماً معترف بها فيما تتوافر خدمات الوكالة في تلك المخيمات أو في المناطق المجاورة لها.

تَوَزُّع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في «أونروا» حسب الجنس والدول المضيفة [1]

البيان	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	غزة	مجموع/المعدل
اللاجئون المسجلون	2034641	441543	499189	741409	1203135	4919917
أشخاص مسجلون آخرون	75473	32510	29522	154294	60177	351976
مجموع الأشخاص المسجلون	2110114	474053	528711	895703	1263312	5271893
نسبة الزيادة في تعداد أشخاص المسجلين في السنة الماضية	% 3	2%	%4	%2	%4	%3
عدد المخيمات	10	12	9	19	8	58
الأشخاص المسجلين في المخيمات	369949	238528	159303	216403	540515	1524698
نسبة الأشخاص المسجلين في المخيمات إلى تعداد الأشخاص المسجلين	% 18	% 50	%30	%24	%43	%29

من يدير منشآت «أونروا»؟

بخلاف منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل من خلال السلطات المحلية أو من خلال الوكالات المنفذة، توفر «أونروا» خدماتها مباشرة للاجئين الفلسطينيين. وتعمل الوكالة على تخطيط وتنفيذ أنشطتها ومشروعاتها، وتقوم أيضا ببناء وإدارة المنشآت كالمدارس والعيادات الصحية وإدارة أو رعاية ما يربو على 900 منشأة، يعمل فيها ما يقارب 30000 موظف

1 - موقع الاونروا 2013 : http://www.unrwa.org/userfiles/20130424680.pdf

وموظفة في مناطق عملياتها الخمس. وبسبب أن خدمات «أونروا» كالتعليم والخدمات الصحية هي من نوعية الخدمات التي يكون توفيرها في العادة من خلال القطاع العام، تعمل «أونروا» بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية في مناطق عملياتها التي تقوم هي الأخرى بتوفير بعض الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

ما هي البرامج التي تقدمها «أونروا» للاجئين؟

برنامج التعليم: يعد التعليم أكبر البرامج التابعة لـ«أونروا»، فهو يستحوذ على أكثر من نصف الميزانية العادية للوكالة، فقد دأبت على أن تكون المزود الرئيس للتعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين منذ ستين عاماً. وتدير «أونروا» أكبر نظام مدرسي في الشرق الأوسط، وذلك بوجود ما يقارب 700 مدرسة.

وإن واحداً من أهدافها الرئيسية يتمثل بتزويد اللاجئين بالمعرفة والمهارات اللازمة؛ من خلال تعليم أساسي عالي ذي جودة ومحتوى عاليين، استناداً إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة، التي يجري قياسها بواسطة المخرجات التعليمية الحقيقية للأطفال.

وبالإضافة إلى القيام بإدارة المدارس، طورت «أونروا» أيضاً فرصاً تعليمية إضافية؛ حيث يوجد لدى الوكالة عشرة مراكز تدريب مهني مثل مركز التدريب المهني في غزة ومركز تدريب دمشق، وهي توفر تدريباً مهارياً في عدة مجالات منها:

- الأزياء.
- السباكة.
- النجارة.
- الصيدلة.
- التصميم الجرافيكي.
- الإدارة والحاسوب.
- العمارة والمساحة.

وتقوم تلك المراكز بتعليم المهارات ذات العلاقة بالسوق؛ من أجل مساعدة الشباب من اللاجئين الفلسطينيين في العثور على فرص توظيف بعد التخرج، وتقليل المستويات العالية من البطالة بين اللاجئين.

إحصائيات الأونروا في مجال التعليم لعام 2013[1]:

	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	غزة	المجموع/المعدل
مدارس ابتدائية/إعدادية	172	69	118	99	245	703
عدد موظفي التعليم	5522	1993	2719	3134	9444	22812
عدد التلاميذ	115803	31753	67292	51695	225098	491641
نسبة التلاميذ الإناث	% 50	% 53	% 48	% 58	% 48	% 49.1
تكلفة التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية	682	1037	455	1010	603	758
تكلفة التلميذ الواحد في المرحلة الإعدادية6	747	1360	601	1090	1037	967
مراكز التدريب المهني	2	2	1	2	2	9
التدريب المهني	2136	1082	1132	1192	1482	7024
كليات العلوم التربوية 4سنوات دراسية	1	-	-	1	-	2
قبل الخدمة	1000			600	-	1600
تدريب المعلمين أثناء الخدمة	213	33	127	-	518	891

1 - موقع الاونروا 2013: http://www.unrwa.org/userfiles/20130424680.pdf

ويقع ضمن برنامج التعليم برنامج تدريب المعلمين، من خلال معهد التربية التابع لـ«أونروا» الهادف إلى تدريب وتطوير الآلاف من المعلمين ومديري المدارس، والمشرفين في مختلف مناطق عمليات الوكالة. وقد تأسس البرنامج عام 1964 كمشروع مشترك بين «أونروا» و«يونسكو»، وعلى مدار أربعة عقود استجاب المعهد للاحتياجات التربوية المتغيرة للمنطقة. ويتبع التدريب منهجية متطورة تتكيف بنحو فعال مع المتطلبات المتغيرة.

برنامج الصحة: تقدم «أونروا» خدمات الصحة الأساسية للاجئين المسجلين في مناطق عملياتها الخمس، وهي مسؤولة عن توفير بيئة معيشية لهم، ويحكمها في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالصحة وبمعايير منظمة الصحة العالمية.

والهدف الأسمى لـ«أونروا» هو تمكين اللاجئين من العيش حياة طويلة وصحية، وذلك من خلال:

- ضمان إمكانية الوصول العالمي لخدمات نوعية شاملة.
- منع الأمراض والسيطرة عليها.
- حماية صحة العائلة وتعزيزها.

وتعمل شبكة الوكالة من منشآت الرعاية الصحية الأولية والعيادات المتنقلة على توفير الأساس لخدماتها الصحية، وعلى تقديم الخدمات الوقائية والرعاية الطبية العامة والمتخصصة والمصممة خصيصاً لكل مرحلة عمرية. وعلى الرغم من أن الوكالة تركز على الرعاية الصحية الأولية، فهي تساعد اللاجئين أيضاً على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية. ويواجه برنامج الصحة تحديات خطيرة، بما في ذلك ضمان أن يتمتع اللاجئون بسبل الوصول إلى الرعاية الصحية. وتتأثر صحة الناس كثيراً ببيئتهم المعيشية، ولذلك فإن «أونروا» تعمل من أجل توفير بيئة صحية وآمنة للاجئين، فضلاً عن توفير أعلى المستويات الممكنة من الأمن الاجتماعي. وقد عمل برنامج الصحة في الوكالة بالتعاون مع برامج التربية والإغاثة والخدمات الاجتماعية على التقليل من الفقر وزيادة الوعي الصحي، ومكافحة الظروف البيئية التي تشجع على انتشار الأمراض. وتفيد إحصائيات «أونروا» المتعلقة بالبرنامج الصحي لغاية 30 حزيران 2013 بالبيانات الآتية:

	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	غزة	المجموع/ المعدل
عدد المراكز الصحية	24	28	23	42	22	139
عدد موظفي صحة (لا تشمل صحة البيئة)	737	377	419	843	1037	3413
عدد موظفي صحة (تشمل صحة البيئة)	-	-	-	231	-	231
مراكز صحية تقدم خدمات صحة أسنان (تشمل 10 وحدات متنقلة)	4	1	1	2	-	9
مراكز صحية تقدم خدمات صحة أسنان (لا تشمل 10 وحدات متنقلة)	29	19	18	19	23	108
مراكز تقدم خدمات رعاية صحية للأم والطفل وتنظيم الأسرة	24	28	23	41	22	138
مراكز تقديم خدمات مرضى السكري وضغط الدم	24	28	23	42	21	138
تقديم خدمات مخبريه	24	17	21	20	41	123
مجموع زيارات المرضى سنويا (2011)	1943057	1235013	414993	1798961	4515248	9925272

برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية: يقدم برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية تشكيلة متعددة من خدمات الحماية الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في مناطق عمليات الوكالة الخمس.

وتركز دائرة البرامج الإغاثية والخدمات الاجتماعية على ثلاثة أهداف رئيسية:

- تزويد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون الفقر بمساعدة شبكة الأمان الاجتماعي على أساس دوري.
- تعزيز التنمية والاعتماد على الذات للأفراد الأقل حظاً في مجتمع اللاجئين، وخصوصاً المرأة والأطفال والشباب والأشخاص الذين يعانون إعاقات وكبار السن.
- المحافظة على تحديث وصيانة سجلات ووثائق اللاجئين الفلسطينيين المسجلين؛ وذلك من أجل تقرير أهليتهم لتلقي خدمات «أونروا».

خدمات الإغاثة

يعمل برنامج خدمات الإغاثة في «أونروا» على تخفيف حدة الفقر عند عائلات اللاجئين الفلسطينيين، مع إعطاء الأولوية للأشد فقراً «الفقر المدقع». ويقدم البرنامج مساعدة شبكة الأمان الاجتماعي التي تشتمل على الدعم الغذائي الأساسي والمعونات النقدية ودخل الأسرة التكميلي للاجئين الفلسطينيين الأشد عرضة للمخاطر الذين يقعون في دائرة الفقر المدقع. وكذلك يقدم مساعدات نقدية وفق أسس انتقائية، ومنحاً نقدية لمرة واحدة لتغطية الاحتياجات المنزلية الأساسية أو لتغطية حالات الطوارئ الأسرية. ويقدم البرنامج أيضاً المساعدات المباشرة خلال أوقات الطوارئ التي تسببها أعمال العنف والاضطراب السياسي، إضافة إلى إعادة تأهيل المساكن بالتنسيق مع دائرة البنية التحتية وتحسين المخيمات.

الخدمات الاجتماعية:

يعمل قسم الخدمات الاجتماعية في «أونروا» على معالجة بعض الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية الأكثر إلحاحاً لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وهو يعمل أيضاً على تعزيز العمل المجتمعي الذي يمكّن اللاجئين الأشد عرضة للمخاطر على وجه الخصوص من أن يصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم. والبرنامج ملتزم تحسين القدرة المؤسسية لأكثر من 100 منظمة مجتمعية تعمل على تنظيم مجموعة واسعة من النشاطات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، فضلاً عن التدريب على المهارات وخدمات إعادة التأهيل.

إنجازات البرنامج: تتمثل أحدث المنجزات التي حققها فيما يأتي:

- توفير معونات غذائية ونقدية فصلية لنحو 257،000 لاجئ أقل حظاً في عام 2010.
- البدء بالعمل ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في إحدى مناطق إقليم الأردن خلال شهر تشرين الثاني 2010. ما يزيد على 58،100 امرأة لاجئة تستفيد سنوياً من عمل الوكالة في تعزيز دورهن ومشاركتهن.
- مساعدة أكثر من 20،000 لاجئ يعانون إعاقات يحصلون سنوياً على خدمات إعادة تأهيل مباشرة، حيث قدم ما يزيد على 80،000 خدمة.
- توفير التعليم والنشاطات الترفيهية من خلال منظمات المجتمع المحلي، لما يزيد على 99،500 طفل وشاب، وذلك تماشياً مع أهداف اتفاقية حقوق الطفل.
- تقديم قروض بقيمة 1،4 مليون دولار لمساعدة أكثر من 8،000 لاجئ من اللاجئين الأشد عرضة للمخاطر لبناء أصول منازلهم. وأكثر من 70 % من المستفيدين كانوا من النساء اللواتي حصلن على الخدمة من خلال 33 صندوقاً يديرها المجتمع المحلي.
- تطوير نظام تسجيل للاجئين في كافة مناطق العمليات مستند إلى شبكة الويب، بكلفة بلغت عدة ملايين دولار.
- إصدار جيل جديد من بطاقات تسجيل العائلة باللغتين العربية والإنجليزية.
- مسح وحفظ أكثر من 17،5 مليون وثيقة بطريقة رقمية، بما في ذلك شهادات الولادة وصكوك الأملاك ووثائق الإقامة التي يعود تاريخها إلى فلسطين الانتداب ما قبل 1948.

إحصائيات الأونروا في مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية حتى عام 2013:

	الأردن	لبنان	سورية	الضفة الغربية	غزة	مجموع/المعدل
عدد حالات العسر الشديد	57880	52790	36393	35712	109484	292259
نسبة حالات العسر الشديد إلى عدد الأشخاص المسجلين	3%	11%	7%	4%	9%	6%
عدد مراكز برامج المرأة	12	9	13	18	10	62
عدد مراكز التأهيل الاجتماعي	8	1	5	15	7	36
عدد مراكز التطوير الاجتماعي	3	1	3	-	-	7
صناديق مدارة من قبل المجتمع	13	7	11	10	-	41
عدد موظفي دائرة الرعاية والخدمات الاجتماعية	111	114	100	167	204	712

برنامج الطوارئ:

على مدار السنوات الستين الماضية، اتخذت «أونروا» الإجراءات للتخفيف من آثار حالات الطوارئ في حياة اللاجئين. ويضطلع العمل الذي تقوم به الوكالة على معالجة الوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي والأمني الذي يمتاز بأنه سريع التدهور في غزة والضفة الغربية، وذلك منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر عام 2000، وذلك إضافة إلى الاستجابة للأزمات في لبنان.

غزة:

لقد استمر الوضع الاجتماعي الاقتصادي في غزة بالتدهور على نحو ثابت منذ عام 2000. وقد أدت القيود الشديدة المفروضة على حركة البضائع والأشخاص إلى انهيار القطاع الخاص، وتركت مئات الألوف من الأشخاص عاطلين من العمل. كذلك أصبح المجتمع يتآكل بسبب أن كل شيء في حياة الأفراد اليومية تأثر سلباً بذلك.

الضفة الغربية: أدت الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في الضفة الغربية إلى ترك السكان الفلسطينيين على وجه الخصوص عرضة للمخاطر. ويقوم عمل «أونروا» في حالات الطوارئ على مساعدة الفئات المعرضة للمخاطر على وجه الخصوص مثل المجموعات المعرضة للتشريد والنساء.

نهر البارد: في لبنان، استدعت الظروف أن تقوم «أونروا» بالعمل في صيف عام 2007، وذلك في أعقاب التدمير الكامل الذي لحق بمخيم نهر البارد في جنوب لبنان؛ نتيجة النزاع الذي دار بين القوات المسلحة اللبنانية ومجموعة فتح الإسلام المتطرفة.

برنامج القروض: يهدف برنامج القروض البسيطة والمؤسسات الصغيرة إلى:

طريق تقديم القروض لرأس المال الفعال، وصناديق الاستثمار بأسعار فائدة تجارية.

- إتاحة الائتمان للمؤسسات في قطاعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.
- تشجيع استبدال الاستيراد؛ بغية تحسين الميزان التجاري.
- حجم الإقراض والتوسع في البرنامج لتغطية أولئك الذين يعدمون الائتمان؛ بسبب عدم إمكان تسديد الدين.
- تشجيع مشاركة النساء في الاقتصاد.
- قدرة البرنامج على الاستمرار من واقع الأموال الناتجة من عملياته الائتمانية [1].

مخيم نهر البارد بعد تدميره

1 - موقع الأونروا على الشبكة العنكبوتية www.unrwa.org .

«أونروا» والتوطين: مثّل تقرير (بعثة كلاب)(1) الأساس لبرنامج عمل «أونروا» الذي تمحور حول محورين أساسيين:

- نقل عبء إعالة اللاجئين إلى الحكومات المضيفة بأقصى سرعة ممكنة.

- استعمال أموال «أونروا» بصورة رئيسية في دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات الدول المضيفة.

رفض اللاجئون الفلسطينيون هذا التوجه، وعبروا عن مقاومتهم إعادة توطينهم بصورة دائمة خارج فلسطين؛ ما اضطر «أونروا» إلى إغفال مشاريعها التي أصبحت تعرف فيما بعد بمشاريع التوطين، وركزت جهودها بدلاً من ذلك على الإغاثة والتعليم والصحة [2].

ملاحظة هامة:

إن العلاقة بين «أونروا» واللاجئين نجحت في خلق مفاهيم وقيم معينة ذات أبعاد سياسية عكست نفسها على مستوى معيشة اللاجئين وأنماطها، وأبقتهم دوماً في حالة ترقب مؤامرة دولية لا تتوقف، تكون وكالة الغوث أداتها الموهة؛ وهو ما عقّد العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين و«أونروا». فاللاجئ يتمسك بها من جهة، ويتمنى زوالها من جهة أخرى، وينظر إلى قراراتها نظرة ارتياب وتشكيك.

---

1 - - هي بعثة للمسح والاستكشاف، عملت برئاسة الخبير الأمريكي "غوردن كلاب" رئيس هيئة تنمية وادي التنسي في أمريكا، حيث كلفت هذه اللجنة بدراسة الوضع الاقتصادي الذي خلفته الحرب في الشرق الأدنى، ورفع التوصيات فيما تراه من وسائل؛ لإعادة دمج اللاجئين في حياة المنطقة الاقتصادية، وتهيئة شروط لإحلال السلام الدائم. للتفصيل ينظر: أ. أنيس صايغ وآخرون الموسوعة الفلسطينية ، مج3، ص60.

2 - راجع فقرة مشاريع تصفية قضية اللاجئين في الفقرات السابقة.

«أونروا» واتفاق أوسلو (1): يمكن تسجيل الملاحظات الآتية على «أونروا» بعد توقيع اتفاق أوسلو:

- شرعت وكالة الغوث «أونروا» بمجموعة من الخطوات المتدرجة لمراكمة شروط الانتقال من منظمة لإغاثة اللاجئين، وتوظيفهم إلى وكالة للتنمية المحلية في إطار إقليمي يشمل مناطق عملياتها الخمس في الأردن وسوريا ولبنان، إلى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة.

- تكيفت «أونروا» مع الوجهة السياسية لـ«عملية أوسلو» بمؤشراتها التوطينية، بما فيها قضايا التأهيل والدمج في المجتمع المحلي التي تتعاطى معها لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة، والتي تشارك «أونروا» في أعمالها منذ أن تأسست.

- لجأت «أونروا» إلى تقليص خدماتها، وإعادة النظر في جانب منها وفي تصريفاتها ومحدداتها بما في ذلك تحميل اللاجئين أنفسهم جزءاً من التكاليف المالية للخدمات.

- تبنت «أونروا» برنامجاً جديداً أُطلق عليه «برنامج تطبيق السلام» أَرْصَدت له الدول المانحة موازنات سخية، حيث استهدف هذا البرنامج إنشاء مشاريع التأهيل والتنمية، وتحت سقف مجموعة العمل التابعة لـ«المفاوضات المتعددة»، وبهدف الترويج لاتفاق أوسلو تحت شعار «السلام ازدهار والنزاع ندرة وعَوَز».

- عمدت «أونروا» إلى اعتماد برنامج المواءمة بين خدماتها وخدمات الدول المضيفة في إطار تقليص الوكالة خدماتها.

- إن الإعلان المتكرر للعجز المالي من جانب «أونروا» إلى انتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس تقليص النفقات، واتباع إجراءات التقشف التي طالت معظم برامج الوكالة والخدمات الأساسية؛ ما انعكس على تلبية أبسط احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بمختلف مناطق عمليات «أونروا».

تـــنـــبـــيـــه هـــام

إن تقليص موازنة «أونروا» ليس أمراً بريئاً تماماً؛ فافتعال الأزمة بات واضحاً للعيان، ومخطط «تصفية أونروا» على نحو تدريجي لا يعكس رغبة إسرائيلية فقط، بل يتقاطع أيضاً مع مواقف بعض الدول التي تتأثر بالموقف الإسرائيلي من خلال حل قضية اللاجئين بعيداً عن الدولة العبرية، وعلى حساب الدول العربية؛ من خلال العمل على توطين اللاجئين، واستبدال التعويض بحق العودة.

1 - (قيس عبد الكريم و فهد سليمان و آخرون) شرم الشيخ .. اللاجئون .. الحل الدائم – المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - ص 141 مرجع سابق.

اللاجئ الفلسطيني

بين اختلاف المفهوم ومشاريع تصفيته

3

الفصل الثالث

أولاً مفهوم اللاجئ الفلسطيني

ثانياً اللاجئ الفلسطيني والجامعة العربية

ثالثاً القوانين العنصرية الإسرائيلية ومشاريع تصفية قضية اللاجئين

رابعاً مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين

خامساً اللاجئون وعملية التسوية

أولاً: مفهوم اللاجئ الفلسطيني

يواجه اللاجئون الفلسطينيون منذ اقتلاعهم عام 1948 مشكلة، ليست في كونهم لاجئين طردوا من وطنهم، ولكن تكمن المعضلة في تحديد مصطلح «من هو اللاجئ».

تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني:

عَرَّفت «أونروا» اللاجئ الفلسطيني بأنه الشخص الذي كان مكان إقامته العادية في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي- الإسرائيلي عام 1948، وهو الشخص الذي فقد جراء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح لاجئاً ومسجلاً لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها. وقد تم توسيع هذا التعريف لاحقاً ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة، شرط أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها، وبحاجة إلى المساعدة.

في العمق...

- يعد هذا التعريف هو الوحيد والخاص باللاجئين الفلسطينيين، إلاّ أنه لا يعد تعريفاً دولياً أو إقليمياً، رغم صدوره عن مؤسسة أو وكالة دولية.
- هذا التعريف يخضع في معاييره لحصر نطاق عمل «أونروا» فقط، ولا يشمل عموم اللاجئين الفلسطينيين.
- ومن قراءة هذا التعريف، نلاحظ أن اللاجئ هو المسجل لديها ويتلقى مساعدة مشروطة بأن يكون بحاجة إليها.

إن التعريف ربط بين النزاع وصفة اللجوء، وحدد فترة زمنية لا تقل عن عامين للشخص اللاجئ «أن تكون فلسطين مكان إقامته قبل النزاع»، وهذه التحديدات تُضيِّق من مفهوم حق العودة؛ من حيث إنها تحرم الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين للعمل أو الدراسة او العلاج ..إلخ، في مصر ودول الخليج مثلاً قبل النزاع بفترة طويلة من حقهم في العودة إلى فلسطين.

لقد عبرت الأمم المتحدة في قرارها الخاص بإنشاء الوكالة أن مهمتها تقديم خدمات إنسانية، ولكنها ربطت هذا القرار بالفقرة (11) من قرار حق العودة رقم 194، وهذا يعني أن مهمة الوكالة ليست تقديم خدمات فقط، إنما يحمل مضمون قرار إنشائها هدفاً سياسياً هو تسهيل عودة اللاجئين. وإذا كان المضمون السياسي للوكالة يتمثل في عودة اللاجئين وتعويضهم، فثمة مضمون سياسي آخر نص عليه تعريف «أونروا» للاجئ؛ ذلك أن الوكالة تنظر للمشكلة الفلسطينية على أنها نزاع على أرض، وليست صراعاً فلسطينياً- إسرائيلياً على الوجود تمثل في طرد هؤلاء الفلسطينيين من وطنهم، وهذا يعني أن «إسرائيل» تنازع الفلسطينيين على أرضها أو حقها في إقامة وطن كما نص وعد بلفور، وأيده صك الانتداب، ومنحته الأمم المتحدة الصفة الشرعية بالقرار رقم 181 لسنة 1947 [1].

اللاجئ الفلسطيني بالمفهوم الإسرائيلي:

حاولت «إسرائيل» الاستفادة من ثغرات تعريف «أونروا»، فقامت بتحديد مفهوم للاجئ بمن هاجروا خلال الحرب وكنتيجة مباشرة لها، ورفضت اعتبار مَن كانوا خارج البلاد وقت الحرب لاجئين، كما رفضت الوثيقة الإسرائيلية الرسمية حول اللاجئين مفهوم وكالة الغوث، واعتبارها كل من كان في فلسطين منذ الأول من حزيران عام 1946 وغادرها لاجئاً، وذلك بذريعة أنه كان كثيرون من العرب غير الفلسطينيين في فلسطين آنذاك، وغادرها في أثناء الحرب، وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم لاجئين فلسطينيين كما تقول الوثيقة الإسرائيلية، وإضافة إلى ذلك ترفض «إسرائيل» رفضاً قاطعاً الاعتراف بأبناء وأحفاد اللاجئين المولودين في الشتات كلاجئين [2].

1 - سامر عبدة عقروق تعريف اللاجئين الفلسطينيين– منسق البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية نابلس – أب 2006 – موقع جامعة النجاح الوطنية على الشبكة العنكبوتية http://www.najah.edu/ar/page/3510 .

2 - الاونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول – مرجع سابق – ص 256 .

اللاجئ الفلسطيني بالمفهوم الأمريكي:

أشار الراعي الأمريكي في المفاوضات المتعددة الأطراف إلى اللاجئ بأنه: «هو كل من تم اقتلاعه من مكانه؛ نتيجة للصراع».

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت من هذا التعريف أن تشمل اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى «إسرائيل» ضمن مفهوم اللاجئ؛ وذلك ليتم تعويضهم عن ممتلكاتهم السابقة، أو مقايضتها بأملاك اللاجئين في فلسطين [1].

التعريف الفلسطيني للاجئ الفلسطيني

يُعرف الميثاق الوطني الفلسطيني (مادة 5):

اللاجئون الفلسطينيون هم «المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947، سواء من أُخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني» [2].

إضاءة.. الميثاق الوطني الفلسطيني

شكل الميثاق الوطني الفلسطيني العقيدة السياسية للشعب الفلسطيني؛ فهو الذي حدد علاقة الصراع بين الشعب العربي الفلسطيني وكيان الاحتلال، ورسم أفقاً سياسياً وطنياً عبر برنامج استراتيجي متكامل، يضمن بقاء فلسطين التاريخية والجغرافية وديمومتها لشعبها العربي الفلسطيني.

ألغت منظمة التحرير معظم بنود هذا الميثاق التي تتعارض مع رسائل الاعتراف التي تبادلتها مع الكيان الصهيوني في ظل توقيع اتفاق أوسلو.

---

1 - المرجع نفسه ___ ص 256 .

2 - الموسوعة الفلسطينية – القسم العام -المجلد الرابع (ل – ي)– إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية– دمشق- الطبعة الاولى ت 1984 ص 406 وما بعدها. انظر أيضاً: موقع فلسطيني على الشبكة العنكبوتية http://www.falestiny.com.

تعريف دائرة شؤون اللاجئين- منظمة التحرير الفلسطينية :

اللاجئ الفلسطيني هو «أي شخص كان في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1947 أو بعد هذا التاريخ، مواطناً فلسطينياً وفقاً لقانون المواطنة الفلسطينية الصادر في الرابع والعشرين من تموز 1925، الذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين في مناطق أصبحت لاحقاً تحت سيطرة دولة إسرائيل بين 15 /5 / 1948م، و20 /7 / 1949م، وأجبر على ترك مكان الإقامة؛ بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في 29 تشرين الثاني 1947م، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه؛ بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية، وفقد مصدر رزقه حتى 20 /7/ 1948، ليس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة، وسلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أم كان أحد أفراد القبائل البدوية، أم شبه البدوية، وأنسال اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف، سواء كان هؤلاء على قيد الحياة أم لا [1].

تأمل..

يبدو واضحاً أن التعريف المشار إليه أعلاه قد جاء في وقت ما بعد اتفاقية أوسلو؛ وبالتالي فهو ينسجم مع ما جاء في هذه الاتفاقية مثل استخدام «دولة إسرائيل» في التعريف، وكأن التعريف يلمز مسألة اللاجئين ممن طردوا بالقوة من أراضي 1948 بصورة لا تحمل معاني القوة في مضامين حق العودة.

لم يتضمن التعريف أي إشارة إلى حق هذه المجموعات في العودة وتقرير المصير، ولا في «العودة» و«التعويض».

هناك اختلاف واضح بين تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني، والتعريف الصادر عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير؛ ما يترك مجالاً للاجتهاد في أن هناك اختلافات داخلية فلسطينية في تحديد ماهية اللاجئ الفلسطيني.

1 - سامر عبدة عقروق تعريف اللاجئين الفلسطينيين– منسق البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية نابلس – أب 2006 – موقع جامعة النجاح الوطنية على الشبكة العنكبوتية http://www.najah.edu/ar/page/3510 .

التعريف المختار للاجئ الفلسطيني:

قدم الباحث الفلسطيني عصام عدوان إلى المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني تعريفاً للاجئ الفلسطيني الذي قام باعتماده بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، وأقره فيما سمي «قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين» رقم[1] لسنة 2008 بأن اللاجئ الفلسطيني هو:

كل فلسطيني حال و / أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه و / أو ذريته بحق الإقامة الدائمة في بلدته الأصلية من فلسطين التاريخية، وبكامل حقوق المواطنة فيها، دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه باللجوء أو النزوح أو التهجير أو الطرد أو الإبعاد أو التغييب أو التجنيس، أو المنع أو استخدام أي وسيلة تحرمه من حقه في العودة [1].

النازحون:

«ظهر هذا المصطلح السياسي على أثر الهجرة الثانية التي تعرّض لها الفلسطينيون بعد حرب 1967، وأطلق عليهم هذا التعبير؛ لتمييزهم عن الذين هجروا خلال سنوات 1946 - 1948، وهناك من أصبح منهم لاجئاً ونازحاً، فمنهم من كان مقيما في أراضي 1948 وهاجر للإقامة في أراضي 1967، واضطروا بعد 1967 إلى الهجرة الجديدة، ومنهم من اضطر إلى النزوح من القرى والمناطق الحدودية إلى مناطق داخلية.

وقدمت الأدبيات التعريف الآتي للنازحين، علماً أن القرارات والمواثيق الدولية لم تتطرق للنازحين في أيٍّ منها، أما التعريف فهو: «المواطنون الذين شرّدوا من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة؛ نتيجة القتال عام 1967، وهم من غير لاجئي 1948، ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بعد عام 1967».

1 - عصام محمد علي عدوان اللاجئ الفلسطيني –إشكالات التعريف والحلول الواجبة أكاديمية دراسات اللاجئين–مايو – أيار 2011 – غزة فلسطين – ص 20.

بناءً على هذا التعريف، فإنه يمكن إدراج الفئات الآتية تحت هذا البند، وهم جميعاً لهم الحق في العودة إلى أماكن سكنهم الأصلية، وهم:

- الأفراد والجماعات الذين نزحوا عن أماكن سكنهم على أثر حرب 1967، وحتى تم أول إحصاء في الأراضي المحتلة.
- الأفراد والجماعات الذين كان مكان إقامتهم الطبيعي والدائم في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وذلك حتى اندلاع الحرب في عام 1967، وحدث أن كانوا خارج الوطن للعلاج، أو التعليم، أو العمل، أو الدراسة، أو الزيارة عند وقوع الحرب.
- الأفراد والجماعات الذين حالت الأوامر العسكرية والإدارية الإسرائيلية دون عودتهم إلى مناطق سكنهم.
- الأفراد أو الجماعات الذين أُبعدوا قسراً عن أماكن إقامتهم؛ لأسباب أمنية حسب الاحتلال.
- أبناء وأحفاد ونسل كل من يتحدر ممن تنطبق عليهم واحدة من التعريفات السابقة [1].

ثانيا: اللاجئ الفلسطيني وجامعة الدول العربية

إضاءة.. جامعة الدول العربية

هي منظمة دولية إقليمية قامت تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وتوجيهها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها.

وقد تكونت في 22 آذار من سبع دول تتمتع بالاستقلال وقتذاك هي: مصر، سوريا، الأردن، لبنان، العراق، اليمن السعودية.

لا توجد اتفاقية عربية جماعية على غرار الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية لتنظيم الأوضاع الخاصة باللاجئين في الوطن العربي، ليس فقط اللاجئين الفلسطينيين، إنما كل اللاجئين، حيث يوجد في البلدان العربية ما يقدر بـ1400000 لاجئ من جنوب غرب آسيا والقرن الإفريقي والشرق الأوسط [2]، فقد شهد عام 1993 محاولة عربية لتنظيم أوضاع اللاجئين،

---

1 - سامر عبدة عقروق تعريف اللاجئين الفلسطينيين– منسق البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية نابلس – أب 2006 – موقع جامعة النجاح الوطنية على الشبكة العنكبوتية http://www.najah.edu/ar/page/3510

2 - إبراهيم درّاجي مشكلات اللاجئين وسبل حلها– ورقة مقدّمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية– كلية العلوم الاستراتيجية– بعنوان "اللاجئون في المنطقة العربية.. قضاياهم ومعالجتها" –11 - 4 /10/ 2011 ص 42 . هذا قبل أحداث سوريا وعدا اللاجئين الفلسطينيين

وضعت أسسها العامة جامعة الدول العربية؛ بغية تحديد مفهوم اللجوء في العالم العربي، وترتيب أطر قانونية وسياسية تنظم وضع اللاجئين، إلا أنه ورغم مرور تسعة عشر عاماً على وضع الاتفاقية المذكورة فإنها بقيت حبراً على ورق؛ وذلك لعدم مصادقة معظم الدول العربية عليها، حيث إنّ مصر كانت الدولة العربية الوحيدة التي صادقت رسمياً على الاتفاقية في عام 1994، لكن لم يلمس تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع.

أما بخصوص اللاجئ الفلسطيني، فبعد مراجعة معظم القرارات والتشريعات التي وضعتها الجامعة العربية، تبين أنها لم تخرج عن كونها مجموعة قرارات وتشريعات بشأن:

- جمع شمل الأسر الفلسطينية المشتتة ومنحهم وثائق سفر موحدة.
- تسهيل سفر وإقامة الفلسطينيين ومعاملتهم في الدول العربية.
- منح جنسية بعض الدول العربية لبعض اللاجئين الفلسطينيين.
- منح جوازات سفر مؤقتة [1].

قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين

صدر عن جامعة الدول العربية الكثير من القرارات؛ لتقنين وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.

أهم هذه القرارات:

- عام 1952 صدر القرار رقم (424) عن مجلس الجامعة بالسماح بلمّ شمل أسر اللاجئين المشتتين وإصدار وثائق سفر موحدة.
- في عام 1954 اتخذ المجلس قراراً بإصدار وثائق سفر لاستخدامها في السفر والتنقل بين الدول العربية وغيرها.
- في عام 1964 جرى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للفلسطينيين في الجامعة العربية.

شعار جامعة الدول العربية

1 - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا – اللاجئ في القانون الدولي وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية على الشبكة العنكبوتية http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3928 .

- في عام 1965 صدر بروتوكول الدار البيضاء الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.
- في عام 1991 صدر القرار 5093 الذي اشترط معاملة الفلسطينيين حسب الأحكام والقوانين المعمول بها في كل دولة [1].
- في آذار2001م صدر القرار 6053/ د الذي أكد مجدداً ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة والتمسك بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 [2].
- في آذار 2007 تبنى مجلس الجامعة المبادرة العربية للسلام التي دعت المبادرة العربية للسلام إلى إنهاء الصراع العربي الصهيوني على أساس انسحاب العدو الصهيوني إلى حدود ما قبل حرب1967، واعتراف العرب بـ«إسرائيل» والتطبيع معها، وإخضاع قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين للتفاوض بين الفلسطينيين والصهاينة [3].

بروتوكول الدار البيضاء - 10 /9 / 1965م

عقدت الجامعة العربية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي كان من أهم ما أنجزه بخصوص اللاجئين الفلسطينيين «بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية» الذي عرف ببروتوكول الدار البيضاء، وأهم بنوده:

استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وملحقه الخاص بفلسطين وإلى قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية، وعلى الخصوص إلى القرار الخاص بالمحافظة على الكيان الفلسطيني، فقد وافق مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماعه بالدار البيضاء يوم 10 /9/ 1965 على الأحكام الآتية، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ:

- مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي... الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين.
- يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي... ومتى اقتضت مصلحتهم ذلك، الحق في الخروج منها والعودة إليها.

---

1 - لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي - ص469 - مرجع سابق.

2 - سارة خالد محمد أحمد الليثى. جامعة الدول العربية ودورها في القضية الفلسطينية إشراف: محمد أحمد على العدوي- جامعة أسيوط كلية الآداب قسم الإعلام 11كانون الأول (ديسمبر) 2010 – على الشبكة العنكبوتية - www.elaphblog.com/posts.aspx?u=3801&A=71018 .

3 - دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية – مبادرة السلام العربية – على الشبكة العنكبوتية http://www.nad-plo.org/userfiles/file/arabic-factsheets/API%20FAQ%20Arabic.pdf .

- يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي الدول العربية الأخرى الحق في الدخول إلى أراضي... والخروج منها متى اقتضت مصلحتهم ذلك. ولا يترتب على حقهم في الدخول الحق في الإقامة إلا للمدة المرخص لهم بها، وللغرض الذي دخلوا من أجله، ما لم توافق السلطات المختصة على غير ذلك.
- يمنح الفلسطينيون حالياً في أراضي... كذلك من كانوا يقيمون فيها وسافروا إلى المهاجر متى رغبوا في ذلك وثائق صالحة لسفرهم، وعلى السلطات المختصة أينما وُجدت صرف هذه الوثائق أو تجديدها بغير تأخير.
- يعامل حاصلو هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة[1].

مواقف الدول العربية من بروتوكول الدار البيضاء: انقسم الموقف العربي حيال مواد البروتوكول بين مؤيد لها تأييداً كاملاً، ومتحفظ على بعض المواد [2].

ما هي الدول التي أيدت البروتوكول من دون تحفظ؟

أيدت الدول العربية الآتي ذكرها البروتوكول من دون تحفظ، وهي: سورية والأردن والجزائر والسودان والعراق ومصر واليمن.

من هي الدول التي تحفظت على البروتوكول، وعلى أي مواد منه؟ الدول التي تحفظت على بعض مواد البروتوكول هي: الكويت وليبيا ولبنان.

الكويت وليبيا تحفظتا على المادة الأولى:

- فالكويت تحفظت على ألا تشمل المادة الأولى العمل الحر أسوة بالمواطنين؛ نظراً إلى خصوصية العمل الحر فيها، وخضوعه لبنود خاصة.
- أما ليبيا فقد رأت أن يخضع الفلسطينيون لشروط الإقامة التي تكون لبقية مواطني الدول العربية نفسها.

وفي لبنان جرى التحفظ على المادة الأولى والثانية والثالثة لتصبح كما يأتي:

---

1 - لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي– مصدر سابق – الملحق الثالث ص 472.

2 - إبراهيم العلي بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق قسم الدراسات والأبحاث – تجمع العودة الفلسطيني واجب.

أضافت إلى المادة الأولى عبارة: «وبقدر ما تسمح به أحوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية». كما أضافت إليها عبارة: «وذلك أسوة باللبنانيين وضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء».

أما المادة الثالثة، فقد أضافت بعد عبارة «متى اقتضت مصلحتهم ذلك»: «ويشترط لحق الدخول إلى الأراضي اللبنانية الحصول مسبقاً على سمة دخول من السلطات اللبنانية المختصة».

ماذا عن بقية الدول العربية؟

السعودية والمغرب: لم توقع البروتوكول.

تونس: لم تحضر اجتماع الرؤساء والملوك العرب.

أما بقية الدول العربية التي أصبحت عضواً في الجامعة العربية بعد توقع البروتوكول في الفترة ما بين 1967 و1977 فلم تبدِ موقفها من البروتوكول [1].

ما مدى التزام الدول العربية بتطبيق بنود البروتوكول؟

تباينت مواقف الحكومات العربية في تطبيق بروتوكول الدار البيضاء، فقد عمدت دولتان عربيتان فقط، فيهما وجود كبير للاجئين هما سورية والأردن، إلى تنفيذ جميع بنود البروتوكول، بينما لم تنفذها الكويت ولبنان قط، ونفذتها مصر وليبيا بصورة غير منسقة، وبقي وضع اللاجئين حكراً على الأوضاع السياسية السائدة في المقام الأول [2].

هل شملت قرارات الجامعة العربية جميع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية؟

هناك فئة كبيرة من الفلسطينيين أوضاعها مزرية، وما تزال تراوح مكانها بانتظار تسوية شؤونها في بعض الدول العربية، فهي لم تتعرض لوضع اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا لأول مرّة في عام 1967، وكذلك لوضعية اللاجئين الذين لا يندرجون تحت مصنفات لاجئي عام 1948، ولا للمهجرين الفلسطينيين في الداخل [3].

1 - هذه الدول هي البحرين – قطر – سلطنة عمان – الإمارات العربية المتحدة – موريتانيا – الصومال – جيبوتي – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

2 - لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي –مصدر سابق – ص 178.

3 - إبراهيم العلي بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق - مرجع سابق .

ثالثا: القوانين العنصرية الإسرائيلية ومشاريع تصفية قضية اللاجئين

قامت «إسرائيل» منذ تأسيسها بسنّ سلسلة من القوانين الملتوية التي لا تتحدث عن الفلسطينيين إطلاقاً، مع أنها تصب كلها في هدف مقدس -من وجهة نظرها- ألا وهو إضفاء الهُوية الجديدة على المكان؛ من خلال تشريعات عنصرية أهمها:

1 **قانون العودة الإسرائيلي 1950:** أصدر الكيان الصهيوني في 5 /7 /1950 قانون العودة، وأصبح ساري المفعول في اليوم التالي لإصداره، وقد خضع هذا القانون لتعديلين لاحقين؛ أحدهما حصل في آب 1954، وثانيهما في آذار 1970، وجاء في الفقرة الأولى من هذا القانون: «يحق لكل يهودي الهجرة إلى البلد»، لقد رأى مفكروهم أن «إسرائيل» أسست لإعادة الشعب اليهودي من الشتات إلى الوطن، ولمنح كل يهودي أينما كان في العالم خيار العودة إلى أرض آبائه، وبناءً عليه فإن منح «إسرائيل» حق العودة لغير اليهود، أو لغير ذوي الصلة اليهودية، هو أمر غير منطقي ويتعارض مع القصد المبدئي من وراء إقامة دولة يهودية، أدى هذا القانون دوراً مركزياً في تهيئة الأرضية الفكرية والقانونية للتضييق على الفلسطينيين الباقين على أرضهم في الدولة العبرية، وإبقائهم كمواطنين درجة ثانية، وكثيراً ما أوحى للعرب بأن بقاءهم على أرضهم ليس حقاً، بل منّة من الدولة اليهودية التي سمحت لهم بالبقاء ولم تطردهم كإخوانهم الذين باتوا لاجئين في الضفة والقطاع أو في الشتات الفلسطيني؛ وبالتالي فإن هذا القانون مثّل الآلية النقيضة لحق العودة الفلسطيني الذي كفلته القوانين والقرارات الدولية [1].

2 **قانون أملاك الغائبين:** يتألف قانون أملاك الغائبين من تسع وثلاثين مادة، وقد أقره الكنيست الإسرائيلي في 14 /3 /1950 ونشر في كتاب القوانين في 30 /3 /1950، وعدّ قانوناً معدلاً لأنظمة الطوارئ (أملاك الغائبين) الصادرة في 12 /12 /1948 وبديلاً لها ابتداء من 31 /3 /1950. ويعد هذا القانون من أغرب القوانين في العالم؛ فهو الوحيد الذي يسمح للسلطات المحتلة بمصادرة جميع أملاك أولئك الذين تركوا أرضهم خوفاً من الحرب، حتى وإن كانوا قد غابوا عنها لبضع ساعات فقط، وانتقلوا إلى قرية مجاورة، وحتى الذين ما يزالون يعيشون كمواطنين شرعيين في دولة الاحتلال. ويحتوي القانون على عدد من المواد التعسفية التي تعطي الحارس حرية شبه مطلقة في وضع اليد على الأراضي، وتجعل الاعتراض على إجراءاته أمراً بالغ الصعوبة [2].

---

1 - داود عبد الله قانون العودة الإسرائيلي – 2010 - 03 - 04 –موقع أسوار برس على الشبكة العنكبوتية www.aswarpress.com .

2 - إبراهيم العلي دراسة – الإرهاب الصهيوني تجاه الأرض الفلسطينية – قانون أملاك الغائبين نموذجاً – تجمع العودة الفلسطيني واجب .

3 قانون «سلطة التطوير» لسنة 1950: سُنَّ هذا القانون بهدف تحويل ممتلكات الغائبين لتطوير البلاد، فبدأت عملية نقل الأراضي التي سجلت على اسم القيّم على أملاك الغائبين لمصلحة «سلطة التطوير» التي قامت بدورها بتحويل كميات كبيرة لمصلحة الصندوق القومي اليهودي؛ فالمادة 19 من قانون أملاك الغائبين منعت الوكيل الإسرائيلي من أن ينقل ملكية هذه العقارات إلى أي شخص آخر غير سلطة التطوير الإسرائيلية، ففي معرض تطبيق هذه المادة بتاريخ 29 /9 /1953 أبرم اتفاق بين الوكيل على أملاك الغائبين و«سلطة التطوير»، ينص على تحويل كل ما بقي من أملاك الغائبين الواقعة تحت تصرفه والمقدر عددها بـ69 ألف عقار لمصلحة «سلطة التطوير» التي قامت الأخرى بدورها بتحويل أغلبية هذه الأملاك لمصلحة الصندوق القومي اليهودي من أجل التصرف بها [1].

4 قانون استملاك الأراضي 1953: جرى بموجب قانون استملاك الأراضي لعام 1953 منح «سلطة التطوير» صلاحيات خاصة تمكنها من نقل ملكية الأراضي التي استولي عليها رسمياً بعد تحويلها عملياً إلى الكيان الصهيوني بأجهزته المختلفة، وأعطى وزير المال الصلاحيات اللازمة لتنفيذ ذلك وتصفية مشكلة استملاك الأراضي العربية بصورة نهائية، وإزالة أي عقبات قانونية قد تعترض في المستقبل سبيل هذه الغاية. ومن المؤكد أن اشتراط استغلال الأراضي من قبل أصحابها أو وقوعها في حيازتهم لاستبعادها من شبح المصادرة، أدى إلى السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي قدرت بنحو 250 قرية مهجورة، ومساحات قدرت بنحو 1250000 دونم. كذلك نص هذا القانون على عرض تعويض لـ«الغائبين» من أصحاب الأراضي الذين نقلت أموالهم للقيّم على أملاك الغائبين، ليبدو أن الاستيلاء عليها قد حصل بموجب هذا القانون؛ وبالتالي إعفاء «سلطة التطوير» من أية مسؤولية قانونية مستقبلية [2].

نتيجة مهمة:

- يؤكد قانون العودة الإسرائيلي ودون نقاش أن فلسطين وطن قومي ليهود العالم، لا يعودون إليه بفعل وعد إلهي فقط وإنما بموجب حق قانوني.
- وفّر هذا القانون الأساس الحقوقي للتمييز تجاه الفلسطينيين الباقين على أرضهم؛ لأنه أصرّ على أن هذه دولة اليهود في العالم بمن فيهم مَن لا يريدون الهجرة إلى «إسرائيل».
- السمة البارزة في التشريعات الصهيونية أنها جاءت مكملاً بعضها لبعض، مستدركةً في ذلك النقاط التي تمكنها من السيطرة على الأراضي الفلسطينية على نحو قانوني رسمي ونهائي.

1 - المرجع نفسه .

2 - المرجع نفسه .

رابعاً: مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين

أعلن الكيان الصهيوني قيام دولته على ثرى فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين 1948 بعد تدمير عصاباته العسكرية خمسمائة وثلاثين قرية ومدينة وارتكاب مذابح وعمليات تهجير طالت نحو سبعمئة وخمسين ألف فلسطيني يمثلون نسبة ثمانين بالمئة من السكان. وتوجه الفلسطينيون إلى الدول القريبة من مناطق سكناهم في الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان وسورية، فيما لجأ عدد منهم إلى مناطق داخل فلسطين ليصبحوا لاجئين مشردين.

إلا أن الكيان الصهيوني لم ينته الأمر به إلى هنا، فشرع باتخاذ الخطوة التالية من مخططه العدواني العنصري كتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي صاروا إليها، فبدأت المشاريع الداعية إلى ذلك تتوالى الواحدة تلو الأخرى مرةً بأسماء عربية وأخرى بأسماء دولية أو صهيونية، وللأسف مرة بأسماء فلسطينية حتى بلغت قرابة خمسين مشروعاً.

ويمكننا إلقاء الضوء على بعض هذه المشاريع من خلال العرض الآتي [1]:

مشاريع التوطين الدولية

مشروع ماك غي:

قدّم هذا المشروع «لجنة التوفيق الدولية» عبر مستشار وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ماك غي في آذار 1949، ومؤداها أن تقدّم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية، تعمل على احتواء اللاجئين، وتوطينهم مع الاكتفاء بإعادة مئة ألف منهم إلى فلسطين، واشترطت «إسرائيل» للقبول بإعادتهم اعتراف الدول العربية بها، مع توطينهم حيثما يتفق ومصالح «إسرائيل» واعتباراتها الأمنية.

1 - إبراهيم العلي اللاجئون الفلسطينيون- بين الترانسفير ويهودية الدولة قسم الدراسات والأبحاث - تجمع العودة الفلسطيني واجب - دراسة منشورة في مفكرة العودة 2010 – وانظر أيضا ماهر شاويش مشاريع تصفية قضية اللاجئين –مفكرة العودة 2009 – وعدنان أبو عامر الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين – الرؤية التاريخية والسلوك السياسي .

بعثة غوردن كلاب:

أرسلت الأمم المتحدة عام 1949 بعثة للأبحاث لدراسة الحالة الاقتصادية لعدد من البلدان العربية وقدرتها على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، وقدمت اللجنة التي سميت باسم رئيسها غوردن كلاب تقريرها للأمم المتحدة عام 1949، حيث أوصت الجمعية العامة بإيجاد برنامج للأشغال العامة مثل الري وبناء السدود وشق الطرقات وحِرَف أخرى للاجئين، وقد شرعت بتأسيس صندوق لدمجهم بكلفة بلغت 49 مليون دولار، تساهم فيها الولايات المتحدة بنسبة سبعين بالمئة لإقامة مشاريع تنموية.

مشروع جون بلاند فورد:

تقدم جون بلاندفورد المفوض العام الأسبق لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع من عدة جوانب، من بينها ما اقترحه ضمن تقريره بشأن تخصيص ميزانية قوامها 250 مليون دولار لدمج اللاجئين في المجتمعات العربية.

مشروع إريك جونستون:

قدم إريك جونستون مبعوث الرئيس الأميركي أيزنهاور إلى الشرق الأوسط في الفترة ما بين عامي 1953 و1955م مشروعاً لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية للأردن، أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن، ينفّذ على خمس مراحل، تستغرق كل مرحلة سنتين أو ثلاثاً، وتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي المروية في الأردن للاجئين الفلسطينيين.

دراسة سميث وبروتي:

أرسلت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي بعثة استقصاء إلى الشرق الأوسط بداية عام ألف وتسعمئة وأربعة وخمسين 1954، وأصدر عضوا البعثة النائبان سميث وبروتي من ولاية فيرمونت تقريراً في أواخر شباط 1954، يوصي بممارسة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها أمام استيعاب اللاجئين، وأوصت البعثة بتحديد سقف زمني لوقف معونة الأمم المتحدة للاجئين لتقدّم الولايات المتحدة المعونة إلى الدول التي توفر مساكن للاجئين، وتمنحهم حق المواطنة.

مشروع جون فوستر دالاس:

اقترح وزير خارجية أمريكا عام 1955 إعادة بعض الفلسطينيين إلى فلسطين بشرط إمكان ذلك، وتعوض «إسرائيل» بعض اللاجئين، وتوطين العدد الباقي في البلدان العربية في أراض مستصلحة من طريق مشاريع تمولها الولايات المتحدة. وقد لقي المشروع معارضة من دول عربية مثل مصر وسورية.

مشروع بريطاني (مشروع توطين الفلسطينيين في العراق):

أعدت وزارة الخارجية البريطانية عام 1955 -حسب ما ورد في بعض وثائقها- تقريراً طويلاً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين نوقش مع الحكومة الأمريكية. وتضمن التقرير عدداً من مشاريع التوطين، وخصوصاً في العراق، وذلك بالتنسيق مع السفارة البريطانية في بغداد، وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت، و«أونروا»، وبقية السفارات البريطانية في المنطقة حسب ما ورد في الوثيقة التي حملت الرقم (/37 /115625).

مشروع جون كينيدي:

ألقى الرئيس الأمريكي جون كينيدي خلال المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود خطاباً عام 1957، اقترح فيه عودة من يرغب من اللاجئين ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية باسم الصداقة الوفية، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين عبر القيام بمشروعات اقتصادية في المنطقة.

دراسة هيوبرت همفري:

أعد عضو الكونغرس الأمريكي هيوبرت همفري دراسة توثيقية عام 1957 من خلال جولة في الشرق الأوسط، زار فيها عدداً من مخيمات اللاجئين، وأكد أن حق العودة يجب ترسيخه ومساواته بحق التعويض. وأوصت الدراسة بالشروع في مهمات ومشاريع لتسهيل إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية المحيطة بـ«إسرائيل». وخلص همفري إلى القول بإعادة التوطين والتعويض، وأن وضع برنامج للتنمية الاقتصادية هو السبيل الواقعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

مشروع داغ همرشولد:

قدم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد ورقة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة عام 1959 وتحمل الرقم (أ- 4121) تتضمن مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، واقترح فيها توطينهم في الأماكن التي يقيمون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الوكالة الدولية.

مشروع جوزيف جونسون:

قدم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي عام 1962 مشروعاً كلفته إياه رسمياً الحكومة ولجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة عام 1961 يهتم بدراسة مشكلة اللاجئين، وقد تضمّن إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أو التعويض، مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقاها بديلاً إذا اختارت البقاء حيث هي، ومن ناحية أخرى يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع؛ لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها، وقد رفضت «إسرائيل» على لسان وزيرة خارجيتها غولدا مائير مشروع جونسون لاستحالة عودة اللاجئين؛ لأن الحل -حسب قولها- هو في توطينهم في البلدان المضيفة.

مشروع مارك بيرون:

طرح الدبلوماسي الكندي مارك بيرون عام 1993م لدى ترؤسه الاجتماع الخامس في تونس لمجموعة عمل اللاجئين، رؤية كندا لحل أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط عبر التوصّل إلى ما سماه شرق أوسط جديد من دون لاجئين؛ من خلال منح الهُوية لمن لا هُوية لهم، وتوطين الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية بحيث يتمتعون بالحقوق الاقتصادية والمدنية كاملة.

دراسة دونا آرزت:

تقدمت المحامية الأمريكية -الروسية الأصل- دونا آرزت بحضور مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق ريتشارد مور بدراسة في كانون الثاني 1997 أمام مجلس الشؤون الخارجية في الكونغرس، وطرحت آرزت اقتراحات تشمل توطين الفلسطينيين حيث يقيمون، وعلى لبنان توطين نحو خمسة وسبعين ألف فلسطيني، مع منح كل فلسطيني أينما كان جوازاً يتيح له زيارة دولة فلسطين التي ستقام في المستقبل.

رؤية بيل كلينتون:

طرح الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون أواخر عام 2000 فكرة توطين الفلسطينيين في الخارج في أماكن إقامتهم ضمن رؤيته لحل هذه الإشكالية، في سياق حلول أخرى مثل توطينهم في دولة فلسطينية جديدة، وتوطينهم في الأراضي التي ستنقل من «إسرائيل» إلى الفلسطينيين، أو توطينهم في الدول المضيفة لهم، وتوطين قسم آخر في دولة ثالثة تقبل بذلك.

مشروع إلينا روز لشتاين:

قدمت إلينا روز لشتاين عضو مجلس النواب الأمريكي ورئيسة اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط ووسط آسيا مع عدد من أعضاء مجلس النواب مشروعاً للكونغرس عام 2006، في محاولة لصناعة قرار يدعو الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى مطالبة الدول العربية باستيعاب الفلسطينيين المقيمين على أرضها.

لجنة ديفيد بن غوريون:

عين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون لجنة في آب عام 1948 كانت مهمتها منع عودة الفلسطينيين، وأوصت في تقريرها الأول بتوطين اللاجئين في البلدان المضيفة كسورية والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، ويفضل في العراق.

مشروع ليفي أشكول:

تقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ليفي أشكول في إحدى جلسات الكنيست عام 1965 بمشروع نصّ على توجيه جزء من الموارد الكبيرة للمنطقة في اتجاه إعادة توطين اللاجئين، ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية، قاصداً بذلك الدول العربية، واستعداد «إسرائيل» للمساهمة المالية إلى جانب الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين ليكون حلاً مناسباً لهم ولـ«إسرائيل».

مشروع إيغال ألون:

طرح إيغال ألون وزير العمل في حكومة ليفي أشكول مشروعاً متكاملاً للتسوية مع الأردن عام ألف وتسعمئة وثمانية وستين 1968، وقال ألون في مشروعه: «إن إسرائيل وحدها لا تستطيع حل المشكلة بأسرها، أو الجزء الأكبر منها اقتصادياً وسياسياً وديموغرافياً». والمشكلة كما يراها ألون تقع في خانة تبادل السكان، فقد استوعبت «إسرائيل» اليهود، والدول العربية تستوعب اللاجئين العرب بالعدد نفسه.

دراسة شلومو غازيت:

أصدر مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 1994 دراسة لشلومو غازيت رئيس الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق بعنوان «قضية اللاجئين الفلسطينيين.. قضايا الحل الدائم من منظور إسرائيلي». وتناولت الدراسة حل قضية اللاجئين من خلال عودة بعض لاجئي عام ألف وتسعمئة وثمانية وأربعين 1948م، ونازحي عام 1967، إلى مناطق الحكم الذاتي وفقاً للاتفاقات الموقّعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ويجري استيعاب الباقين في الدول العربيّة المضيفة.

مشاريع التوطين العربية

مشروع الجزيرة: أعلن حسني الزعيم في عام 1949 قبوله توطين ثلاثمئة ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سورية، وكان مشروع منطقة الجزيرة الذي اتفقت عليه وكالة الغوث الدولية مع الحكومة السورية 1952 يحمل مقاربة اقتصادية لمسألة توطين الفلسطينيين المقيمين في تلك المنطقة. وقد رفض بن غوريون هذا المشروع؛ لأن حسني الزعيم ربط ذلك بالمطالبة بتعويض اللاجئين وتقديم مساعدة لهم. ويضاف إلى ذلك اتفاق آخر أبرم بداية عام 1953 بين الولايات المتحدة وحكومة أديب الشيشكلي لتوطين الفلسطينيين في سورية.

حسني الزعيم

مشروع سيناء: وافقت الحكومة المصرية على مشروع توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة ما بين 1951 و1953، وعقدت اتفاقاً مع وكالة الغوث يمنحها إمكان إجراء اختبارات على مئتين وخمسين ألف فدان يقام عليها عدد من المشاريع، وقد واجهت الحكومة المصرية مقاومة شعبية للمشروع لتصدر بياناً عام 1953 تتراجع من خلاله عن موضوع التوطين. وهذا المشروع من أهم المشاريع التي قدمت لتوطين اللاجئين الفلسطينيين من مدخل اقتصادي.

مشاريع التوطين الفلسطينية الصهيونية

وثيقة أبو مازن- بيلين: جمعت مباحثات بين كل من محمود عباس ويوسي بيلين وزير العدل في حكومة إسحق رابين، وصفت بكونها غير رسمية عقب توقيع اتفاق أوسلو، وتمخض عن الاجتماع وثيقة حملت اسميهما وجاء فيها: تعترف «إسرائيل» بأن العودة حق مبدئي للفلسطينيين، بالإضافة إلى التعويض عن الخسائر الناتجة من حربي 1967 و1948 لكن بشرط اعتراف الجانب الفلسطيني بأن العودة كما نص عليها القرار (194) صارت أمراً غير عملي، وكذلك جرت الإشارة إلى تأليف لجنة دولية للإشراف على تأهيل اللاجئين ودمجهم حيث يكونون.

مشروع سري نسيبة وعامي إيالون: استضافت وزارة الخارجية اليونانية عام 2002 مباحثات بين الجانب الفلسطيني ممثلاً بسري نسيبة مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الجانب الإسرائيلي عامي إيالون الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي في «إسرائيل»، وحضرها إلى جانب هؤلاء مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي

خافيير سولانا، ونجم عن اللقاء وضع وثيقة حملت أسماء الحاضرين عرفت باسم وثيقة نسيبة أيالون، وأهم ما ورد فيها إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على أجزاء من الضفة وغزة، وإسقاط حق عودة اللاجئين وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم، والبحث عن أماكن لإيواء اللاجئين بتوطينهم في مكان إقامتهم أو في بلد ثالث أو بعودة محدودة لمن يتاح لهم العودة إلى الدولة الفلسطينية.

مشروع يوسي بيلين ووثيقة جنيف: أعلن يوسي بيلين برفقة ياسر عبد ربه تصوراً للحل النهائي لإشكالية اللاجئين عام 2003، من خلال وثيقة جنيف التي اعتبر أنها ستكون مرجعاً مهماً للمفاوضين السياسيين حول الحل النهائي. ومن ضمن ما تناولته الوثيقة أن تحل هيئة دوليّة جديدة محل وكالة غوث اللاجئين، وإعادة تأهيل اللاجئين واستيعابهم في دول إقامتهم وأمكنتهم.

يوسي بيلين برفقة ياسر عبد ربه

وثيقة إكس آن بروفانس: وثيقة إسرائيلية فلسطينية وقعها عن الجانب الفلسطيني المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية صائب بامية، وعن الجانب الصهيوني البروفيسور أرييه أرنون في مكتب الجنرال عاموس جلعاد، حيث عرض الاثنان ملفاً ضخماً يتضمن اقتراحات لحلول سياسية-اقتصادية لقضيتي اللاجئين الفلسطينيين والقدس، واقترحت حلاً لمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين، يتمثل في إسقاط هذا الحق مقابل التعويض. وبحسب الوثيقة، تراوحت تكلفة حل مسألة العودة بين 55 و85 مليار دولار. ومن بين ما تقترحه الوثيقة، توطين نسبة من اللاجئين في الأماكن التي يكونون فيها حالياً مع تلقيهم تعويضات مالية.

الجنرال عاموس جلعاد

خامساً: اللاجئون وعملية التسوية

اللاجئون الفلسطينيون في ظل مفاوضات السلام

تمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر ولب الصراع مع الكيان الصهيوني الذي أعلن عبر حكوماته المتتالية الحرب العسكرية الشاملة على الفلسطينيين، وعمل على طمس هُويتهم ومسحهم عن الخريطة السياسية في العالم، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، فلجأ إلى تحقيق ذلك عبر المفاوضات والمشاريع التصفوية.

اللاجئون واتفاق إعلان المبادئ «أوسلو»:

انطلقت عملية السلام في مؤتمر مدريد بتاريخ 30 تشرين الأول عام 1991، وأدت إلى توقيع اتفاق السلام الذي أطلق عليه إعلان المبادئ في البيت الأبيض بواشنطن يوم 13 أيلول 1993. واستناداً إلى إعلان المبادئ، يعدّ قرار مجلس الأمن 242 الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967، وقرار 338 الصادر بتاريخ 22 تشرين الأول 1973 مرجعية عملية السلام. لقد اقتصر إعلان المبادئ الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق بتأجيل مناقشة وتداول قضية اللاجئين وغيرها من القضايا الحيوية إلى مفاوضات الحل النهائي [1].

وبالتالي ووفقاً لهذا الاتفاق، ستناقش قضية اللاجئين وتُداول عبر مسارين هما:

- مسار المفاوضات المتعددة (لجنة اللاجئين المتعددة التي ترأسها كندا).
- المسار التفاوضي الثنائي.

---

1 - طلال ناجي فلسطين ونهج التسوية – خطوات في المجهول ط - 1 دار إلى الأمام للدراسات والتوثيق والنشر- 2009 م – ص 268 .

اللاجئون والنازحون وفق الاتفاق الإسرائيلي- الأردني

وُقع الاتفاق الإسرائيلي الأردني في 26 تشرين الأول 1994، وجاءت المادة الثامنة منه على موضوع اللاجئين والنازحين حيث نصت على:

- اعتراف الطرفين بالمشكلات البشرية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

- اعتراف من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بنحو كامل على الصعيد الثنائي، ويسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، بمقتضى أحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما يأتي:

- بقدر تعلق الأمر بالنازحين، ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

- في ما يتعلق باللاجئين:

1 - من ضمن إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

2 - من خلال إجراء حوار ثنائي أو غير ذلك، يكون ضمن إطار يتفق عليه، ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

3 - من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم [1].

المفاوضات المتعددة: مجموعة عمل اللاجئين

بدأت المفاوضات المتعددة التي ترأسها كندا أعمالها في أيار 1992، وركزت في تداولها على المشاريع الإنسانية؛ بهدف تحسين الظروف المعيشية للاجئين[2]، وتجاهلت القرار 194 أساساً لحل قضية اللاجئين. وتقدم لجنة اللاجئين نفسها عملياً بأنها آلية للحوار باجتماعات تنسيق تشارك فيها أكثر من 40 دولة لتحقيق [3]:

---

1 - (قيس عبد الكريم وفهد سليمان وآخرون) شرم الشيخ .. اللاجئون .. الحل الدائم – ط 1المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين– شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر – 2000 – اللاجئون وحق العودة – ملاحق – ملحق رقم 3 ص 209 .

2 - (قيس عبد الكريم وفهد سليمان وآخرون) شرم الشيخ .. اللاجئون .. الحل الدائم – المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - مرجع سابق – ص 93.

3 - زكريا الآغا قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفاوضات السلام 27/ 6 / 2006 م موقع المجموعة 194 على الشبكة العنكبوتية. www.group194.net.

- تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية لتجمعات اللاجئين بالتعاون معهم ومع الدول المضيفة.
- دعم حل سلمي عبر توفير مقومات التأهيل والتوطين حيثما يتفق عليه.

وهذا يبين أن عمل المفاوضات المتعددة هو التأهيل الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير مقومات التوطين، لا إيجاد آلية لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم طبقاً للقرار 194.

ولم تحقق المفاوضات المتعددة أي إنجاز على الصعيد السياسي؛ وذلك لوجود خلافات حادة بين الطرف الفلسطيني والأطراف العربية من جهة، والطرف الإسرائيلي من جهة أخرى، ونتيجة لهذه الخلافات المتباينة والحادة جرت بلورة سبع أفكار من قبلها لتتمحور نقاشاتها ومداولاتها حولها، تتمثل في:

1- قاعدة المعلومات: وترعاها النرويج، حيث أجرى مركز فافو للدراسات عدة دراسات ترصد المؤشرات الإحصائية للاجئين في العديد من المجالات؛ وذلك بهدف توفير المعطيات اللازمة لصانعي القرار السياسي عندما يتطلب الأمر ذلك.

2- الصحة العامة: وترعاها إيطاليا، وقامت بمجهودات ملحوظة في مساعدة الجانب الفلسطيني في هذا المجال.

3- رفاه الطفل: وترعاها السويد.

4- التدريب المهني وخلق فرص عمل: وترعاها الولايات المتحدة الأمريكية.

5- تنمية الموارد البشرية: وهي على صلة وثيقة بالفكرة الرابعة السابقة، وترعاها أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية.

6- البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية: وترعاها المجموعة الأوروبية، وقامت بعدة محاولات للمقارنة بين ما هو موجود وما هو مطلوب؛ بهدف التمهيد لجسر الهوة.

7- لَمّ شمل العائلات: وترعاها فرنسا، وهي الفكرة الوحيدة التي تمخضت عنها منجزات ملموسة، وكان من أهمها إعلان استعداد «إسرائيل» في الجولة الرابعة في تونس بشهر تشرين الأول عام 1993 قَبُول 2000 حالة لَمّ شمل سنوياً. وفي إطار متابعة هذه المسألة، عقدت عدة اجتماعات وسيطة في باريس وتونس لتحديد مفهوم العائلة، وصولاً إلى معايير تعالج على أساسها طلبات لَمّ الشمل، ولكن «إسرائيل» ما تزال تتملص من تحديد المعايير، وتفضل معالجة كل طلب على حدة، ووفقاً لمزاجها في ذلك الحين؛ ما يعني تراجعها الفعلي عن استعدادها النظري السابق حتى أوائل 1997.

المفاوضات الثنائية

على الصعيد الثنائي، بدأت مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الثامن من تشرين الثاني عام 1999م، وهي ستناقش أكثر القضايا حساسية والمتمثلة في: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وأية قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك بين الجانبين. لم تتكلل هذه المفاوضات بالنجاح؛ نتيجة التعنت الإسرائيلي في رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الـ48. وبعد عدة جولات من مفاوضات الحل النهائي، بدأت معالم الحلول الإسرائيلية المطروحة لقضايا الحل النهائي تتضح وتتبلور حول تصفية قضية اللاجئين؛ عبر إلغاء حق العودة، والتركيز على التوطين، والعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية.

مفاوضات كامب ديفيد الثانية[1]

ياسر عرفات وبيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك

عقد لقاء قمة كامب ديفيد الثانية في 11 - 25 تموز 2000 الذي جمع ياسر عرفات ورئيس الوزراء الصهيوني أيهود باراك بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. ولقد عقد الرئيس الأمريكي عدة لقاءات مع الجانب الفلسطيني والإسرائيلي -كل منهما على حدة- لوضع حل وسط يتوافق مع الطرفين، ولقد وصفت هذه المفاوضات بالمعقدة؛ نظراً إلى تعنت الإسرائيلي ورفضه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها الشرعية الدولية، وعدم التجاوب مع مقتضيات الحل النهائي.

مفاوضات طابا[2]

«في ظل الأجواء المشحونة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وما رافق ذلك من اندلاع انتفاضة الأقصى، وما نجم عن ذلك من تدهور في الأوضاع الأمنية والسياسية الذي أنذر بانهيار عملية السلام برمتها، ظهرت المساعي الدولية والدبلوماسية لوضع حد لهذا التدهور التي كان من نتائجها المفاوضات التي عقدت بين الطرفين في طابا. واستناداً إلى الوثيقة غير الرسمية للاتحاد الأوروبي التي أعدّها ممثله الخاص لمسيرة السلام في الشرق الأوسط ميغال موراتينوس، وطاقمه بعد التشاور مع الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين كانوا في طابا في كانون

---

1 - طلال ناجي فلسطين ونهج التسوية – خطوات في المجهول – مرجع سابق – ص 41 - 43 .

2 - زكريا الآغا قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفاوضات السلام – مرجع سابق .

الثاني 2001، أعلن كلا الطرفين في أثناء تداولهما أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي القضية المركزية في علاقات الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن الحل العادل لقضية اللاجئين حسب قرار مجلس الأمن 242 يجب أن يقود إلى تطبيق القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن الطرف الإسرائيلي قدم تفسيراً لحق العودة الذي يتطرق إليه القرار 194 في إطار إحدى الخطط الآتية:

- الرجوع والعودة للوطن: (لإسرائيل، للمنطقة التي ستسلم للفلسطينيين في إطار مبادلة الأراضي، للدولة الفلسطينية).
- إعادة التأهيل والتوطين: ويكون التأهيل في دولة مضيفة، أما التوطين فسيكون في دولة ثالثة.
- ويرى الجانب الإسرائيلي أن تمنح الأفضلية في كل هذه الخطط للسكان الفلسطينيين في لبنان،

فيما أكد الجانب الفلسطيني أن الخطط المذكورة ستكون خاضعة لاختيار اللاجئين الحر، وألا يمس حقهم في العودة إلى منازلهم حسب تفسيرهم القرار 194.

أما بخصوص التعويض، فقد اتفق الطرفان على ضرورة إنشاء لجنة وصندوق دوليين، لمعالجة قضية اللاجئين بمظاهرها المختلفة، واتفقا على إعطاء اللاجئين تعويضاً بمبلغ صغير من خلال إجراءات مختصرة. ورأى الطرفان أيضاً أن مطالب التعويض عن فقدان الأملاك التي لا تزيد على مبلغ معين ستبحث هي أيضاً في مجريات مختصرة. كذلك كان الاتفاق على دفع «إسرائيل» مبلغاً شاملاً أو مبلغاً يتّفق عليه ويسلم للصندوق الدولي. أما فيما يتعلق بوكالة الغوث، فاتفق الطرفان على وقف عمل الوكالة بالتدريج وفقاً لجدول زمني متفق عليه لخمس سنوات، وأضاف الطرف الفلسطيني تعديلاً يتيح تمديد هذه الفترة؛ لضمان بنود الاتفاق الأخرى المتعلقة.

وبخصوص تعويض اليهود، طلب الطرف الإسرائيلي أن تقوم الدول العربية بالاعتراف بمسألة التعويض للاجئين اليهود السابقين، معترفاً بأن هذه ليست مسؤولية فلسطينية أو مسألة ثنائية، إلا أن الجانب الفلسطيني قال إن هذه المسألة لا تتعلق بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.

استنتاجات هامة

يتضح من خلال العرض السابق:

الحكومة الإسرائيلية ترفض التعامل مع قضية اللاجئين على قاعدة القرار 194، وترفض الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الـ48 التي طردوا منها، ولن تجد في جَعْبتها وبرامجها السياسية سوى التوطين في الدول العربية المقيمين فيها، وعودة محدودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية. وهذا الموقف المتعنت كان سبباً في فشل كافة الجولات التفاوضية بين الطرفين، وجعل هذه المفاوضات عقيمة لن تؤدي إلى أية نتائج إيجابية.

- عدم وجود قوة رادعة تضغط على الحكومة الإسرائيلية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.
- الانحياز الأمريكي السافر إلى الإسرائيليين، وتبنيه كافة الأفكار الإسرائيلية الذي دفع الحكومة الإسرائيلية إلى المماطلة والمراوغة، والتنصل من تنفيذ ما أقرته الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194.

حتى لا ننسى

ما هو اتفاق أوسلو[1] ؟: هو أول اتفاق وقعه قادة م.ت.ف مع الصهاينة سنة 1993، وفيه تعترف المنظمة بما يُسمى حق «إسرائيل» في الوجود على 78 % من أرض فلسطين، وعدم اللجوء إلى الكفاح المسلح وسيلةً للتحرير، وإقامة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة والقطاع، مع إرجاء بتّ كافة القضايا الجوهرية.

- يمثل هذا الاتفاق أكبر تراجع للمشروع الوطني الفلسطيني القائم على أساس تحرير كامل فلسطين.
- يعرف الاتفاق باسم «اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي» أو باتفاق غزة أريحا أولاً.

أبرز نقاط هذا الاتفاق:

- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود في الضفة والقطاع لمدة 5 سنوات.
- تبدأ قبل نهاية العام الثالث مفاوضات الوضع النهائي للضفة وقطاع غزة؛ بحيث تؤدي إلى تسوية دائمة قائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 - 338.
- خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان إلى الاتفاق على انسحاب «إسرائيل» من غزة وأريحا، وتشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات إلى الفلسطينيين.

---

1 - طارق حمود دليل فلسطين العام – مرجع سابق – ص 59 .

- إنشاء سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع لا تشمل صلاحياتها الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي.
- لـ«إسرائيل» حق نقض أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
- أكد الاتفاق نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية للإرهاب والعنف والحفاظ على الأمن ومنع العمل المسلح ضد الكيان الصهيوني.

لقد تم إرجاء أكبر القضايا وأخطرها (اللاجئون، القدس، المستوطنات، الحدود، حق تقرير المصير وسيادة الدولة، مصادر المياه).

يمثل هذا الاتفاق خرقاً واضحاً لميثاق المنظمة، وتجاوزاً للشعب الفلسطيني وتضحياته ولدماء شهدائه، ويسمي المقاومة عنفاً.

التوزيع الجغرافي للاجئين

4

الفصل الرابع

أولاً اللاجئون الفلسطينيون داخل الخط الأخضر

ثانياً اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية

ثالثاً اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة

رابعاً اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

خامساً اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

سادساً اللاجئون الفلسطينيون في سورية

سابعاً اللاجئون الفلسطينيون في العراق

ثامناً اللاجئون الفلسطينيون في مصر

جغرافيا توزع اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين

اندلعت حرب 1948 إثر إعلان قيام الكيان الصهيوني في 15 أيار، وبدأت مع هذه الهزيمة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وانتهت الحرب باحتلال 77 % من أرض فلسطين، وتهجير 800 وأربعة آلاف لاجئ فلسطيني خارج فلسطين بعد ارتكاب 34 مجزرة، وتدمير ما يقرب من 478 قرية من أصل 585، وتهجير سكان 531 قرية [1]، بالإضافة إلى نحو ثلاثين ألفاً آخرين هجروا من قراهم إلى مناطق أخرى لا تبتعد سوى بضعة كيلومترات عنها، إلا أنهم لا يستطيعون الرجوع إليها؛ فالعصابات الصهيونية عمدت إلى تطبيق الفكر الصهيوني الذي ينفي علاقة الفلسطيني بأرضه ويعدّه عنصراً متحركاً يمكن إجلاؤه عنها [2]، بأي وقت وإلى أي مكان.

وتفيد بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني بأن عدد الفلسطينيين في العالم قدر في نهاية عام 2012 بنحو 11.5 مليون نسمة، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 4.23 ملايين في الأراضي الفلسطينية؛ أي ما نسبته 37.7 % من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، و نحو 1.37 مليون فلسطيني داخل الكيان الصهيوني؛ أي بنسبة 12.2 %، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 4.99 ملايين فلسطيني (أي: بنسبة 44.4 %)، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 636 ألفاً؛ أي: ما نسبته 5.7 % من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

يتوزع الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية بواقع 2.6 مليون في الضفة الغربية (61.8) و1.6 مليون فرد (38.2) في قطاع غزة.

بلغت نسبة الأفراد دون الـ15 من العمر المقيمين في سورية 33.1 %، مقارنة مع 30.4 % في لبنان[3].

---

1 - مريم عيتاني ومعين مناع- تحرير محسن صالح معاناة اللاجئ الفلسطيني - ط 1 بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010 م ص 22.

2 - الياس شوفاني إسرائيل في خمسين عاما – المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس الطبعة الأولى، دار جفرا للدراسات والنشر 2002 م الجزء 3 ص 160.

3 - السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون في نهاية 2011. كانون الأول 2011.ص19.

أولاً: اللاجئون الفلسطينيون داخل الخط الأخضر

يقدر عدد من بقي بعد النكبة من الفلسطينيين داخل حدود الهدنة عام 1949 بنحو مئة وخمسين ألف عربي لم يكوّنوا شعباً متماسكاً، بل كوّنوا تجمعات سكانية متناثرة، فما بقي هو قرى وبلدات صغيرة ضعيفة اقتصادياً ومعزولة عن شعبها وأمتها، مشغولة بالبقاء وغير قادرة سياسياً وحضارياً على استيعاب التحولات الوجودية الكبرى التي عصفت بها.

ويبلغ تعداد السكان العرب الفلسطينيين في الداخل حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2012 نحو 1.5 مليون نسمة، وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة عام 1948 لعام 2010 أن نسبة الأفراد دون الـ15 من العمر قد بلغت 37.5 %، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 3.9 % [1].

من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود نحو 48.7 % من السكان بحلول نهاية عام 2020، حيث سيصل عددهم إلى 6.8 ملايين، مقابل 7.2 ملايين فلسطيني [2].

وتجدر الإشارة إلى أن ليس كل العرب الفلسطينيين الموجودين في الداخل يسكنون في قراهم، فهناك نسبة تقدر بما بين 25 – 30 % مهجرين عن قراهم رغم وجودهم داخل فلسطين [3].

---

1 – السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية 2011. كانون الأول –2011 ص 21.

2 – السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية 2011. كانون الأول 2011.ملخص تنفيذي مرجع سابق .

3 – أريج ضباغ – خوري المهجَّرون الفلسطينيّون في أرضهم: معطيات ديموغرافية – مجلة فلسطين العدد 12 – السبت 16 نيسان 2011 – السنة الأولى–على الشبكة العنكبوتية http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=600 .

ولم تتوقف مشاريع مصادرة الأراضي بحق القلة الفلسطينية التي بقيت في أرضها، والتي تعرف باسم فلسطينيي الداخل أو (فلسطينيي الـ48) فالمحاولات العديدة للسيطرة على أرضهم والتضييق عليهم ما زالت مستمرة من خلال عدة طرق ووسائل نذكر منها [1]:

- مصادرة الأراضي بحجج أمنية، ثم وضع اليد عليها.
- بذريعة المشاريع التنظيمية التي حولت القرى والبلدات العربية إلي أشبه بالـ«جيتوات»[2]. محاصرة من كافة الجهات ليس بمقدورها الاتساع حيث تم خنق القرى والبلدات العربية من خلال الطرقات الالتفافية وشبكات السكة الحديدية وخطوط الكهرباء.
- بناء المستوطنات والبلدات اليهودية وتوسيعها على حساب البلدات العربية.
- مصادرة الأراضي من خلال تحويلها إلى مناطق خضراء.
- شراء الأراضي من طريق الوسطاء (السماسرة).

لم يكتف الكيان بإزالة القرى العربية، بل عمد إلى طمس آثار هذه القرى؛ وذلك من خلال عدة أمور:

- تحريف الخرائط: قامت المؤسسة الإسرائيلية بإزالة أسماء البلدات العربية المهجرة عن الخرائط ولم تسجل على اللافتات لتحل مكانها أسماء المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية.
- تحريف الأسماء: قامت المؤسسة الإسرائيلية بتغيير أو تحريف الأسماء العربية (قرى، بلدات، شوارع، وديان ..إلخ) وفي المقابل قامت بتسميتها بالأسماء الصهيونية أو التوراتية.
- إقامة المستوطنات والتجمعات والمنشآت اليهودية مكان القرى المهجرة، وإخفاء معالمها بالكامل.
- إقامة الغابات والحدائق الوطنية لتخفي آثار القرى وركامها.

---

1 - عبد الرازق متاني طمس الاثار العربية والاسلامية في فلسطين- باحث في مركز الدراسات المعاصرة موقع فلسطينيو 48 على الشبكة العنكبوتية 09:10 27/04/2011 . http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=70759 آخر تحديث .

2 - الجيتو: قطاع من مدينة أوروبية تسكنه أقلية عرقية، أو دينية، أو مجموعة قومية. والمصطلح أصلاً يشير إلى قطاعات في المدن الأوروبية، استوطن فيها اليهود، أو أُجبروا على العيش فيها. ويطلق المصطلح على المناطق الفقيرة حيث أُجبرت الأقليات القومية على العيش فيها؛ بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

أما الوسائل التي اتبعتها المؤسسة الصهيونية لتهويد تاريخ أرض فلسطين فنجملها في النقاط الآتية:

- إزالة الآثار العربية الإسلامية وطمسها من مواقع عديدة، وخصوصاً الآثار التي تعود إلى الفترة المملوكية والعثمانية.
- انتحال التاريخ من خلال تصوير تاريخ اليهود على أنه تاريخ أرض فلسطين، أو أن اليهود كانوا العنصر والمركب الأساس في التاريخ الفلسطيني.
- إنشاء «ترسانة علمية» مجندة تسعى إلى تهويد التاريخ وتصويره وفق الرواية التوراتية، بل تحقيق هذه الرواية وتنفيذها على أرض الواقع من خلال إصدارات بحثية ومشاريع تهويدية [1].

الممارسات العنصرية الصهيونية

يعاني الفلسطينيون في الكيان الصهيوني من محاولات التفتيت والتهويد والتمييز العنصري التي دأبت عليها حكومات الاحتلال المتعاقبة في شتى المجالات كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، مقارنة مع المواطنين اليهود في الكيان الصهيوني.

إن الناظر إلى ممارسات السلطة في الكيان الصهيوني يدرك تماماً أن النهج العنصري هو السائد، وانعدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود هو مخ العلاقة بين الطرفين، ومن جملة هذه الممارسات[2]:

- هدم المنازل والبيوت العربية.
- عدم الاعتراف بقرى وتجمعات سكنية كانت قائمة قبل قيام الدولة.
- التمييز في الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية والبلدية العربية.
- التمييز في المخصصات والرفاه الاجتماعي.
- التمييز في التوظيف.
- التعامل اليومي المهين مع العرب في المطارات والمعابر وأماكن التسوق.

---

1 - عبد الرازق متاني طمس الآثار العربية والإسلامية في فلسطين - مرجع سابق .

2 - إبراهيم أبو جابر الخدمة المدنية وإسقاطاتها التربويّة والقيميّة على الشباب العربي - موقع فلسطينيو 48 على الشبكة العنكبوتية http:// www.pls48.net/?mod=articles&ID=69667 . آخر تحديث 28/03/2011 11:11.

مشاريع قوانين صهيونية عنصرية

- قانون النكبة: الحكم بالسجن 3 سنوات على كل من يحيي ذكرى النكبة.
- الحكم بالسجن عاماً واحداً على من ينشر دعوة لإلغاء قيام دولة «إسرائيل» كدولة يهودية ديمقراطية.
- كشرط للحصول على الجنسية الإسرائيلية (المواطنة)، يجب إعلان الولاء لدولة «إسرائيل» كدولة يهودية صهيونية وديمقراطية، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة حسبما يطلب، سواء أكانت خدمة عسكرية أم أي خدمة بديلة.
- مشروع تعديل قانون أساس الكنيست، بحيث يشمل إعلان أعضائه خلال أداء يمين القسم كأعضاء ووزراء صيغة تشبه هذه الجملة «إسرائيل دولة يهودية، صهيونية، ديمقراطية».
- السماح لوزير الداخلية بسحب الجنسية الإسرائيلية عن أي فرد دونما إذن من المستشار القانوني والمحاكم.
- فرض ضريبة بقيمة 1 % من إجمالي دخل كل مَن لم يؤد الخدمة العسكرية أو المدنية، حتى عمر 41 سنة.
- اقتراح قانون يشترط الخدمة العسكرية قبل الحصول على الشهادة الجامعية، يلزم كل إسرائيلي دون سن 22 الحصول على إعفاء من الجيش قبل القَبُول للدراسة الجامعية [1].

النهوض الوطني والسياسي

مُنح العرب الباقون في الداخل المواطنة الإسرائيلية بعد انتهاء الحرب، وشكلوا في تلك الأيام 124 % من المواطنين. ثم شاركوا في انتخابات الكنيست الأول عام 1949 بنسب عالية ازدادت في انتخابات عام 1951 مع استقرار الأوضاع أكثر قليلاً.

ويمكن توضيح الحراك السياسي الفلسطيني في الداخل حسب التسلسل الزمني الآتي:

- في مرحلة ما بعد النكبة، أي قبل عام 1967، قامت محاولات عدة لإقامة تنظيمات عربية كانت أهمها محاولة إقامة «حركة الأرض» التي سرعان ما حُلت كتنظيم، ومنعت حتى من تسجيل نفسها كشركة. وجرت محاولات أخرى لإقامة مؤسسات تحالفية تشمل حزبيين وغير حزبيين مُنعت هي الأخرى.

---

1 - ابراهيم ابو جابر يهودية الدولة والداخل الفلسطيني- صهيونية التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني - مدير مركز الدراسات المعاصرة – موقع فلسطينيو 48 على الشبكة العنكبوتية - http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=70993 . - آخر تحديث 04/ 05/ 2011 | 10:54 .

- وفي سبعينيات القرن العشرين بعد نشوء فئات واسعة نسبياً من المتعلمين والمثقفين، ونشوء تنظيمات طلابية، وبعد أن تبلورت قيادات وطنية من مناطق مختلفة تواصلت وتعارفت كحالة اغتراب في إطار الجامعات الإسرائيلية، وبعد نشوء بدايات طبقة وسطى من المهنيين وصغار رجال الأعمال، راحت تتولّد حركات وطنية عربية منظمة ذات خطاب قومي عربي أو وطني فلسطيني. في هذه الفترة نشأت حركات عربية ذات طابع قطري (المقصود غير محلي) مثل «اللجنة القُطرية للطلاب الثانويين العرب» عام 1974، و«اتحاد لجان الطلاب العرب في الجامعات» عام 1975، ثم «الاتحاد القُطري للطلاب العرب» عام 1976. وهي الفترة نفسها التي شهدت قيام التنظيم العربي الأهم حتى ذلك الحين، وهو «لجنة الدفاع عن الأراضي العربية».
- شهدت الساحة العربية ولادة حركات سياسية وطنية عربية مثل «حركة أبناء البلد» و«الحركة التقدمية للسلام».
- ولاحقاً نشأت تيارات سياسية عربية منظمة أكملت الطريق المنقطع للقوائم التقليدية المرتبطة بحزب العمل مثل: «الحزب العربي» من جهة، و«التجمع الوطني الديمقراطي»[1].

نشأت «الحركة الإسلامية» التي دعت إلى أسلمة الداخل الفلسطيني وإفشال مخطط «الأسرلة»، والوقوف بوجه مصادرة أوقاف المسلمين وفضح العنصرية الإسرائيلية تُجاه فلسطينيي 1948 التي أسسها الشيخ عبد الله نمر درويش، ويرأسها الآن الشيخ رائد صلاح[2].

حقائق ومعطيات

- رسمت المؤسسة الصهيونية أهدافاً تعليمية ومناهج ومضامين مدروسة (وخططاً وقوانين)، هدفها بث روح العدمية الدينية والوطنية والقومية في نفوس الأجيال الشابة في الداخل الفلسطيني، وسلخ هؤلاء من دوائر انتماءاتهم. وتندرج سياسة التجهيل هذه ضمن استراتيجية إسرائيلية قديمة -ثبت فشلها- تهدف إلى إيجاد عربي إسرائيلي هجين، يتكيّف والنظام العنصري الذي يخيّره بين «المواطنة» وانتمائه الوطني، مستغلاً الأولى ليساومه على الثانية.
- المؤسسة الصهيونية ما زالت ترفض الاعتراف بوجود مجتمع فلسطيني وتعليم عربي، وما زالت تتحدث عن وسط غير يهودي وأبناء أقليات وتعليم للعرب، وتنتهج سياسة فَرّق تسد والتقسيمات الطائفية.
- المؤسسة الصهيونية يبدو أنها غدت قلقة من منسوب الصحوة في الداخل الفلسطيني على المستوى الديني والوطني والقومي، وارتفاع أصوات من يعلن الانتماء والولاء للشعب الفلسطيني والعربي والإسلامي التي هي عبارة عن ثمرة فعاليات وجهود كل الكيانات الإسلامية والسياسية الفاعلة على الساحة.

---

1 - عزمي بشارة دراسة: هل يشكل العرب داخل الخط الأخضر حالة سياسية؟
- على الشبكة العنكبوتية: www.howiyya.com- المصدر مركز الزيتونة .

2 - ياسر زغيب فلسطينيو 1948 الهوية ، الواقع و المستقبل– ط 1 - بيروت مركز باحث للدراسات – 2004 م- ص 282 .

- قامت المؤسسة الصهيونية بتفريغ مناهج التعليم من أية إشارة إلى أي رمز يمكنه ربط العربي في البلاد بتاريخه وتقوية انتمائه الديني أو الوطني أو القومي.

- هناك محاولات حثيثة ومدروسة من قبل المؤسسة الصهيونية لـ«صهينة» جهاز التعليم، والسعي إلى طمس الهُوية الوطنية الفلسطينية، وحرمان الطلاب من تعلم الأدب الفلسطيني.

- عملت المؤسسة الصهيونية على سرقة واستغلال حجارة ومُرَكبات البيوت العربية المهجر أهلها لإنشاء وبناء المستعمرات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية.

تعتبر مدارس اليهود المتشددين وعدد التلاميذ فيها يفوق ال 500 ألف تلميذ المستوطنات «أقيمت على أنقاض قرى عربية كانت دائما أعشاشا للمجرمين ولمجموعات عربية متعطشة للدماء»

جاء في الكتب المدرسية الصهيونية في وصف العرب بانهم «مجموعات من أمة غير متحضرة

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

ت	اسم المخيم	تاريخ الإنشاء	المحافظة / الموقع	ملاحظات
1	مخيم الأمعري	1949	رام الله	معترف به من الأونروا
2	مخيم الجلزون	1949	رام الله	معترف به من الأونروا
3	مخيم الدهيشة	1949	بيت لحم	معترف به من الأونروا
4	مخيم العروب	1949	الخليل	معترف به من الأونروا
5	مخيم الفارعة	1949	نابلس	معترف به من الأونروا
6	مخيم الفوار	1949	الخليل	معترف به من الأونروا
7	مخيم بلاطة	1950	نابلس	معترف به من الأونروا
8	مخيم بيت جبرين أو «العزة»	1950	الخليل	معترف به من الأونروا
9	مخيم جنين	1953	جنين	معترف به من الأونروا
10	مخيم دير عمار	1949	رام الله	معترف به من الأونروا
11	مخيم شعفاط	1965	القدس	معترف به من الأونروا
12	مخيم طولكرم	1950	طولكرم	معترف به من الأونروا
13	مخيم عايدة	1950	بيت لحم	معترف به من الأونروا
14	مخيم عسكر	1948	نابلس	معترف به من الأونروا
15	مخيم عقبة جبر	1950	أريحا	معترف به من الأونروا
16	مخيم عين السلطان	1948	أريحا	معترف به من الأونروا
17	مخيم عين بيت الماء	1950	نابلس	معترف به من الأونروا
18	مخيم قلنديا	1949	شمال مدينة القدس	معترف به من الأونروا
19	مخيم نور شمس	1951	شرق مدينة طولكرم	معترف به من الأونروا
20	مخيم قدورة	1948	رام الله	غير معترف به من الأونروا
21	مخيم بير زيت	1948	رام الله	غير معترف به من الأونروا
22	مخيم سلواد	170	رام الله	غير معترف به من الأونروا
23	عين عريك	1948	رام الله	غير معترف به من الأونروا
24	عسكر الجديد	الثمانينيات	نابلس	غير معترف به من الأونروا

تمتد الضفة الغربية على مساحة من الأرض تبلغ 5876 كيلو متراً مربعاً [1] من مجموع مساحة فلسطين البالغة 27009 كيلومترات مربعة؛ أي نحو 20 % من مساحة فلسطين. وطبيعة أرض الضفة الغربية جبلية. يعيش في هذه المنطقة حسب بيانات المركز الفلسطيني للإحصاء في نهاية عام 2011 نحو 2614594 فلسطينياً، 29.7 % منهم لاجئون، أي نحو[2] 776854، وتفيد بيانات وكالة الغوث «أونروا» في شهر كانون الثاني من عام 2012 بأن عدد اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية يبلغ نحو 901665 لاجئاً [3].

خريطة تبين مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

لقد تمركز اللاجئون في وسط الضفة الغربية شرقي الخط الأخضر، وتعود أصولهم إلى سكان المنطقة الساحلية ومنطقة الكرمل وحيفا؛ نظرا لأنها من أقرب المناطق للضفة، وقد اختار اللاجئون هذا المكان القريب من قراهم ومدنهم ليتمكنوا من مباشرة المقاومة والتحرير والعودة.

بدايةً سكن اللاجئون تحت شجر الزيتون وفي العرائش وعانوا معاناة كبيرة من قسوة المناخ الذي تعرف به الضفة الغربية؛ لأنها منطقة جبلية شديدة البرودة في الشتاء.

قَدَّم أهالي القرى التي لجؤوا إليها المساعدة لهؤلاء اللاجئين، وقامت بعض الدول العربية بتقديم المساعدة لهم إلى أن استقر وضعهم في خمسينيات القرن العشرين مع إنشاء وكالة الغوث «أونروا» التي بدأت تقدم أعمال الإغاثة والرعاية لهم.

يسكن اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية في 19 مخيماً معترفاً به من «أونروا»، والباقون يعيشون في إطار القرية أو المدينة الفلسطينية مندمجين مع السكان. كذلك هناك خمسة مخيمات أخرى غير معترف بها من «أونروا»؛ أربعة منها في رام الله هي: قدورة وسلواد وعين عريك وبيرزيت، وواحد في منطقة نابلس هو مخيم عسكر الجديد [4].

---

1 - محسن صالح دراسات منهجية في القضية الفلسطينية – مرجع سابق – ص 70 .

2 - السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون في نهاية 2011. كانون الأول 2011.ص30 مرجع سابق .

3 - هذه الاحصائية حتى تاريخ 29 / 1 / 2012 م – الاونروا .

4 - أديب محمد زيادة أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية – كتاب مجلة العودة 2 - ط 1 بيروت دار العودة للدراسات والنشر – 2010.

مخيمات الضفة الغربية

تمتد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية على مساحة 6382 دونماً، يتوزع عليها 25 مخيماً، منها 19 مخيماً معترفاً به من "أونروا"، و6 مخيمات غير معترف بها.

المخيمات المعترف بها من "أونروا" [1]

قُسِّمت المخيمات المعترف بها من "أونروا" حسب ما ورد في اتفاقية أوسلو إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: المخيمات الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية

1 - مخيم شعفاط:

سبب التسمية: نسبة إلى قربه من قرية شعفاط.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1965 إلى الشمال من مدينة القدس.

عدد سكانه وأصولهم: 11384 لاجئاً يتحدرون من 72 قرية مهجرة من قرى مناطق القدس واللد ويافا والرملة[2].

مخيم شعفاط إلى الشمال من مدينة القدس

الخدمات المقدمة:

- 4 مدارس.
- مركز صحي واحد.

ترتبط كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكة المياه العامة والكهرباء.

1 - الإحصائيات الواردة في هذا الشق من الكتاب جاءت حسب الأرقام الصادرة عن الأونروا لغاية الربع الثالث 2009 .

2 - أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية – مرجع سابق.

ثانيا: المخيمات الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية والفلسطينية

1 - مخيم العروب

سبب التسمية: نسبة إلى عين ماء اسمها العروب أو قرية العروب.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 على بعد 15 كم جنوبي بيت لحم على الطريق الرئيسة بين مدينة بيت لحم والخليل في منطقة تسمى وادي الصقيع. وهذا المخيم محاصر من قوات الاحتلال بالمراكز العسكرية؛ نتيجة المقاومة الفلسطينية التي تنبع منه.

عدد سكانه وأصولهم: 10757 لاجئاً، يتحدرون من لاجئي 71 قرية من قرى اللد والرملة والخليل وغزة.

الخدمات المقدمة:

- أربع مدارس بنين وبنات تشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

- عيادة ومركز صحي ومركز تغذية. مرتبط بالبنية التحتية لشبكة الكهرباء في بلدية القدس، أما المياه فمن أنابيب من منطقة تفوح.

2 - مخيم قلنديا

سبب التسمية: نسبة إلى مطار قلنديا الذي كان يستخدمه البريطانيون في فترة الانتداب البريطاني، وبعدهم استخدمه الأردنيون عند إدارتهم الضفة الغربية، وتستخدمه حكومة الاحتلال الصهيوني، وتهبط فيه الطائرات الخفيفة وبعض شركات الطيران المحلية.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 إلى الشمال من مدينة القدس.

عدد سكانه وأصولهم: 11335 لاجئاً يتحدرون من 74 قرية تابعة لمناطق: اللد والرملة وحيفا والقدس والخليل، بعض سكانه يحملون البطاقة الزرقاء الإسرائيلية، ولكنهم لا يعدون مواطنين، بل مقيمون؛ فلا يحق لهم الانتخاب أو التصويت.

الخدمات المقدمة:

- أربع مدارس.

- مركز صحي واحد تابع لـ"أونروا"، وخمسة مراكز صحية خاصة.

مرتبط بالبنية التحتية لشبكة الكهرباء والمياه العامة، كذلك معظم المنازل متصلة بنظام الصرف الصحي.

2 - مخيم الفوار

سبب التسمية: نسبة إلى 7 عيون ماء / فار الماء.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 على بعد 10 كم جنوبي مدينة الخليل.

عدد سكانه وأصولهم: 8391 لاجئاً، يتحدرون من لاجئي 47 قرية من قرى الخليل وغزة وبئر السبع.

الخدمات المقدمة:

- أربع مدارس.
- خمسة مراكز صحية.

المخيم مرتبط بالبنية التحتية للكهرباء والمياه العامة القطرية الفلسطينية.

3 - مخيم الجلزون

سبب التسمية: عين أو وادي الجلزون.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 على مسافة 7 كم شمالي مدينة رام الله.

عدد سكانه وأصولهم: 11636 لاجئاً، يتحدرون من لاجئي 45 قرية من قرى الرملة واللد.

الخدمات المقدمة:

- مدرسة ابتدائية للذكور، ومدرسة ابتدائية للإناث.
- ثلاثة مراكز صحية، واحد منها تابع لـ"أونروا".

مرتبط بشبكة المياه والكهرباء العامة التابعة لبلدية رام الله.

4 - مخيم دير عمار

سبب التسمية: لوقوعه بالقرب من قرية دير عمار.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 إلى الشمال الغربي لمدينة رام الله.

عدد سكانه وأصولهم: 2455 لاجئاً يتحدرون من 17 قرية من كافة مناطق فلسطين التاريخية، وتحديداً الرملة واللد ويافا.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان.
- مركز صحي واحد تابع لـ"أونروا".

مرتبط بالبنية التحتية للمياه والكهرباء العامة القطرية الفلسطينية ولكن يعاني من عدم وجود نظام للصرف الصحي.

ثالثاً: المخيمات الواقعة تحت السيطرة التامة للسلطة الفلسطينية

1 - مخيم عايدة

سنة التأسيس والموقع: 1950 بين بيت لحم وبيت جالا.

عدد سكانه وأصولهم: 4933 يتحدرون من 20 قرية من قرى غربي القدس والخليل.

الخدمات المقدمة:

- مدرسة واحدة للبنات تعمل بنظام الفترة الواحدة، أما البنين فهم يدرسون في مدارس بيت جالا.
- وحدة علاج طبيعي طارئ واحدة.

المخيم مرتبط على نحو كامل بشبكة الكهرباء والمياه التابعة للبلدية.

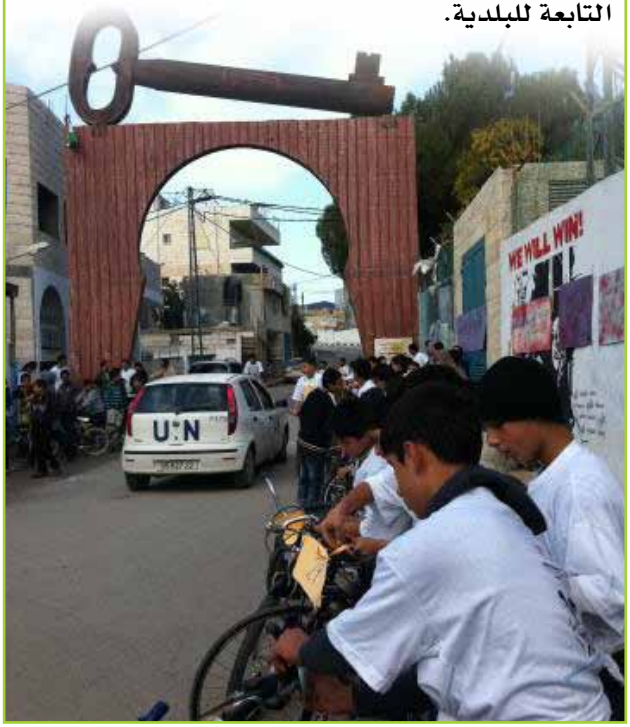

2 - مخيم الفارعة

سبب التسمية: قربه من عين الفارعة، أو نسبةً إلى أم الحجاج بن يوسف الثقفي "فارعة" التي توضأت من هذه العين.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 على مسافة 17 كم شمال شرقي مدينة نابلس.

عدد سكانه وأصولهم: 7886 لاجئاً يتحدرون من 84 قرية من قرى شمالي يافا وشرقها.

الخدمات المقدمة:

- أربع مدارس ابتدائية وإعدادية.
- ثلاثة مراكز صحية، واحد منها لـ"أونروا".

الكهرباء من الشبكة القطرية الفلسطينية والمياه تقوم وكالة "أونروا" بتأمينها.

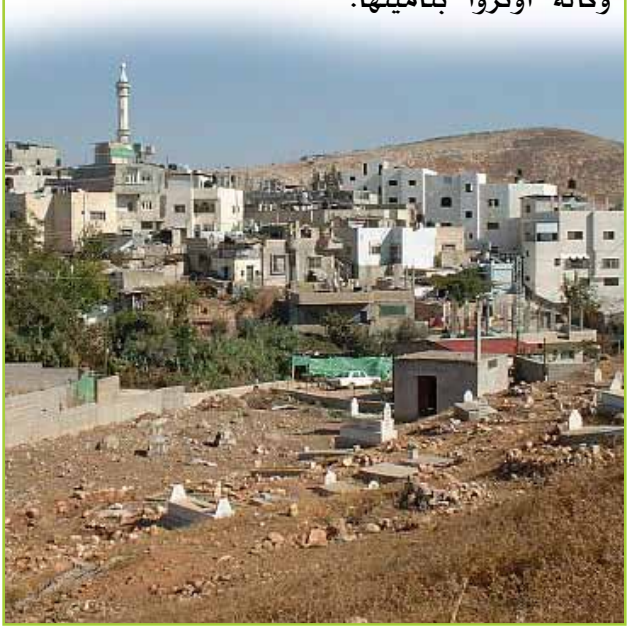

3 - مخيم جنين

سبب التسمية: نسبة إلى مدينة جنين، وهو مخيم الصمود والبطولة.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1953 إلى الغرب من مدينة جنين.

عدد سكانه وأصولهم: 16719 لاجئاً يتحدرون من 90 قرية من قرى حيفا وجبال الكرمل.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان.
- مركز صحي واحد، بالإضافة إلى وحدة علاج طبيعي واحدة.

تتصل كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكتي الكهرباء والماء العامة التابعة لبلدية جنين.

4 - مخيم عسكر

سبب التسمية: جبل عسكر/ قرية عسكر.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1948 إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس.

عدد سكانه وأصولهم: 16565 لاجئاً يتحدرون من 100 قرية من قرى اللد وحيفا ويافا.

الخدمات المقدمة:

- ثلاث مدارس.
- مركز صحي واحد تابع لـ"أونروا".

ترتبط كافة المنازل في المخيم بالبنية التحتية للكهرباء والمياه العامة.

نابلس: منظر عام للشارع الرئيسي في مخيم عسكر القديم

5 - مخيم بلاطة

سبب التسمية: عين ماء تنبع من أسفل بلاطة، أو نسبة إلى شجرة بلوط كانت بالقرب من النبع.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1950 إلى الجنوب الغربي لمدينة نابلس.

عدد سكانه وأصولهم: 24124 لاجئاً يتحدرون من لاجئي 111 قرية من قرى اللد والرملة ويافا، والكثير منهم من أصول بدوية، ويعد أكبر مخيم في مخيمات الضفة الغربية.

الخدمات المقدمة:

- أربع مدارس.
- مركز صحي واحد تابع للوكالة، و8 مراكز أخرى.

ترتبط كافة المنازل في المخيم بالبنية التحتية للمياه والكهرباء التابعة لبلدية نابلس.

مخيّم بلاطه-نابلس: مسجد عباد الرحمن

6 - مخيم الأمعري

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 إلى الجنوب الغربي لمدينة رام الله.

عدد سكانه وأصولهم: 10891 لاجئاً يتحدرون من 63 قرية مهجرة من قرى اللد ويافا والرملة ودير طريف وبيت دجن.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان.
- مركز صحي واحد تابع لـ"أونروا"، بالإضافة إلى وحدة علاج طبيعي واحدة.

يرتبط المخيم على نحو كامل بشبكتي الماء والكهرباء التابعتين البلدية لمدينة رام الله.

مخيم الأمعري يعانق قصص نازحي اللد والرملة وفجة وبيت دجن

7 - مخيم طولكرم

سبب التسمية: نسبة لمدينة طولكرم.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1950، يقع ملاصقاً لمدينة طولكرم.

عدد سكانه وأصولهم: 19034 لاجئاً يتحدرون من 106 قرى من قرى حيفا ويافا وقيساريا.

الخدمات المقدمة:

- خمس مدارس.
- مركز صحي واحد.

ترتبط كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكة المياه والكهرباء العامة.

مخيّم طولكرم-طولكرم: منظر عام من جانب ذنابة

8 - مخيم الدهيشة

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1949 على بعد 3 كم جنوبي بيت لحم.

عدد سكانه وأصولهم: 13368 لاجئاً يتحدرون من 79 قرية غربي القدس والخليل.

الخدمات المقدمة:

- أربع مدارس بنين وبنات للمرحلتين الابتدائية والإعدادية.

- 3 مراكز صحية، واحدة منها للوكالة.

مرتبط بشبكة المياه والكهرباء العامة التابعة لبلدية بيت لحم.

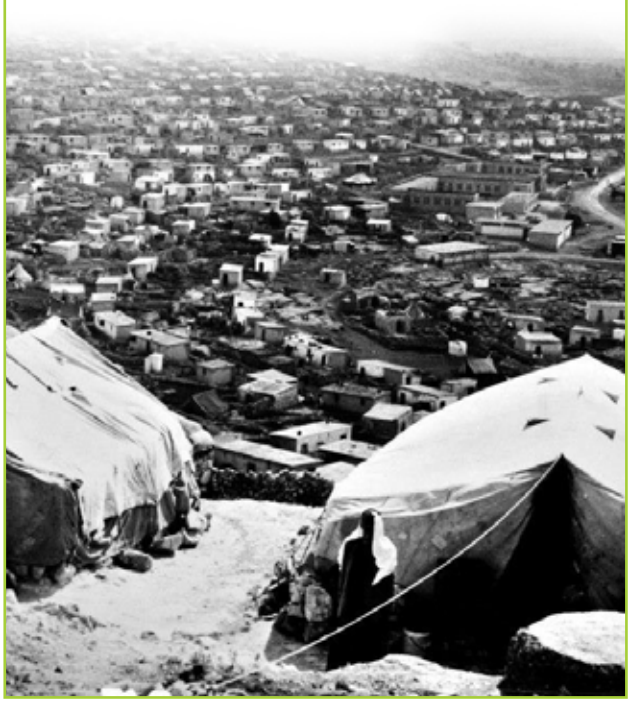

9 - مخيم بيت جبرين

سبب التسمية: نسبة إلى أغلبية سكانه الذين يتحدرون من عائلة العزة وقرية بيت جبرين المهجرة في قضاء الخليل وهي منطقة أثرية معروفة.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1950 إلى الجنوب من مدينة بيت لحم.

عدد سكانه وأصولهم: 2149 لاجئاً، يتحدرون من 20 قرية من القرى المدمرة لبيت جبرين التي تقع على التلال الغربية لمدينة الخليل.

الخدمات المقدمة:

- يتعلم الطلاب في مخيمي عايدة والدهيشة.

- يستخدمون المراكز الصحية في مخيم الدهيشة.

مرتبط بالبنية التحتية للكهرباء والمياه العامة القطرية الفلسطينية.

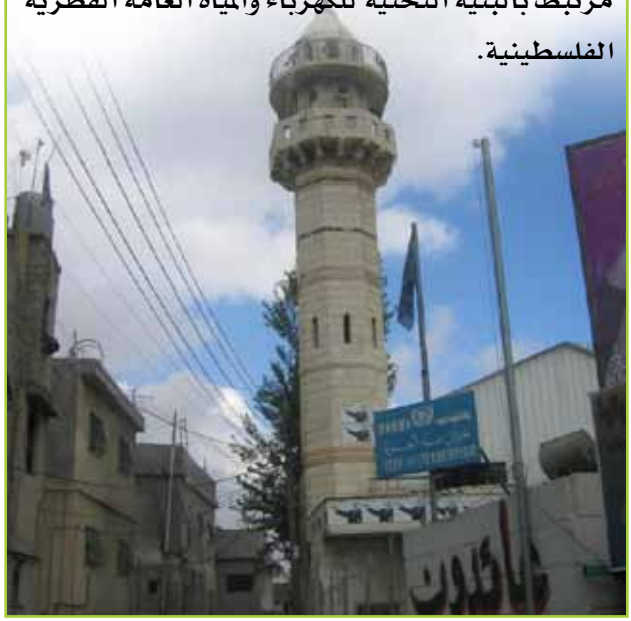

10 - مخيم عين السلطان

سبب التسمية: نسبة إلى نبع عين السلطان القريب من المخيم.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1948 إلى الغرب من مدينة أريحا.

عدد سكانه وأصولهم: 2028 لاجئاً يتحدرون من 44 قرية من كافة مناطق فلسطين التاريخية.

الخدمات المقدمة:

- مدرسة واحدة.
- مركز صحي واحد.

زُوِّد بالمياه من خلال ضخها من عين السلطان.

أريحا: نبع عين السلطان

11 - مخيم نور شمس

سبب التسمية: نسبة إلى معتقل إنجليزي لأصحاب الأحكام العالية، كان مكشوفا طوال اليوم لأشعة الشمس.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1951 على 3 كم شرقي مدينة طولكرم.

عدد سكانه وأصولهم: 9516 لاجئاً يتحدرون من 59 قرية من قرى حيفا، وخصوصاً من قرية اجزم.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان.
- مركز صحي واحد.

ترتبط كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكة المياه العامة والكهرباء، وهي أيضاً متصلة بنظام الصرف الصحي التابع للبلدية.

مخيم نور شمس : مسجد أبو بكر الصديق

12 - مخيم رقم واحد «عين الماء»

سبب التسمية: نسبة إلى عين بيت الماء، أو لأنه أول مخيم أنشئ في الضفة الغربية، وهناك روايات عن أن هذا المكان كان موقعاً توراتياً.

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1950 إلى الشمال الشرقي لمدينة نابلس.

عدد سكانه وأصولهم: 6941 لاجئاً يتحدرون من 60 قرية من قرى عكا وحيفا ويافا واللد ويازور.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان.
- مركز صحي واحد تابع لـ"أونروا"، وهناك مركز صحي آخر، بالإضافة إلى وحدة علاج طبيعي واحدة.

والمخيم مرتبط بالبنية التحتية للكهرباء والمياه العامة القطرية.

13 - مخيم عقبة جبر

سنة التأسيس والموقع: تأسس عام 1950 إلى الجنوب الغربي لمدينة أريحا.

عدد سكانه وأصولهم: 6736 لاجئاً، يتحدرون من 81 قرية من شمال حيفا وغزة والخليل.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان.
- مركز صحي واحد تابع لـ"أونروا".

مرتبط بشركة المياه الإسرائيلية لتزويده بالمياه من بحيرة طبريا.

رابعاً : المخيمات غير المعترف بها من "أونروا"

تتلقى هذه المخيمات خدماتها بالتنسيق مع المجالس القروية أو البلدية القريبة منها، بالإضافة إلى بعض الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث في الجانب الصحي والتعليمي.

1 - مخيم عين عريك

سبب التسمية: نسبة إلى قرية عين عريك القريبة.

سنة التأسيس والموقع: 1948 ويقع 10 كم غربي مدينة رام الله.

عدد سكانه وأصولهم: 450 نسمة يتحدرون من الرملة واللد ويافا.

الجهة المشرفة عليه: غير معترف به من "أونروا"، وتشرف عليه السلطة الفلسطينية و"أونروا" على قسم منه.

الخدمات المقدمة:

- مدرستان تابعتان للكنيسة.
- عيادة صحية واحدة.

ترتبط كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكة المياه العامة والكهرباء.

2 - مخيم قدورة

سبب التسمية: غير معروف سبب التسمية، ويعد حياً من أحياء رام الله.

سنة التأسيس والموقع: 1948 ويقع في مدينة رام الله.

عدد سكانه وأصولهم: 1208 من الرملة واللد وبيت نبالا ولفتا وأبو غوش والقباب ويافا وسلمة.

الجهة المشرفة عليه: غير معترف به من "أونروا"، وتشرف عليه السلطة الفلسطينية و"أونروا" على قسم منه.

الخدمات المقدمة:

- عيادة صحية واحدة.

ترتبط كافة المساكن بالبنية التحتية لشبكة المياه والكهرباء العامة، وقد سمحوا لأهل المخيم بالبناء العمراني الأفقي لأغراض التوسع.

3 - مخيم سلواد (مخيم غزة)

يقع بالقرب من بلدة سلواد على بعد نحو 20 كيلومتراً من رام الله. وهو حديث النشأة نسبياً؛ فقد أسسته عام 1970 سلطات الاحتلال لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات قطاع غزة، ويرغبون في الانتقال للعيش في الضفة الغربية. أقيمت فيه مجموعة من الوحدات السكنية (نحو 50 شقة) وكل شقة تحتوي على غرفتين ومطبخ صغير.

يعاني المخيم مشاكل ضيق الغرف السكنية، وعدم توافر وسائل صحية لتصريف المياه، فضلاً عن أن المخيم لا يتلقى أي خدمات من أي جهة، ولا يخضع لرعاية وكالة الغوث، ولا تتوافر فيه الخدمات والمرافق العامة. المدرسة الوحيدة التي يدرس فيها الطلاب موجودة في بلدة سلواد، وتبعد عنه 3 كم، ويذهب الطلاب سيراً على الأقدام، ولا يوجد في المخيم شبكة للمجاري.

4 - مخيم بيرزيت (السقايف)

تأسس المخيم عام 1948م في بلدة بير زيت على مساحة 23 دونماً، ويتكون من خمسة وأربعين منزلاً مستقلاً.

يحتوي على 65 شقة سكنية، يوجد فيها نحو 230 لاجئاً ليس أكثر، ويتحدر اللاجئون الفلسطينيون في المخيم من 8 مدن وقرى فلسطينية سلبت وهاجر أهلها في عام 1948، وهي: اللد، بيت نبالا، كفرعانة، العباسية، سلمة، المسمية، قولية، بيت جبرين.

إنّ عدم اعتراف وكالة الغوث به مخيماً، وعدم إدراجه كذلك في وزارات السلطة الفلسطينية ودوائرها أديا إلى وجود صعوبة في تحديد البيانات المتعلقة بأعداد السكان وأصولهم.

الخدمات المقدمة:

- في المخيم مدرسة ابتدائية يتلقى الطلاب تعليمهم الابتدائي فيها، أما بقية المراحل التعليمية (الإعدادية والثانوية) فإنها تتم في مدارس بلدة بيرزيت.

يرتبط المخيم بشبكات الماء والكهرباء والمجاري والمنافع العامة، ببلدية بيرزيت.

5 - مخيم عسكر الجديد

يقع شرقي مدينة نابلس على مساحة كيلومتر مربع واحد يتوزع عليها نحو 7000 لاجئ، فقد تأسس منذ نحو 30 عاماً، على بعد 100 متر من مخيم عسكر القديم؛ بسبب عدم القدرة على استيعاب الزيادة السكانية الطبيعية للسكان.

يعاني أهل المخيم من ضيق المساحة التي أدت إلى البناء العشوائي، فمعظم المباني متلاصقة ومتراصة؛ ما يمنع دخول أشعة الشمس إلى داخل هذه المنازل، ويعانون كذلك من تراجع الخدمات الأساسية داخل المخيم.

الخدمات المقدمة:

في المخيم مركز خدمات أسسه أبناء المخيم يقوم بإزالة النفايات ويُجري الإصلاحات اللازمة في معظم الأحيان، ولولا وجود هذا المركز لكان المخيم كتلة من النفايات. كذلك يدير هذا المركز أمور الصحة ويقدم بعض التسهيلات لخدمة أبناء المخيم حسب قدرته وطاقته.

حقائق ومعطيات

- يتحدر اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية من 409 قرى مهجرة عام 1948 [1].
- تشير نتائج المسح إلى أن نسبة العاطلين من العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول 2010 بلغت في الضفة الغربية 16.5 %، وبلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال عام 2007 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 23.6 % في الضفة الغربية، في حين أن 47.2 % من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، كما تبين أن نحو 13.9 % من أسر الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تعاني من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة، أما على مستوى الدخل فقد تبين أن نحو 37.3 % من الأسر يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الشديد[2].
- تنتشر في بعض المخيمات بعض الظواهر غير الصحية مثل انتشار عمالة الأطفال والانفلات الأمني وانتشار السرقة والتسرب التعليمي والإحباط النفسي...
- ما تزال معدلات عدد الأطباء والممرضين وغيرها من المهن الطبية نسبة إلى عدد السكان متدنية. في عام 2008، كان عدد الأطباء المسجلين لدى نقابة الأطباء في الضفة الغربية 2941، بمعدل 0.8 طبيب، و1.5 ممرض/ة، و0.16 % قابلة قانونية لكل 1000 من السكان.
- تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى أنّ عدد المستشفيات قد ارتفع من 37 مستشفى، بسعة 2886 سريراً عام 1996 إلى 76 مستشفى عام 2008، بواقع 52 في الضفة الغربية، و24 في قطاع غزة.

---

1 - أديب محمد زيادة أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية – كتاب مجلة العودة 2 - مرجع سابق - ص 140 .

2 - زينب عودة إحصائية الفلسطينيين في الضفة والقطاع - 8 تموز (يوليو) 2010– موقع فلسطين على الشبكة العنكبوتية http://www. falasteen.com/spip.php?article184 .

بلغ عدد شهداء انتفاضة الأقصى 5901 شهيد، خلال الفترة ما بين 29 /9/ 2000 و31 / 12 /2008، منهم 5569 من الذكور و332 من الإناث. وبلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية 2162 شهيداً، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى وحالات الإعاقة.

وتشير بيانات المسوح الصحية ودراسات الحالة التغذوية إلى تدهور هذه الأخيرة عند الأطفال، وخصوصاً دون الخامسة من العمر الذين يعانون من سوء التغذية المزمن. فقد ارتفعت نسبة هؤلاء من 7.2 % عام 1996 إلى 7.5 % عام 2000، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 9.0 % عام 2002، ثم 9.9 % عام 2004، و10.2 % عام 2006؛ نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المستمرة [1].

يبلغ عدد المدارس في الضفة الغربية 279 مدرسة تابعة لـ«أونروا»، وفيها نحو 250 ألف طالب وطالبة [2].

بلغت نسبة التسرب الدراسي بين الطلاب 20 %؛ نتيجة الاكتظاظ في الصفوف، حيث إنه يوضع 40 طالباً في كل صف، بالإضافة إلى عدم كفاية المرافق التابعة للمدارس...

تبلغ نسبة الطلبة اللاجئين في الضفة الغربية الذين يدرسون في مدارس وكالة الغوث 39 % فقط من مجموع الطلبة اللاجئين، بينما تغطي الحكومة 49 %. أما النسبة الباقية 12 % فتتلقى تعليمها في المدارس الخاصة.

ازداد عدد طلبة المرحلة الأساسية في مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية بنسبة 17 % وفقاً للمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين 1997 - 2007م.

انخفضت معدلات الأمية في الفئة العمرية (15 - 29) سنة بين الأعوام 1997 - 2004م، فحسب البيانات التي خرج بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2004م لواقع الشباب من زاوية معرفة القراءة والكتابة، انخفضت نسبة الأمية من 3.3 % في عموم الضفة والقطاع إلى 1.1 % فقط. أما المخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م فقد كانت نسبة الأمية سنة1997م 2.6 %، حيث انخفضت في عام 2004م إلى 0.9 % فقط.

---

1 - مصطفى خواجة دراسات وتقارير مختارة - دراسة: الضفة والقطاع بين 1990 و 2010 - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – على الشبكة العنكبوتية http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=133652 .

2 - موقع الأونروا على الشبكة العنكبوتية www.unrwa.org

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة

وصل إلى قطاع غزة -الشريط الساحلي الضيق من فلسطين- عقب نكبة فلسطين 1948 نحو 200 ألف لاجئ لينضموا إلى نحو 80 ألف مواطن كانوا يعيشون فيه قبل النكبة؛ ما سبب عبئاً شديداً للمنطقة التي لا تتجاوز 40 كم طولاً، ونحو 6 - 12 كم عرضاً. ويشكل اللاجئون في هذا الشريط نحو ثلاثة أرباع إجمالي تعداد السكان الذين يعيش نصفهم داخل مخيمات قطاع غزة، فقد بلغ تعداد اللاجئين هناك 1.090.932 لاجئاً وبلغت معدل الزيادة السنوية 3 % وهي أعلى نسبة زيادة سكانية بين أوساط اللاجئين في مواقع شتاتهم، علماً أن 46 %؛ أي ما يقارب نصف مليون لاجئ ما يزالون قاطنين في المخيمات.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة

م	اسم المخيم	تاريخ الإنشاء	المنطقة / الموقع
1	مخيم جباليا	1948	شمال غزة
2	مخيم الشاطئ	1949	شاطئ غزة
3	مخيم النصيرات	1948	جنوب غزة
4	مخيم البريج	1949	وسط غزة
5	مخيم المغازي	1949	وسط غزة
6	مخيم دير البلح	1949	غرب مدينة دير البلح
7	مخيم خان يونس	1949	غرب مدينة خان يونس
8	مخيم رفح	1949	جنوب غزة

المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة[1]

من يشرف على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة؟

- تشرف «أونروا» على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال تطبيق برامجها المتعلقة بالصحة والتعليم والإغاثة.
- وتقوم السلطة الفلسطينية كذلك بالدور ذاته.

الواقع السكاني:

لم يجر على المخيمات منذ أنشئت أي هيكلة أو تخطيط من وكالة الغوث، ولا على المستوى الحكومي كي تتناسب مع ظروف الزيادة السكانية المتراكمة، ومع محدودية المساحة لتلك المخيمات، فنجد أن اللاجئين يعانون ظروف معيشتها القاسية ومساكنها المكتظة والمنافية الظروف والمقاييس الصحية المناسبة، فأصبحت تكوّن كتلة بشرية وسكنية تفتقر إلى سبل المعيشة الصحية، من حيث التهوية والمنافع العامة والشوارع الضيقة ومياه الصرف الصحي التي تعم الشوارع، وخاصة مع فصل الشتاء، والأسواق المختلطة والملتصقة بالمساكن، وانعدام أماكن اللعب للأطفال، والأرصفة الضيقة التي تمثّل في مجملها مخاطر حقيقية على المستوى الصحي والنفسي للاجئين. وما زاد الأمر صعوبة وضيقاً حرب «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة التي كانت الأكثر عدوانية، والتي شنها الاحتلال الإسرائيلي على غزة في الفترة ما بين 27 /12/ 2008 و 18/1/ 2009 وأدت إلى تدمير أو إتلاف ما يقرب من 60000 مسكن [2].

الواقع الصحي

انعكست آثار الحرب والحصار المفروض على قطاع غزة على الوضع الصحي للاجئين، فحسب سجلات «أونروا» وأرقامها اتضح أن مجموع زيارات المرضى اللاجئين في قطاع غزة لعام 2009م للمراكز الصحية الإغاثية بلغت 2.121.449 زيارة؛ أي ما يعادل ضعف عدد السكان اللاجئين، وهذا خلاف لمراجعات المراكز الحكومية. ومما يثير القلق بهذا الشأن كثرة المؤشرات المرضية مع قلة عدد المراكز الصحية الإغاثية الرئيسة [3].

الواقع التعليمي

1- الإحصائيات الواردة في هذا الشق من الكتاب جاءت حسب الأرقام الصادرة عن الأونروا لغاية الربع الثالث من عام 2009 .

2 - علاء محمد أبودية زقوت دراسات وتقارير مختارة – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - دراسة: واقع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ما بعد اللجوء والحصار والحرب عام 2009 – 2010 http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=117610 .

3 - المرجع نفسه.

تشهد المستويات التعليمية في قطاع غزة انحداراً متواصلاً؛ وذلك بسبب الواقع الاقتصادي والحصار المفروض، بالإضافة إلى الواقع النفسي الذي خلفته الحرب ومشاهد الدمار والعنف التي حفرت في ذاكرة الطلاب والمعلمين، فلا ينسون كيف تحولت المدارس والمؤسسات التعليمية إلى مواقع لجوء للأهالي بعدما دمرت منازلهم في أثناء الحرب.

هل تعلم؟

- أن الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 أدى إلى تفاقم مأساة اللاجئين.
- 6700 منزل للاجئين في غزة بحاجة إلى إعادة بناء بسبب العمليات العسكرية، منها 2,300 دمِّرت في أثناء حرب الفرقان (2008 – 2009) و1,400 تعرضت للتدمير قبل عملية «الرصاص المصبوب» و3,000 منزل في المخيمات تعد آيلة للسقوط وغير صحية وتحتاج إلى إعادة بناء، إذ لم يحصل حتى تاريخ إصدار هذا الكتاب أي إعمار بسبب الحصار المستمر.
- بلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان على غزة أكثر من 700 منشأة اقتصادية، وبلغ عدد المنشآت التي تضررت جزئياً 432 منشأة، والمنشآت التي تضررت كلياً 268 منشأة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- بلغت معدلات البطالة، وخاصة التي برزت بين الشباب أعلى مما هي بين أية فئة أخرى لتصل إلى 47.5 بالمئة، وقد بلغت معدلات بطالة الشباب في غزة 63.5 بالمئة، بالمقارنة مع 39 بالمئة في الضفة الغربية.
- ثلث اللاجئين المسجلين؛ أي نحو 325.000، يعيشون تحت خط الفقر المدقع، وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية للغذاء، بالإضافة إلى أن 350.000 آخرين يعيشون الآن تحت خط الفقر الرسمي؛ وبالتالي يفتقرون إلى بعض المتطلبات الأساسية لعيش حياة كريمة في الحدود الدنيا. كذلك 80 % من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر.
- معدل دخل الفرد دولاران يومياً في غزة، وإن قرابة مليون فلسطيني أصبحوا يعتمدون على المساعدات الإغاثية.
- ما تزال 16 % من مساكن اللاجئين في مخيمات قطاع غزة غير متصلة بمرافق الصرف الصحي، كذلك 90 % من مياه القطاع غير صالحة للشرب؛ بسبب التلوث بالمبيدات ومياه الصرف الصحي وعدم معالجتها بالنحو الكافي.
- إن 60.5 بالمئة من سكان قطاع غزة يعانون انعدام الأمن الغذائي، ويفتقرون إلى القدرة الكافية للوصول إلى الغذاء الآمن والمغذي والصحي.
- إن ما يزيد على 50 % من أطفال قطاع غزة يعانون أمراض فقر الدم وسوء التغذية، وإن نسبة الأطفال الذين يعانون نقصاً في الوزن بلغت نحو 2.9 %.
- إن نحو 90 % من مدارس «أونروا» البالغ عددها 221 مدرسة ابتدائية وإعدادية تعمل بنظام الفترتين[1].

1 - المرجع نفسه .

1 - مخيم جباليا:

يقع مخيم جباليا إلى الشمال من غزة بالقرب من قرية تحمل ذات الاسم، وهو أكبر مخيمات اللاجئين فيها، أنشئ عام 1948 عندما لجأ إليه نحو 35000 لاجئ، معظمهم كانوا قد فروا من القرى الواقعة جنوب فلسطين. ويقدر عدد سكانه حسب إحصائية "أونروا" لغاية الربع الثالث من عام 2009 بنحو 108134 لاجئاً مسجلاً يعيشون على مساحة من الأرض تبلغ فقط 1،4 كيلومتر مربع، فهو من أشد المناطق اكتظاظاً بالسكان.

2 - مخيم النصيرات:

من المخيمات الكبرى في القطاع من حيث عدد السكان والمساحة، يقع على بعد 8 كم جنوبي مدينة غزة، وعلى بعد 6 كم شمال بلدة دير البلح، يقطن فيه أكثر من 63179 لاجئاً. ويعاني المخيم ارتفاعاً شديداً في الكثافة السكانية، وسكانه غير قادرين على إصلاح أو بناء منازل جديدة؛ بسبب الحصار المفروض على استيراد مواد البناء.

1 - الإحصائيات الواردة في هذا الشق من الكتاب جاءت حسب الأرقام الصادرة عن الأونروا لغاية الربع الثالث من عام 2009 .

3 - مخيم الشاطئ:

ثالث أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية في قطاع غزة، وواحد من أكثر المخيمات اكتظاظاً بالسكان. ويعرف مخيم الشاطئ أيضاً باسم "الشاطي". ويقع المخيم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في مدينة غزة وإلى الشمال من رصيف الميناء. في البداية استضاف مخيم الشاطئ 23000 لاجئ من الذين فروا من اللد ويافا وبئر السبع والمناطق الأخرى في فلسطين. والمخيم يعد مسكناً لأكثر من 82929 لاجئاً يسكنون جميعهم في بقعة لا تزيد مساحتها على 0.52 كيلومتر مربع فقط.

4 - مخيم البريج:

يقع مخيم البريج وسط قطاع غزة بجانب مخيمي المغازي والنصيرات، وهو مخيم صغير نسبياً، وقد أنشئ في الخمسينيات من القرن الماضي لاستضافة ما يقارب 13،000 لاجئ كانوا حتى تلك اللحظة يعيشون في ثكنات الجيش البريطاني والخيام. ويقدر عدد سكانه بأكثر من 32059 لاجئاً.

5 - مخيم خان يونس:

يقع مخيم خان يونس على بعد نحو كيلومترين من شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال من رفح. وهو يقع إلى الغرب من مدينة خان يونس التي تعد مركزاً تجارياً رئيساً، والتي كانت نقطة توقف في الطريق التجاري القديم إلى مصر. وفي أعقاب حرب عام 1948 لجأ 35000 لاجئ إلى المخيم بعد أن فروا من منازلهم خلال أعمال العنف، وكان معظمهم من منطقة بئر السبع. ويقطن في مخيم خان يونس ما يزيد على 69737 لاجئاً.

6 - مخيم المغازي:

يقع مخيم المغازي في وسط قطاع غزة إلى الجنوب من مخيم البريج. وقد تأسس المخيم عام 1949، وهو واحد من أصغر المخيمات في غزة، سواء أكان من حيث الحجم أم من حيث عدد السكان. ويتسم مخيم المغازي بضيق أزقته وارتفاع كثافته السكانية، حيث إن هناك أكثر من 24376 لاجئاً يسكنون في مساحة لا تزيد على 0.6 كيلومترات مربعة.

7 - مخيم دير البلح:

وهو أصغر مخيمات اللاجئين في قطاع غزة. ويقع المخيم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الغرب من المدينة التي تحمل ذات الاسم، في إشارة إلى بساتين البلح الكثيرة التي تنمو فيها. وعملت الخيام على توفير مساكن مؤقتة للاجئين الأصليين في المخيم الذين كان عددهم يبلغ 9000 والذين كانوا قد فروا من بيوتهم نتيجة للحرب العربية الصهيونية عام 1967. واسْتُبدلت بالخيام مساكن مبنية من الطوب الطيني، ولاحقاً مساكن إسمنتية. ويوجد أكثر من 20935 لاجئاً يعيشون في المخيم.

8 - مخيم رفح:

يقع مخيم رفح إلى الجنوب من غزة على الحدود المصرية. وقد تأسس المخيم عام 1949، وكان المخيم واحداً من أكثر المخيمات اكتظاظاً بالسكان من بين المخيمات الثمانية في قطاع غزة، إلا أن انتقال الآلاف من اللاجئين منه إلى المشروع الإسكاني القريب في تل السلطان، جعل المخيم لا يكاد يمكن تمييزه عن المدينة المحاذية له. ويمثّل المخيم مسكناً لنحو 99351 لاجئاً. وتعد الكثافة السكانية العالية مشكلة رئيسة حيث يعيش اللاجئون في مساكن مكتظة في شوارع ضيقة للغاية.

رابعاً: اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

جدول بأسماء المخيمات والتجمعات الفلسطينية في الأردن

م	اسم المخيم	تاريخ الإنشاء	المنطقة / الموقع	ملاحظات
1	مخيم الحسين	1952	عمان	معترف به من الأونروا
2	مخيم الوحدات	1955	عمان	معترف به من الأونروا
3	مخيم الطالبية	1968	عمان	معترف به من الأونروا
4	مخيم الزرقاء	1948	الزرقاء	معترف به من الأونروا
5	مخيم حطين (ماركا)	1968	عمان	معترف به من الأونروا
6	مخيم إربد	1951	إربد	معترف به من الأونروا
7	مخيم الحصن	1968	إربد	معترف به من الأونروا
8	مخيم غزة	1968	جرش	معترف به من الأونروا
9	مخيم سوف	1967	جرش	معترف به من الأونروا
10	مخيم البقعة	1968	البلقاء	معترف به من الأونروا
11	مخيم مأدبا	1956	مأدبا	معترف به أردنياً
12	مخيم الأمير حسن	-	عمان	معترف به أردنياً
13	مخيم السخنة	-	الزرقاء	معترف به أردنياً
14	مخيم الجوفة	-	عمان	غير معترف به
15	مخيم النزهة	-	عمان	غير معترف به
16	مخيم المحطة	-	عمان	غير معترف به
17	مخيم أم تينة	-	عمان	غير معترف به
18	مخيم محمد أمين	-	جبل النظيف	غير معترف به
19	مخيم زيزيا	-	جنوب عمان	غير معترف به
20	مخيم الشلالة	-	العقبة – جنوب الأردن	غير معترف به
21	مخيم وقاص	-	إربد – لواء الأغوار الشمالية	غير معترف به

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

تعيش أكبر مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وتمثّل نسبة 34 % من مجموع اللاجئين، أو 41 % من المسجلين لدى وكالة الغوث. وينقسم الفلسطينيون المقيمون في الأردن إلى عدة أقسام:

خريطة توضح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

1 فلسطينيون أقاموا في الأردن قبل عام 1948، وهؤلاء أردنيون بالتأسيس وليسوا من اللاجئين.

2 فلسطينيون جاؤوا إثر نكبة عام 1948، وهؤلاء هم اللاجئون وتم منحهم الجنسية الأردنية.

3 فلسطينيون جاؤوا جراء عدوان 1967 على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهؤلاء هم النازحون ومُنحوا الجنسية الأردنية.

4 فلسطينيون جاؤوا من قطاع غزة نتيجة الحرب العربية الصهيونية عام 1967، ومنحوا جوازات سفر مؤقتة لمدة سنتين، ولا يتمتعون بالجنسية الأردنية.

5 فلسطينيون جاؤوا إثر الحرب العراقية الكويتية 1990، وهؤلاء صفاتهم وأوضاعهم القانونية متعددة ومختلفة، منهم من يحمل الجنسية الأردنية، ومنهم من يحمل جوازات سفر مؤقتة، فهؤلاء ليسوا أردنيين.

6 فلسطينيون يحملون وثائق سفر فلسطينية مختلفة، وهؤلاء يقيمون في الأردن بشروط خاصة، وفق نظام الإقامة المعمول به.

الأكثرية من اللاجئين والنازحين لا تقيم في المخيمات، فهي تقيم في أحياء العاصمة عمان، ونحو 18 % منهم يقيمون في عشرة مخيمات تشرف عليها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين [1].

1 - ربحي عطيوي مساق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

كم يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن؟

قدر عدد الفلسطينيين في نهاية 2010 بنحو 3.31 ملايين نسمة، ويعد الأردن من أكثر الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، إذ تقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بنحو 2004795 لاجئاً، مسجلاً حتى نهاية الشهر السادس 2010 [1].

كيف يتعامل القانون الأردني مع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن؟

يُعامل القانون الأردني الفلسطينيين في الأردن مثل معاملة الأردنيين من أصل شرق أردني. أما من ناحية التطبيق العملي فالأمر مختلف؛ إذ يصعب على الفلسطينيين الحصول على وظائف حكومية بنسبة تقارب عددهم، كذلك يقل عددهم في البرلمان، ويكاد ينعدم في الوظائف الحساسة.

أين يسكن اللاجئون الفلسطينيون في الأردن؟

يتوزع اللاجئون والنازحون على مختلف محافظات المملكة، وغالبيتهم يسكنون خارج المخيمات؛ إذ تبلغ نسبة اللاجئين المسجلين في وكالة الغوث الدولية خارج المخيمات 82 %، وفي المخيمات 18 % تقريباً [2].

ما هي الجهات المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن؟

1 - يتقاسم إدارة شؤون اللاجئين في الأردن كل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ودائرة الشؤون الفلسطينية.

2 - أرض المخيم ليست جزءاً من البلديات الأردنية، ولكنها تحصل على خدمات الدولة من طرقات وإنارة وصرف صحي وغيرها من خلال دائرة الشؤون الفلسطينية.

3 - أما النظافة فهي في مخيمات عَمَّان تتبع أمانة عمان، وخارجها تتبع الوكالة.

---

1 - التقرير الاستراتيجي 2010 – المؤشرات السكانية الفلسطينية – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت لبنان – ص 308 – 309 .

2 - في مخيمات الشتات.. اللاجئون الفلسطينيون بلا حقوق - خاص- العودة- مجلة العودة - العدد الواحد والخمسون - السنة الخامسة كانون الأول (ديسمبر) 2011 م – محرم 1433 هـ http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=52&MenuID=113

حـــقـــائـــق ومـــعـــطـــيـــات

يعاني سكان المخيمات في الأردن ظروفاً معيشية قاسية، الأمر الذي مثّل عامل طرد للسكان من المخيمات، وتحدياً رئيساً لجهود التنمية، فالمساكن القائمة لا يصلح أغلبها للسكن البشري ويفتقر معظمها إلى الشروط الصحية الضرورية مثل الإنارة والتهوية وغيرها. وقد ارتفعت نسبة المساكن التالفة وغير الصالحة للاستخدام حيث بلغت 10.7 % من مجموع المخيمات، وكانت أكبر النسب في (مخيم مأدبا 30 %، مخيم الوحدات 25 %، مخيم الحسين 20 %، مخيم اربد 15 %) [1].

تشير الإحصائيات إلى أن نحو 46 % من الوحدات السكنية للاجئين تضم 3 أفراد أو أكثر في الغرفة الواحدة، وأن معدل مساحة الوحدة الواحدة نحو 88،0 متراً مربعاً. فضلاً عن المشاكل الصحية الناتجة من تراكم النفايات وتكديس أقفاص الطيور والحيوانات على جانبي الأزقة والممرات الضيقة، مما كان له انعكاساته السلبية على جموع اللاجئين والنازحين في مختلف المناحي الصحية، حيث يعاني 31 % منهم أمراضاً مزمنة.

1 - جامعة بير زيت – برنامج دراسات التنمية – مركز الأردن الجديد – المؤسسات الأهلية وشبه الأهلية العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن – ت 2001 ملف pdf ص 19 . الموقع على الشبكة العنكبوتية www.home.birzeit.ed.

الخدمات الأساسية المتوفرة في المخيمات

تقوم «أونروا» والحكومة الأردنية وبعض مؤسسات المجتمع الأهلي بمهمة تقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية للاجئين على الصعد التعليمية والصحية والخدمات العامة والإغاثية، ومن أهم هذه الخدمات:

التعليم

تدير «أونروا» في الأردن ما مجموعه 172 مدرسة توفر التعليم الأساسي من الصفوف الأول، وحتى الصف العاشر لنحو 115000 طالب وطالبة. وتدرب «أونروا» أيضاً أكثر من 600 معلم ومعلمة سنوياً على المستوى الجامعي. ويوفر كل من مركز تدريب عمّان ومركز تدريب وادي السير برامج التدريب المهني لما يزيد على 1300 طالب وطالبة.

الخدمات الصحية

تقدم الخدمات الصحية فقط للاجئين المسجلين لدى «أونروا» باستثناء الحالات الطارئة، حيث يمكن الجميع الاستفادة من خدمات «أونروا» الصحية. وتشغل «أونروا» أو تدير نحو 23 مركزاً صحياً، تخدم اللاجئين في المخيمات، منها 18 عيادة داخل 12 مخيماً، واستثني مخيم مأدبا حيث أقيمت فيه عيادة حكومية واحدة. وتقدم «أونروا» كذلك خدمات في بعض المستشفيات الخاصة للحالات الفقيرة، حيث تسمح لهم بالإقامة فيها، وخصصت لذلك عدداً من الأَسرَّة.

وتقدَّم كذلك خدمات مخبرية، وتصوير أشعة والخدمات التأهيلية للأطفال والمعوَّقين والإمدادات الطبية، إضافة إلى وجود فريق أطباء إسعاف موزعين على عدة مراكز صحية للوكالة. ورغم التقدير الإيجابي للخدمات الصحية التي تقدمها «أونروا» لأبناء المخيمات واللاجئين، لا بد من التأكيد أن هذه الخدمات لا تغطي احتياجات السكان؛ بسبب ارتفاع كلفة العلاج والأدوية [1].

1 - موقع الاونروا على الشبكة العنكبوتية .

المخيمات الفلسطينية في الأردن

1 - مخيم إربد:

تأسس المخيم في عام 1951 فوق مساحة من الأرض تبلغ 0.24 كيلومتر مربع بالقرب من مدينة إربد في شمال الأردن، وسكنه آنذاك 4000 لاجئ، بينما يقدر عدد سكانه بـ25355 لاجئاً حسب إحصائيات الربع الثالث من عام 2009.

2 - مخيم البقعة:

أكبر مخيم في الأردن، ويعتبره بعضهم الأكبر في الشتات من حيث عدد السكان، أنشئ المخيم عام 1968 على بعد 20 كم إلى الشمال من عمان لإيواء 26000 لاجئ. جرى تأسيسه على مساحة تساوي 1.4 كم مربع، ويقدر عدد سكانه بنحو 94797 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

3 - مخيم الحصن «عزمي المفتي»:

مخيم الحصن ... معاناة متجددة وصبر على الحياة

يقع المخيم على مسافة 80 كم شمالي عمان و10 كم عن مدينة إربد، وقد أنشئ عام 1968 ليؤوي 12500 لاجئ. يقدر التعداد السكاني بنحو 27166 نسمة، من بينهم 22340 لاجئاً مسجلاً.

4 - مخيم الزرقاء:

أنشئ مخيم الزرقاء عام 1948 فوق مساحة من الأرض تبلغ 190 دونماً، ويقع على بعد 23 كيلومتراً شمال شرق العاصمة عمان ويتبع إدارياً لمحافظة الزرقاء؛ لكونه يقع وسط مدينة الزرقاء ثانية كبرى مدن المملكة. أقيمت على أراضي المخيم 3340 وحدة سكنية، تبلغ مساحة الوحدة الواحدة 60 - 70 متراً مربعاً. وقدر عدد سكانه بـ 12.000 نسمة حسب تقديرات دائرة الشؤون الفلسطينية، و18.528 نسمة حسب إحصائيات وكالة الغوث.

5 - مخيم الطالبية:

أنشئ عام 1968 لإقامة 5000 من اللاجئين على مساحة 130000 متر مربع، على بعد 35 كم جنوبي عمان، وهو المخيم الأكبر في الأردن من حيث مساحة الأرض. وبخلاف باقي المخيمات الأخرى في الأردن، فإن سكان مخيم الطالبية هم بشكل أساسي من النازحين، وليسوا من اللاجئين، ويقدر عدد سكانه بنحو 7235 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

6 - مخيم جبل الحسين:

أنشئ في 1952 لإيواء 8000 لاجئ على مساحة 421000 متر مربع شمالي غربي عمان. ويقدر عدد سكانه بنحو 29452 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

7 - مخيم جرش «غزة»:

تأسس مخيم جرش كمخيم للطوارئ في عام 1968 لإيواء 11500 لاجئ ونازح فلسطيني غادروا قطاع غزة؛ نتيجة الحرب العربية الصهيونية عام 1967. ويغطي المخيم مساحة من الأرض تبلغ 0.75 كيلومتر مربع، وهو يقع على بعد خمسة كيلومترات من الآثار الشهيرة في مدينة جرش. ويقدر عدد سكانه بنحو 24597 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

8 - مخيم سوف:

وهو أحد مخيمات الطوارئ الستة التي تأسست من أجل اللاجئين الفلسطينيين والنازحين الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الاعتداء الصهيوني عام 1967. تبلغ مساحة المخيم 596187 متراً مربعاً، ويقع على بعد 5 كم من آثار جرش الشهيرة وعلى بعد 50 كيلومتراً إلى الشمال من عمان. أُخلي المخيم في تشرين الأول من عام 1967 ونقل إلى وادي الأردن؛ بسبب الظروف الجوية القاسية وغزارة هطل الأمطار. وفي عام 1968 وبعد تصاعد العمليات العسكرية في المنطقة أعيد اللاجئون والنازحون إلى سوف. ويقدر عدد سكانه بنحو 20356 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

9 - مخيم عمان الجديد «الوحدات»:

تأسس المخيم عام 1955 جنوب شرق العاصمة الأردنية عمان فوق مساحة من الأرض تبلغ 048 لإيواء 5000 لاجئ. تطور المخيم ليصبح ضاحية حضرية تحيط بها مناطق ذات كثافة سكانية عالية. تقدم منشآت الوكالة في المخيم خدماتها أيضاً للاجئين الذين يعيشون في المناطق المحيطة بالمخيم، ويقدر عدد سكانه بنحو 51663 لاجئاً مسجلاً.

10 - مخيم ماركا «مخيم حطين»:

تأسس المخيم في عام 1968 فوق أرض مساحتها 0.92 كيلومتر مربع على مسافة 10 كيلومترات من الشمال الشرقي لمدينة عمان لإقامة 15000 لاجئ، وتعود أصول اللاجئين فيه إلى قطاع غزة، ويقدر عدد سكانه بـ46288 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

واقع: في الأردن ثلاثة مخيمات غير معترف بها من "أونروا" ومعترف بها من الحكومة الأردنية، وهنالك تجمعات فلسطينية بارزة معروفة بأنها مخيمات شعبية لا تعترف بها الجهتان، أو شبه مخيمات غير معترف بها من أي جهة رسمية.

أما المخيمات غير المعترف بها أردنياً فهي:

1 - مخيم الأمير حسن (حنيكين سابقاً) منطقة جبل النصر وسط العاصمة عمان، ويبلغ عدد سكانه نحو 10 آلاف لاجئ.

2 - مخيم مأدبا: أقيم المخيم سنة 1956 وهو يقع على بعد 12 كم من وسط مدينة مأدبا. ويقع المخيم على مساحة 11.58 دونماً، ويبلغ عدد سكانه 6245 شخصاً يتوزعون على 1041 عائلة، يقيمون في 512 وحدة سكنية تبلغ مساحة الوحدة الواحدة 90 متراً مربعاً.

3 - مخيم السخنة في محافظة الزرقاء، ويبلغ عدد سكانه نحو 5600 نسمة.

أما التجمعات السكانية فمعظمها في العاصمة عمان، ويعيش فيها لاجئون منذ الخمسينيات والستينيات ولا يطلق عليها رسمياً مخيمات نذكر منها : مخيم الجوفة، مخيم النزهة، مخيم المحطة، مخيم أم تينة، مخيم محمد أمين في جبل النظيف، مخيم زيزيا جنوب عمان، مخيم الشلالة جنوب الأردن بمدينة العقبة، مخيم وقاص شمال الأردن بمحافظة إربد لواء الأغوار الشمالية [1].

تنبيه هام: إن موضوع الاعتراف بالمخيمات له أهمية تتعلق بالرعاية وتقديم الخدمات والإغاثة للاجئين.

ما هي الجهات المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن؟

1 - يتقاسم إدارة شؤون اللاجئين في الأردن كل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ودائرة الشؤون الفلسطينية.

2 - أرض المخيم ليست جزءاً من البلديات الأردنية، ولكنها تحصل على خدمات الدولة من طرقات وإنارة وصرف صحي وغيرها من خلال دائرة الشؤون الفلسطينية.

3 - أما النظافة فهي في مخيمات عَمَّان تتبع أمانة عمان، وخارجها تتبع الوكالة.

---

1 - ربحي عطيوي مساق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن – مرجع سابق .

ربحي عطيوي مساق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن - محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011 مرجع سابق .

خدمة الإغاثة

توقفت «أونروا» عام 1982 عن تقديم خدمات الإعانات المنتظمة للاجئين، فتزايدت حدة ظاهرة الفقر وتنامي عدد الأسر المحتاجة، وأصبحت ظاهرة علنية، وتحولت «أونروا» إلى تقديم المساعدات الرمزية لحالات العسر الشديد؛ ما يعني أن نحو 90 % من الأسر المحتاجة والمعوزة حُرمت من خدمة الإغاثة من الهيئة الدولية المختصة بذلك [1].

أبرز سمات المخيمات في الأردن

بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً نذكر:

1. عدم توافر ملاعب وساحات لممارسة الفتيان الرياضة واللعب.
2. عدم وجود حدائق عامة في أيٍّ من المخيمات.
3. ما يزال نحو 15 % من مساكن المخيمات مسقوفاً بالصفيح (الزينكو)، وبعضها براكيات مشيدة بالكامل من الصفيح والكرتون المقوى وما شابه، ونحو 11 % من مساكن المخيمات تالفة وغير صالحة للاستعمال نهائياً.
4. تقارب المساكن من بعضها واكتظاظها بالسكان في ظل أسر متوسط عدد أفرادها 7 - 8 أفراد في وحدة سكنية متوسط مساحتها 87 متراً مربعاً.
5. تعاني مدارس الوكالة اكتظاظاً كبيراً في أعداد الطلبة، حيث يصل معدل طلبة الغرفة الصفية الواحدة إلى 55 طالباً أو طالبة.
6. عدم وجود ممثلين حقيقيين لأبناء المخيمات في لجان خدمات المخيمات التي تعينها الجهات الرسمية.
7. ما يزال هناك غياب لمنظمة مستقلة تدعم اللاجئين في الأردن على أرض الواقع، باستثناء أعمال بعض الأحزاب والنقابات المهنية.
8. عدم كفاءة المؤسسات الصحية القائمة، سواء من ناحية الكم أو النوعية.

---

1 - ربحي عطيوي مساق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011 - مرجع سابق.

خامساً: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

المخيمات الفلسطينية في لبنان

الرقم	اسم المخيم	سنة التأسيس	المساحة بالدونم	اللاجئون المسجلون	عدد مدارس «أونروا»	عدد عيادات «أونروا»	ملاحظات
			مخيمات منطقة صور (الجنوب)				
1	الرشيدية	1948	248.4	27500	4	1	
2	البص	1948	80	9500	4	1	
3	البرج الشمالي	1948	134	19500	4	1	
			مخيمات منطقة صيدا (الجنوب)				
4	عين الحلوة	1948	290	47500	8	2	
5	المية ومية	1954	54.50	4500	2	1	دوام العيادة 3 أيام في الأسبوع فقط
			مخيمات بيروت				
6	برج البراجنة	1948	104	16000	7	1	
7	مار الياس	1952	5.4	600	1	1	
8	شاتيلا	1949	39.5	8500	2	1	
9	ضبية	1956	83.6	4000	1	1	
			مخيمات منطقة طرابلس (الشمال)				
10	نهر البارد	1950	200	أكثر من 38000	3	1	لم يجرِ الانتهاء من بناء المدارس الثلاث والعيادة
11	البداوي	1955	200	16500	7	1	
			مخيمات البقاع (الشرق)				
12	ويفل (الجليل)	1948	43.44	8000	2	1	

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

يعيش في الجمهورية اللبنانية نحو 10 % من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى «أونروا»، يمثلون نحو 11 % من مجموع سكان لبنان، يقيم أكثر من نصفهم في اثني عشر مخيماً مسجلاً رسمياً، استأثرت بنحو 53 % من مجموع اللاجئين في لبنان. أما الباقون فيقيمون في المدن والقرى اللبنانية، إضافة إلى تجمعات سكنية جديدة نشأت بسبب تطورات الأوضاع في لبنان. تنتشر المخيمات الفلسطينية في خمس مناطق في لبنان؛ هي: منطقة طرابلس، بيروت، صيدا، صور، ثم منطقة البقاع، ويرجع تاريخ إنشاء هذه المخيمات إلى ما قبل عام 1967م؛ ما يعني أن قاطنيها من اللاجئين الذين هجروا قسراً من ديارهم عام 1948م.

خريطة توضح المخيمات الفلسطينية في لبنان

توزيع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان البالغ عددهم 425000.

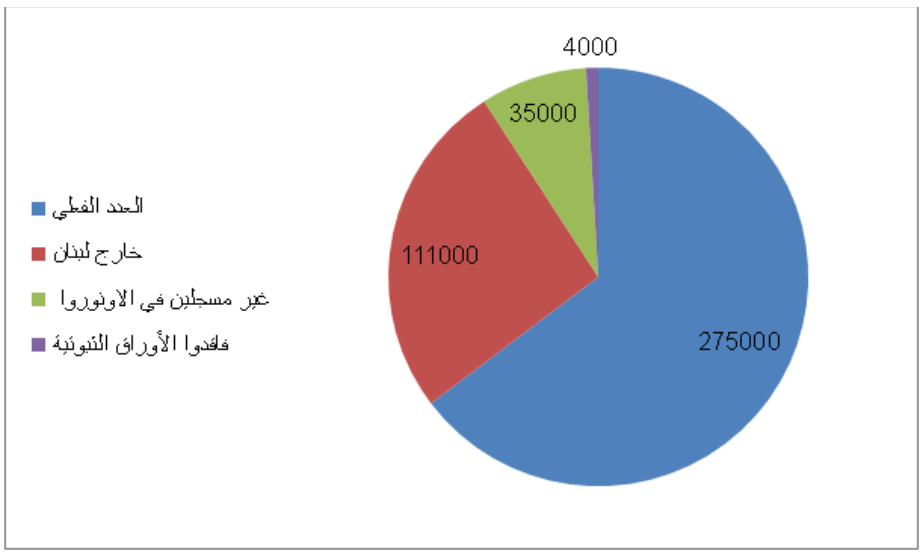

ما الفرق بين اللاجئ المسجل واللاجئ غير المسجل؟

اللاجئ «غير المسجل» هو اللاجئ المسجّل في الدولة اللبنانية وغير مسجّل في سجلات «أونروا»، وقد خرج من فلسطين بعد 1 /5 /1951؛ إذ ترى «أونروا» أن خدماتها موجهة فقط إلى اللاجئين المسجلين لديها حتى ذلك التاريخ فقط ولا تشمل الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج بعد هذا التاريخ.

من هو فاقد الأوراق الثبوتية؟

هم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في لبنان دون تسجيل لدى «أونروا»، غير أن لديهم بطاقات هُوية صادرة عن السلطات اللبنانية فقط، أو أولئك المحرومون من التسجيل لدى «أونروا» ومن البطاقات الصادرة عن السلطات اللبنانية على السواء. ويعتبر الذين يفتقرون إلى التسجيلين والذين يطلق عليهم اسم «الفلسطينيون غير ذوي الهُوية» أجانب غير شرعيين في لبنان، وهم عرضة للتوقيف إذا غادروا مخيمات اللاجئين، ولا يمكنهم الحصول على وثائق للسفر إلى الخارج [1].

ومعظم هؤلاء ممن قدم إلى لبنان، إمّا في عام 1967 إبّان النكسة أو في عام 1970 إثر أحداث أيلول في الأردن، ولم يتمكن من إعادة تجديد أوراقه؛ وبالتالي لا يحق لأي منهم التعليم والعلاج والزواج والتجول خارج المخيم وليس لديهم أية حقوق قانونية أو مدنية.

1 - أحلام رشدي عمر فاقدو الأوراق الثبوتية- همٌ ومأساةٌ.. فإلى متى وإلى أين؟ - منظمة "ثابت"-أيلول 2008 /www.thabit-lb.org cms/assets/ahlam%20omar.doc .

أين يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان[1]؟

1. يعيش ثلثا الفلسطينيين داخل المخيمات، بينما يعيش ثلث الفلسطينيين في التجمعات، ولا سيما في محيط المخيمات.
2. يعيش نصف الفلسطينيين في جنوب لبنان (صور وصيدا).
3. يعيش خُمس الفلسطينيين في بيروت، وخُمسهم الآخر في الشمال.
4. يعيش 4 % من الفلسطينيين في البقاع (شرق لبنان).
5. نصف السكان دون سن الـ25 سنة.
6. متوسط عدد أفراد الأسرة 4 - 5 أفراد.
7. 53 % من اللاجئين هم من النساء.
8. المعدّل العمري للفلسطينيين هو 30 سنة.
9. 66 % من المساكن تعاني من مشاكل الرطوبة والنفوذية.
10. معظم المساكن السيئة موجودة في الجنوب.
11. 8 % من الأسر تعيش في مساكن سقفها أو جدرانها مصنوعة من الزينكو أو الخشب أو الأترنيت.
12. 8 % من الأسر تعيش في مساكن مكتظة (أكثر من ثلاثة أشخاص في الغرفة الواحدة).
13. 15 % من الفلسطينيين يعانون فقداناً حاداً للأمن الغذائي، ويحتاجون إلى مساعدة غذائية ملحّة.
14. 63 % يعانون فقدان الأمن الغذائي إلى حد ما.
15. أكثر من ربع الأسر لا يتناولون كميات مناسبة من الفاكهة والخضار واللحوم ومنتجات الحليب.
16. لا يحصل ثلث الفلسطينيين على متطلبات الغذاء الأساسية.
17. تنتشر بين الفلسطينيين عادات غذائية غير صحية، إذ يتناول 57 % منهم الحلويات غالباً، فيما يتناول 68 % منهم المشروبات المحلاة على نحو متكرر؛ ما يزيد من عبء الإصابة بأمراض مزمنة.

---

1 - رأفت مرة فلسطينيو لبنان ،فقراء وعاطلون من العمل ومساكن غير صحية مجلة العودة - العدد الواحد والأربعون - السنة الرابعة –شباط (فبراير) 2011 م– صفر 1432 ه- بيروت - http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=42&MenuID=86 .

ما الفرق بين المخيم الرسمي والتجمع؟

المخيمات هي أراضٍ شيدت فيها منازل للفلسطينيين بالتعاون مع «أونروا»، والتوافق مع السلطات اللبنانية.

ملكية هذه الأراضي هي إما عامة للدولة اللبنانية، وإما خاصة للعائلات والأفراد، وإما للوقف الديني.

وهذه المخيمات تعرف بأنها قانونية؛ أي أنها مخيمات رسمية تعترف بها السلطات اللبنانية و«أونروا». وتوجد في هذه المخيمات مراكز لـ«أونروا» تقدم الخدمات الصحية والتعليمية.

أما التجمعات فهي تنتشر على طول الأراضي اللبنانية، وتضم أعداداً متفاوتة من الفلسطينيين. وهذه التجمعات نشأت إما بسبب اضطرار العائلات الفلسطينية إلى الإقامة في جوار الأماكن التي يعملون فيها، خاصة البساتين والحقول الزراعية، وإما بسبب القصف والعدوان المستمر على المخيمات التي دفعت اللاجئين إلى البحث عن الأمن والأمان.

وهذه التجمعات مقامة على ارض الغير، وهي لا تحظى باعتراف السلطات اللبنانية والوكالة (أونروا) التي لم تنشئ مراكز في هذه التجمعات تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للمقيمين فيها [1].

من المسؤول عن تقديم الرعاية الصحية والتعليمية والإغاثة للاجئين في لبنان؟

تقدم «أونروا» الخدمات التعليمية والاجتماعية والطبية للاجئين المسجلي، وجزء من تلك الخدمات تقدم إلى اللاجئين غير المسجلين وخدمات أقل للاجئين من فاقدي الأوراق الثبوتية. تتولى «أونروا» الجانب التعليمي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان، ولها مدارس في جميع المخيمات الفلسطينية، وهذه المدارس تشمل الثلاث مراحل: الابتدائية والمتوسطة وعددها 75 مدرسة، وست مدارس ثانوية، وتضم هذه المدارس مجتمعة 33 ألف طالب حسب العام الدراسي 2009/ 2010.

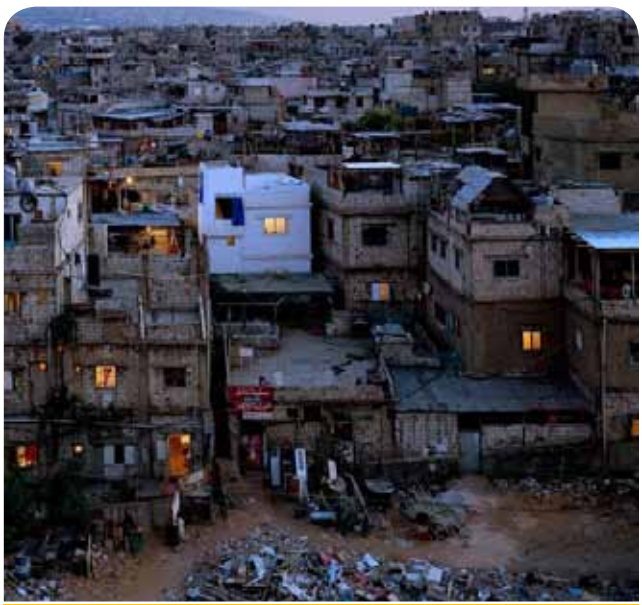

مخيم البرج الشمالي -لبنان

1 - رأفت فهد مرة دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان – دراسة ميدانية 2006 – مركز العودة الفلسطيني – لندن - ص 53 - 54 .

محـــــطـــــة هـــــامـــــة:

- نصف الشباب الذين هم في سن المرحلة الثانوية من الدراسة (بين 16 و18 سنة) يرتادون المدرسة أو معاهد التدريب المهني.
- إن المعدلات المرتفعة من التسرّب المدرسي والمهارات غير الكافية، فضلاً عن قيود ملحوظة على سوق العمل، تعوق قدرة اللاجئين على إيجاد عمل مناسب.

يُعدّ التحصيل العلمي مؤشراً جيداً على الأسرة؛ بحيث يؤثر في الوضع الاقتصادي الاجتماعي وعلى الأمن الغذائي لها.

- عندما يكون التحصيل العلمي لرب الأسرة أكثر من الابتدائي، يتراجع معدّل الفقر إلى 60.5 %، ويتراجع معدّل الفقر الشديد إلى النصف.

8 % من اللاجئين الفلسطينيين الذين هم في سن الذهاب إلى المدرسة (بين 7 و15 سنة) لم يرتادوا أي مدرسة في عام 2010.

6 % من الفلسطينيين يحملون شهادة جامعية (مقابل 20 % للبنانيين).

- يعاني نحو ثلث السكان أمراضاً مزمنة.
- كل الأسر التي تضم في أفرادها مصاباً بإعاقة تعيش في الفقر الشديد.

تعاني نسبة لا بأس بها من سكان المخيمات في لبنان من الانهيار العصبي أو القلق أو الكآبة.

95 % من الفلسطينيين ليس لديهم تأمين صحي (تقدم «أونروا» الرعاية الصحية الأولية والثانوية للفلسطينيين مجاناً).

- أي إصابة بمرض مستعصٍ قد تدفع الأسرة إلى الفقر.

الحقوق المدنية والاجتماعية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان

إن تصنيف القانون اللبناني الفلسطيني المقيم في لبنان كأجنبي لم يمنحه الحقوق المعطاة للأجانب؛ إذ إن هناك العديد من الأحكام القانونية التي تميل إلى تحديد حقوقهم في بعض المناطق، حيث وصل الأمر إلى حرمانهم من مكاسب قانونية كما هو الحال في حق التملك والعمل[1].

1 - محمود الحنفي – تحرير: د. محسن صالح- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان -الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان – الطبعة الأولى – بيروت - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– 2008– ص 61.

الإقامة والسفر والتنقل

يصنف اللاجئون الفلسطينيون إلى فئة شملها إحصاء «أونروا» وفئة لم يشملها، وفئة أتت بعد هزيمة 1967، وقد تفاوت التعامل مع أماكن وجودهم وإقامتهم بين مسجل في قيود وزارة الداخلية وبين إقامات تجدد من حين إلى آخر[1]، ويحق لمن يحمل بطاقات الإقامة الخروج والدخول مرة أخرى للبنان.

حق العمل:

منعت التشريعات والقرارات اللبنانية على الفلسطيني العمل في 72 مهنة، وكذلك في المهن الحرة (طب، محاماة، هندسة، صحافة، صيدلة[2] واشترطت عليه بداية الحصول على إجازة عمل مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل؛ مما حرمه من الانتساب إلى النقابات والاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي وخدماته الملزم أصلاً بدفع رسومه[3]، إلا أن مجلس النواب

---

1 - سعود المولى - الفلسطينيون في لبنان- الشبكة العنكبوتية.

صدر عن وزير الداخلية القرار رقم 319 الصادر في 2 آب 1962 ونصه: "على الرعايا غير اللبنانيين الموجودين حالياً في لبنان أن يصححوا أوضاعهم؛ من حيث الإقامة، ويدخلوا في إحدى الفئات الخمس الآتية: "..... وقد أدخل الفلسطينيون في الفئة الثالثة حيث هم أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان).

2 - سعود المولى - الفلسطينيون في لبنان -الشبكة العنكبوتية.مرجع سابق. يحظر القانون اللبناني على الفلسطينيين العمل في المهن الآتية: (1) المحاماة. (2) الطب. (3) الهندسة "مهندس". (4) مدير عام. (5) مدير. (6) نائب مدير. (7) رئيس موظفين. (8) أمين صندوق. (9) محاسب. (10) سكرتير. (11) موثق. (12) أمين محفوظات. (13) كمبيوتر. (14) مندوب تجاري. (15) مندوب تسويق. (16) مستشار تجاري. (17) مراقب أشغال. (18) أمين مستودع. (19) بائع. (20) صيرفة. (21) صاغة. (22) مختبر. (23) صيدلي. (24) تمديدات كهربائية. (25) تركيب زجاج البيوت. (26) الأعمال الإلكترونية. (27) أعمال الدهان. (28) الميكانيك. (29) صيانة. (30) حاجب. (31) ناطور. (32) حارس. (33) سائق. (34) طاهٍ. (35) سفرجي. (36) حلاق (37) تدريس ابتدائي (38) تدريس تكميلي. (39) تدريس ثانوي. (40) أعمال هندسية بمختلف الاختصاصات وخاصة رسم هندسي. (41) كيل ومساحة. (42) الأعمال التجارية على اختلافها. (43) أعمال الصرافة. (44) المحاسبة. (45) القومسيون. (46) الأعمال الهندسية. (47) التعهدات. (48) تجارة البناء. (49) الصياغة. (50) صناعة الأحذية. (51) صناعة الملبوسات. (52) صناعة المفروشات على أنواعها والصناعات المتممة لها فيها. (53) نجارة. (54) قماش. (55) إسفنج مفروشات. (56) صناعة الحلويات. (57) الطباعة والنشر والتوزيع. (58) الحلاقة. (59) الكوي. (60) الصباغة. (61) حدادة السيارات. (62) ميكانيك السيارات. (63) تركيب زجاج السيارات. (64) فرش السيارات. (65) كهرباء السيارات (66). التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وغيرها من الأعمال.

ويسمح للفلسطيني بالعمل في الأعمال الآتية: (1) أعمال البناء. (2) الزراعة. (3) عمال الدباغة والجلود. (4)عمّال الحفريات. (5) عمّال نسيج السجاد. (6) عمّال صهر المعادن. (7) عمّال التنظيفات في الإدارات غير الحكومية. (8) المربيات. (9) الممرضات "شرط الحصول على إجازة عمل". (10) خدم البيوت. (11) عمّال غسيل وتشحيم السيارات.

3 - إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية – تقرير معلومات 18 –قسم الأرشيف والمعلومات - الطبعة الأولى- بيروت

اللبناني صدق على تعديل هذا القانون بتاريخ 17 /8/ 2010 فاستثنى الأُجَراء الفلسطينيين المسجّلين وفقاً للأصول في سجلات وزارة الداخلية والبلديات –مديرية الشؤون السياسية واللاجئين- من شرط المعاملة بالمثل، ورسم إجازة العمل الصادرة عن وزارة العمل[1]. وفي 22 شباط 2012 صدر عن وزير العمل القرار 26 الذي أصبح بموجبه بإمكان الفلسطيني الحصول على إجازة عمل في لبنان دون عقد عمل، ولم يعد عليه أن يتحصل على موافقة مسبقة؛ وبالتالي فهو يحصل عملياً على إجازة عمل حتى لو لم يكن لديه عمل فعلي، لا بل إن الوعد بالعمل يتيح له التحصل على إجازة عمل مقابل التصريح عن مكان عمله مثل ما يفعل أي لبناني[2].

التملُّك والاستثمار:

يمنع القانون اللبناني الإعمار في المخيمات وتملّك الأراضي والمنازل والمزارع والبنايات والشقق السكنية والمحالّ التجارية، ونقل ملكية أي مبنى أو شقة سكنية، أو قطعة أرض إلى الأبناء والأقارب والزوجة، إذا كان المتوفى فلسطينياً. كما يمنع تأسيس الشركات على أنواعها، ومنها التجارية، وشركات الأعمال والشحن والاستيراد والتصدير وغيرها [3].

- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات – 2011 ص 18.

"ورد في الفقرة الرابعة من المادة 9 من قانون الضمان الاجتماعي: لا يستفيد الأجراء الأجانب الذين يعملون على أراضي الجمهورية اللبنانية من أحكام هذا القانون في بعض أو جميع فروع الضمان الاجتماعي، إلا بشرط أن تكون الدولة التي ينتسبون إليها تقر بمبدأ المساواة في المعاملة مع رعاياها فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي".

1 - أحمد الحاج – تعديل قوانين عمل الفلسطينيين في لبنان أقل بكثير من المطلوب وخشية من دفن قانون التملك – مجلة فلسطين المسلمة – العدد التاسع – السنة الثامنة والعشرون – ايلول 2010 – متابعات - ص 38.

2 - " القرار رقم 26 الذي يتعلق بالمستندات المطلوبة من اللاجئين الفلسطينيين للحصول على تراخيص عمل، صار بإمكان الفلسطينيين الحصول على إجازة عمل من دون عقد عمل، ولمدّة 3 سنوات ، وصار بإمكانهم العمل في كل الأعمال التي تعدّ محصورة باللبنانيين فقط (باستثناء الأعمال والمهن المنظّمة بقوانين، فإعفاؤهم منها يتطلب صدور قوانين بذلك، ووفق القرار فإن الشروط والمستندات الواجب تقديمها لحصول الفلسطيني على إجازة عمل، صارت شكلية ولم تعد جوهرية، فالمادة الأولى من القرار تشير إلى أنه «يقصد بالفلسطيني في كل مرّة ترد في هذا القرار اللاجئ الفلسطيني المسجّل رسمياً في سجلات وزارة الداخلية والبلديات - مديرية الشؤون السياسية واللاجئين ، أما المادة الرابعة من القرار فهي تشير إلى منح الفلسطيني إجازة عمل لمدّة 3 سنوات تجدد وفقاً للآلية ذاتها التي منحت على أساسها، وتشير المادة السادسة إلى أنه يستثنى اللاجئون الفلسطينيون من القرارات الخاصة بالمهن المحصورة باللبنانيين، وتطبق عليهم القوانين والأنظمة الخاصة بكل مهنة"- صحيفة الأخبار، بيروت، 23 /2/ 2012 – نشرة فلسطين اليوم - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– 23 شباط 2012 .

3 - أحمد الحاج – تعديل قوانين عمل الفلسطينيين في لبنان أقل بكثير من المطلوب، وخشية من دفن قانون التملك – مجلة فلسطين المسلمة – مرجع سابق - ص 38.

من يدير شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟

ينشط في المخيمات عدد كبير من تحالف القوى الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي تقوم على إدارة شؤون اللاجئين داخل المخيمات والتجمعات من خلال اللجان الشعبية المعيّنة من قبلها.

هل حرمان اللاجئين الفلسطينيين يجعلهم يقبلون بالتوطين والتنازل عن حقهم في العودة؟

في استطلاع للرأي أجرته منظمة ثابت لحق العودة في نيسان 2009، رفض 87.6 % من اللاجئين الفلسطينيين معادلة أن توفير الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، يساهم في تكريس التوطين ونسيان حق العودة. ولعل الزائر للمخيمات يستطيع أن يستنتج ذلك من جدرانها وبيوتها وحاراتها، إذ لا يكاد يخلو منزل من علم فلسطين يرفرف على سطحه أو عبارات العودة والتمسك بالأرض والهُوية المنقوشة على جدرانه، فضلاً عن صور الشهداء والأسرى والجرحى [1].

المخيمات الرسمية التي أزيلت أو دمرت

كان هناك ثلاثة مخيمات رسمية إلا أنها دمرت نتيجة للحرب والقصف الإسرائيلي، كان أولها مخيم النبطية عام 1974، ومن ثم مخيما تل الزعتر وجسر الباشا عام 1976 [2].

هل تعلم؟

1. التمديدات الهاتفية ممنوعة على المخيمات بالكامل.
2. منذ عام 1948 وحتى عام 2011 ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى أكثر من 300 %، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين رسمياً سنة 1950 في سجلات «أونروا» 127.600 لاجئ.
3. بعد أكثر من 62 سنة على نكبة فلسطين، بقيت المخيمات الفلسطينية على ذات المساحة الجغرافية التي اتُّفق عليها بين «أونروا» والدولة اللبنانية ولا يسمح للاجئين بالتوسع الافقي للعمران.

---

1 - استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان في الذكرى الستين لتأسيس الاونروا (1949 - 2009) الذي أجراه مركز العودة الفلسطيني في لندن والمنظمة الفلسطينية لحق العودة ثابت في لبنان وتجمع العودة الفلسطيني واجب في سورية.

2 - رأفت فهد مرة دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان – دراسة ميدانية 2006 – مركز العودة الفلسطيني – لندن - مرجع سابق ص 54 .

4 المعدل الوسطي لبيوت المخيمات تحوي 22 غرفة للمنزل الواحد قائماً على مساحة لا تتجاوز 4 أمتار مربعة، يقطنها 506 أشخاص.

5 اختارت عائلات اللاجئين في المخيمات منازل ملاصقة بعضها لبعض وقامت بتسمية بعض الأحياء باسم القرى الفلسطينية مثل حي صفوري والصفصاف وطيطبا في مخيم عين الحلوة، حارة نحف أو كويكات أو علما في مخيم الرشيدية.

6 نسبة 66 % من المنازل في المخيمات بحاجة إلى إعادة تأهيل.

7 اتخذت الدولة اللبنانية قراراً يقضي بمنع إدخال مواد البناء الى مخيمات الجنوب الخمسة (عين الحلوة، الية ومية، برج الشمالي، البص والرشيدية) إلا بإذن مسبق من ثكنات الجيش.

8 قانون تملك الأجانب يقضي بحرمان الفلسطينيين التملك ولو شقة.

التجمعات الفلسطينية في لبنان

هنالك نوعان من التجمعات [1]:

تجمعات تأسست بين عامي 1948 و1955:

معظم سكان هذه التجمعات من البدو؛ نظراً لوجود مساحات جغرافية تكفيهم ولإيواء الحيوانات الداجنة التي كانوا يعيشون من خيراتها، بالإضافة إلى طبيعة عيش البدوي المتصفة بالتنقل في الجبال والوديان، ومحافظته على انتمائهم للعشيرة والقبيلة.

تجمعات تأسست بين عامي 1974 و1976:

تحديداً بعد تدمير الطيران الحربي الإسرائيلي مخيم النبطية في عام 1974، وتهجير اللاجئين من تل الزعتر، وجسر الباشا، وتجمعات النبعة، الدكوانة، المسلخ، الكارانتينا، حارة الغوارنة وسبنية في عام 1976، إذ نزحت تلك العائلات بشكل متدرج لتستقر في النهاية في 13 تجمعاً.

1 - نشرة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان – المنظمة الفلسطينية لحق العودة ثابت – لبنان – مرجع سابق .

تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الرقم	اسم التجمع	الرقم	اسم التجمع	الرقم	اسم التجمع
منطقة البقاع					
1	المرج	3	غورو	5	سعد نايل
2	برالياس	4	ثعلبايا	6	الروضة
منطقة الشمال					
1	المينا	4	باب التبانة	7	باب الرمل
2	محيط مخيم نهر البارد	5	المهجرين نهر البارد	8	مبنى أبو نعيم (البداوي)
3	المهجرين البداوي	6	الزاهرية	9	المنكوبين
منطقة بيروت وجبل لبنان					
1	الداعوق	3	نعيمة	5	الطريق الجديدة
2	مبنى غزة	4	سعيد غواش	6	تجمع شاتيلا
منطقة صيدا					
1	البركسات	9	صيدا البلد	17	وادي الزينة
2	بستان القدس	10	سيروب	18	المدينة الصناعية
3	شحيم	11	السكة (العودة)	19	العاقبية
4	همشري	12	محيط المية ومية	20	زاروط
5	جبل الحليب	13	طوارئ	21	الناعمة
6	درب السيم	14	الفوار	22	دلاعة
7	مزبود	15	أوزو	23	سبلين
8	الجية	16	الغازية		
منطقة صور					
1	عدلون	6	جل البحر	11	معشوق
2	بيسارية	7	جمجيم	12	قاسمية
3	برغلية	8	كفربدة	13	شبريحا
4	عيتانية	9	البرج الشمالي	14	واسطة
5	أبو الأسوَد	10	المساكن الشعبية		
العدد الإجمالي	58 تجمعاً				

المخيمات الرسمية في لبنان

1 - مخيم عين الحلوة:

يقع مخيم عين الحلوة إلى جنوب مدينة صيدا، وسمي "عين الحلوة" نسبةً إلى المياه العذبة التي كانت موجودة حين إنشائه، وهو من أكبر المخيمات في لبنان من حيث عدد السكان. تأسس المخيم سنة 1948، وتبلغ مساحته 1000 دونم، يقطنه ما يزيد على 48274 لاجئاً -حسب إحصائيات "أونروا" - للربع الثالث من عام 2009.

2 - مخيم الرشيدية:

يبعد عن مدينة صور 7 كلم، وهو يقع على شاطئها لجهة الجنوب، يوصف بأنه أقرب المخيمات إلى فلسطين. أنشأت الحكومة الفرنسية مخيم الرشيدية عام 1939؛ لاستيعاب اللاجئين الأرمن، وفي عام 1948 بدأ يستقبل اللاجئين الفلسطينيين. تبلغ مساحته 248.4 دونماً، ويقدر عدد سكانه بنحو 27973 نسمة.

3 - مخيم البرج الشمالي:

يقع على بعد 3 كم إلى الشرق من مدينة صور، على مساحة 134 دونماً، ويقطنه نحو 20059 لاجئاً فلسطينياً. ومخيم البرج الشمالي من أفقر مخيمات اللاجئين في لبنان، وهو معروف بالاكتظاظ السكاني، وباستشراء الأمراض المستعصية فيه، وخصوصاً مرض الثلاسيميا.

4 - مخيم البص:

يقع مخيم البص عند المدخل الشرقي لمدينة صور، ويعود بناؤه إلى عام 1939 حيث أنشئ لاستيعاب الأرمن بمبادرة من الحكومة الفرنسية، ثم عاد وتحول إلى مخيم للاجئين الفلسطينيين في عام 1948 على مساحة 80 دونماً، ويقدر عدد سكانه بـ9968 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

5 - مخيم برج البراجنة:

يقع مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية لبيروت بالقرب من مطارها الدولي. أنشأه عام 1948 الصليب الأحمر الدولي ليقيم فيه لاجئون فلسطينيون على مساحة تقدر بـ 104 دونمات، ويقطنه نحو 16202 لاجئ مسجل لدى "أونروا".

6 - مخيم شاتيلا:

أنشئ المخيم عام 1949 عند الطرف الشرقي للمدينة الرياضية، وبالقرب من منطقة السفارة الكويتية، في قلب العاصمة بيروت، وتبلغ مساحته نحو 39.5 دونماً، وتعداد سكانه 8710 لاجئين مسجلين لدى "أونروا".

7 - مخيم المية ومية:

يبعد المخيم 4 كم إلى الشرق من مدينة صيدا في جنوب لبنان، وقد أنشئ عام 1954، وهو مخيم صغير تبلغ مساحته نحو 0.5 كيلومترات مربعة، ويبلغ عدد الفلسطينيين في المخيم المسجلين لدى "أونروا" 4723 لاجئاً.

8 - مخيم مار الياس:

يقع المخيم إلى الجنوب الغربي من العاصمة بيروت، أسسته عام 1952 رهبانية مار الياس لإسكان اللاجئين الفلسطينيين الأرثوذكس القادمين من الجليل شمال فلسطين. تبلغ مساحته نحو 5.4 دونمات، ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى "أونروا" 613 لاجئاً. لجأ إلى المخيم العديد من لاجئي المخيمات التي هدمت في جسر الباشا والنبطية وتل الزعتر؛ ما جعل منه مزيجاً من المسلمين والمسيحيين بعد أن كانت الغالبية الساحقة من المسيحيين.

9 - مخيم ضبية:

يقع على بعد 12 كم شرقي بيروت، وقد أنشئ عام 1956 وتبلغ مساحته 83.6 دونماً، ويبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين لدى "أونروا" 4067 لاجئاً.

10 - مخيم ويفل «الجليل»:

يقع المخيم عند المدخل الجنوبي لمدينة بعلبك، ويوصف بأنه أصغر المخيمات الفلسطينية في لبنان. سمي باسم الجنرال الفرنسي "ويفل"، وكان عبارة عن ثكنة عسكرية فرنسية لها ثلاثة مداخل، ويطوقها سور عال ثم تحولت هذه الثكنة إلى مخيم للاجئين الفلسطينيين عام 1948.

تبلغ مساحة المخيم نحو 43.44 دونماً، ويقدر عدد القاطنين فيه بـ7995 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

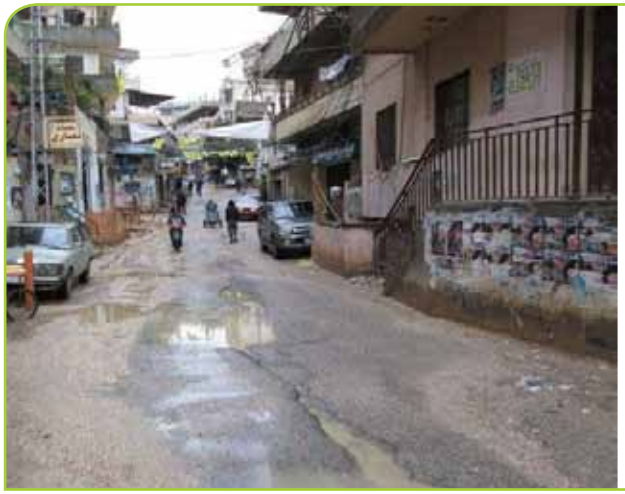

11 - مخيم البداوي:

يقع مخيم البداوي على التلال المحيطة بمدينة طرابلس. بني المخيم بين عامي 1955 و1956، ويضم 16812 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا". بالإضافة إلى ذلك، معظم سكان مخيم نهر البارد نزحوا للسكن في مخيم البداوي؛ بسبب الحرب التي اندلعت في مخيم نهر البارد.

12 - مخيم نهر البارد:

يقع مخيم نهر البارد قرب الطريق الساحلي على بعد 16 كيلومتراً من مدينة طرابلس اللبنانية على مجموعة من التلال والكثبان في أقصى جنوب قضاء عكار في محافظة لبنان الشمالي عند مصب نهر البارد في البحر الأبيض المتوسط على مساحة 200 دونم، ويعد نهر البارد أول مخيم يقام للاجئين الفلسطينيين في المنطقة بعد النكبة، حيث أنشأه اتحاد الصليب الأحمر عام 1949، ويقدر عدد سكانه بأكثر من 33766 لاجئاً مسجلاً لدى "أونروا".

سادساً: اللاجئون الفلسطينيون في سورية

مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية

م	اسم المخيم	الموقع	تاريخ التأسيس	ملاحظات
1	خان الشيح	دمشق	1948	معترف به من الأونروا
2	العائدين- الثكنة	حمص	1948	معترف به من الأونروا
3	النيرب	حلب	1948	معترف به من الأونروا
4	العائدين	حماه	1948	معترف به من الأونروا
5	خان دنون	دمشق	1948	معترف به من الأونروا
6	درعا	درعا	1948	معترف به من الأونروا
7	درعا الطوارئ	درعا	1967	معترف به من الأونروا
8	السيدة زينب	دمشق	1967	معترف به من الأونروا
9	جرمانا	دمشق	1967	معترف به من الأونروا
10	السبينة	دمشق	1968	معترف به من الأونروا
11	اليرموك	دمشق	1954	غير معترف به
12	الرمدان	دمشق	1954	غير معترف به
13	الرمل	اللاذقية	1956	غير معترف به
14	حندرات	حلب	1962	غير معترف به
15	الحسينية	دمشق	1981	غير معترف به

خريطة توضح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية

اللاجئون الفلسطينيون في سورية

عبرت قوافل اللاجئين الفلسطينيين الأراضي اللبنانية والأردنية باتجاه سورية كملجأ قريب ومؤقت لهم، ليحلوا ضيوفاً على الشعب السوري الذي فتح لهم البيوت والمساجد والمدارس، وقدم لهم كل ما من شأنه صون كرامتهم والتخفيف من عذاباتهم. وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية عام 1948 بما بين 75000 و85000 لاجئ [1] يرجع معظمهم إلى

1 - حلا نوفل رزق الله الفلسطينيون في لبنان وسورية – دراسة ديمغرافية مقارنة (1948 – 1995) – ط1، بيروت- دار الجديد 1998 ص 59.

سكان الجزء الشمالي من فلسطين، وخاصة صفد وحيفا ويافا [1]. وفي آخر إحصائية لـ«أونروا» بتاريخ 31/ 12/ 2008 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها 461897 لاجئاً يعيش نحو 27 % منهم في المخيمات [2]، فيما قدرت المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين عددهم بـ465919 لاجئاً[3]، ويعود هذا التفاوت بين الإحصائيتين إلى أن هناك عدداً من الفلسطينيين الذين لجؤوا إلى سورية بين الأعوام: 1967 و1970 لم يسجلوا في سجلات «أونروا» [4].

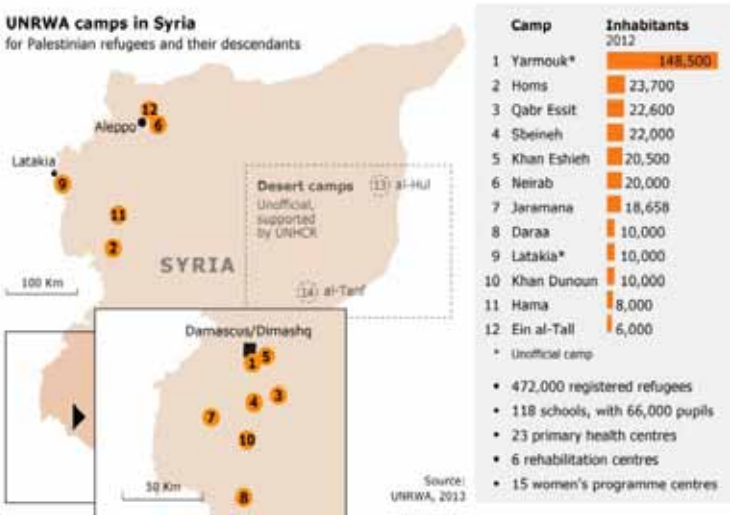

أين يسكن اللاجئون الفلسطينيون في سورية؟

من الملاحظ أن نحو 75 % من مجموع الفلسطينيين في سورية يتمركزون في إطار مدينة دمشق وضواحيها، وتعترف «أونروا» بوجود عشرة مخيمات تقدم لها الخدمات المتنوعة والمكملة للخدمات التي تقدمها الحكومة السورية، بالإضافة إلى خمسة تجمعات رئيسة لا تعترف بها «أونروا» [5].

اللاجئون الفلسطينيون في سورية

اسم المنطقة	دمشق	الشمال	الجنوب	حمص وحماه
عدد اللاجئين	368993	34322	26343	40373

ما هي المؤسسات المشرفة على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية؟

تولت الهيئات الخيرية الإشراف على الخدمات الأساسية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين إبان النكبة حتى تأسيس وكالة

---

1 - حمد موعد اللاجئون الفلسطينيون – رؤية مستقبلية – طبعة أولى- دمشق - دار الموعد للدراسات والنشر 2006 ص 157.

2 - محسن صالح التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008 – بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - ص 284 .

3 - موقع المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب دمشق - http://www.gapar.net l .

4 - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008 مصدر سابق .

5 - دراسة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية- مركز العودة الفلسطيني – لندن – موقع الكتروني http://www.prc.org.uk > r

الغوث الدولية، وقدمت الخدمات الأساسية من مأكل ومشرب وبعض الألبسة والأغطية والخيام. ومنذ عام 1950، وفي شهر أيار بالتحديد، بدأت وكالة الغوث بالإشراف الكلي على المخيمات الفلسطينية وعلى مجمل اللاجئين الفلسطينيين، فأخذت بتنظيم هذه المخيمات، وعينت مشرفين عليها وعمال نظافة ووفّرت لهم الخدمات الضرورية كالماء ودورات المياه والقنوات العادمة، وغير ذلك من الخدمات السريعة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة السورية الهيئة العامة للاجئين للعناية باللاجئين، وقد حرصت على تقديم الخدمات المكملة خدمات «أونروا»، وساهمت مساهمة فعالة في إنشاء أكثر المخيمات الفلسطينية المعترف بها من «أونروا». بالإضافة إلى إنشائها خمسة مخيمات تكفلت في خدمتها كاملة.

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية[1]: تميز وضع اللاجئين الفلسطينيين في سورية من الناحية القانونية عن باقي أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مختلف الدول المضيفة، فقد سارعت الحكومة السورية إلى مدّ يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين وتهيئة الظروف الكفيلة بتمكينهم ومن العيش بكرامة وشرف مع مواطنيها جنباً إلى جنب، وأخذت تعمل على احتواء أزمة اللاجئين وتنظيم وجودهم على الأراضي السورية، فصدر العديد من القوانين والتشريعات التي استهدفت توفير الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وكانت البداية منذ عام 1947 حيث صدّقت سورية بتاريخ 28 /8 الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية السورية ووسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت بشأن تسهيل كافة الأمور والمساعدة المقدمة للاجئين الفلسطينيين.

وبتاريخ 25 /1 /1949 أصدرت القانون رقم (450) القاضي بإحداث المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب؛ بغية تنظيم شؤون الفلسطينيين ومعونتهم وتوفير مختلف حاجاتهم، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم، واقتراح التدابير لتقرير أوضاعهم في الحاضر والمستقبل.

---

1 - إبراهيم دراجي اللاجئون الفلسطينيون في سورية – دراسة قانونية مقدمة إلى أعمال ندوة اتفاقية 1951 للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – دمشق (27 شباط إلى 3 آذار 2005) ص 17 ابراهيم العلي -الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية - في مجلة العودة .www.alawda-mag.com/Default. asp?ContentID=2026...8 .

ثم تتابع بعد ذلك صدور العديد من القوانين والتشريعات والقرارات الإدارية التي تستهدف استثناء الفلسطينيين من شرط الجنسية بالنسبة إلى ممارسة بعض المهن في سورية، كمهنة ممارسة الصيد في المياه الإقليمية السورية (القرار 769 عن مجلس الوزراء بتاريخ (22 /11/ 1948) والتوظيف في إدارات الدولة ومؤسساتها (المرسوم التشريعي رقم 33 بتاريخ (17 /9/ 1949) وممارسة مهنة المحاماة في سورية (المرسوم رقم 51 بتاريخ 13 /8/ 1952)، إضافة إلى العديد من المهن الأخرى.

كذلك صدر القانون رقم (260) بتاريخ 10 /7/ 1956 ليزيد من فرص اندماج الفلسطينيين في سورية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد؛ فقد تضمن القانون نصاً واضحاً يُعامَل من خلاله الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة التعليم، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.

ويحسب لهذا القانون أنه عامل الفلسطينيين كالسوريين تماماً من جهة، ومن جهة أخرى فقد أكد موقف الجمهورية العربية السورية الرافض التوطين بكافة أشكاله وصوره، وهو ما تجلى من خلال تأكيد احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الأصلية.

وصدر في 2 /10/ 1963 القرار رقم (1311) لتنظيم وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا؛ فقد قرر وزير الداخلية آنذاك بعد الاطلاع على المادة (23) من القانون رقم (89) لسنة 1960 إعطاء اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية السورية أو المشمولين برعايتها وثائق سفر بناءً على طلبهم، ويشترط على المقيمين منهم في الجمهورية العربية السورية أن يكونوا مسجلين لدى مديرية مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب، وحائزين تذكرة إقامة من المديرية العامة للأمن العام. وتتولى وزارة الداخلية السورية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها في المحافظات) إصدار وثيقة السفر للاجئين الفلسطينيين وتمديدها وتجديدها وإضافة واقعات الأحوال المدنية إليها، وتتولى البعثات القنصلية أو أي جهة تُعهَد إليها رعاية المصالح السورية في الخارج إصدار الوثيقة المذكورة وتمديدها وتجديدها وإضافة الوقوعات المدنية إليها، وذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين المشمولين برعاية الجمهورية العربية السورية والموجودين بالخارج، على أن تُشعَر إدارة الهجرة والجوازات والجنسية بذلك.

ومن أهم المواد الأخرى التي يتضمنها القرار رقم (1311) لسنة 63، المادة رقم (10) التي تخول صاحب وثيقة السفر الممنوحة للاجئين الفلسطينيين خلال مدة صلاحيتها حق العودة إلى الجمهورية العربية السورية من دون تأشيرة عودة.

إن القوانين التي صدرت بحق اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وكذلك القرارات الأخرى، أدت الدور الحاسم في تشريع عملية الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السوري. فيحق للفلسطيني في سوريا، تبعاً للقوانين الصادرة، تملّك أكثر من محل تجاري (ملكية المتاجر) والتمتع كذلك بحقوق الانتفاع الناتجة من حق الإيجار، وفي هذا المجال عومل الفلسطيني معاملة المواطن السوري في استثمار المتاجر.

وكذلك يحق للفلسطينيين الانتساب إلى النقابات السورية (مثل نقابة الأطباء، المحامين، والمقاولين ..إلخ)، ويكون للفلسطيني الواجبات والحقوق ذاتها التي تكون للمواطن السوري في النقابات السورية.

ويرى البعض أن هناك فجوة في قوانين تملّك الشقق السكنية بين الفلسطيني والمواطن السوري؛ إذ يحق للفلسطيني تملك شقة سكنية واحدة للعائلة (كل شخص متزوج وأسرته) بصيغة «طابو» السجل العقاري، فيما يحق للمواطن السوري تملك العديد من الشقق بصيغة «طابو»، وهو ما يمكن تفسيره بأن الغرض من هذه التشريعات هو تيسير إقامة الفلسطينيين المؤقتة في سورية، لا الاستقرار النهائي الذي لا يمكن أن يكون إلا في وطنهم، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المختلفة.

في مقابل ذلك، يحق للفلسطيني أن يتملك عدة شقق وأراضٍ زراعية، لكن بعقود غير مسجلة في السجل العقاري، أي من طريق (الكاتب بالعدل). وفي المنازعات حيال هذه الملكية يكون المالك الطرف الأضعف على عكس المالك بصيغة «طابو» والسجل العقاري.

وللفلسطيني في سورية حق التقاضي وحق توكيل المحامين، شأنه في ذلك شأن المواطن السوري، وله مطلق الحرية في الحرية والسفر داخل الأراضي السورية، والسكن في أية قرية أو مدينة سورية. إضافة إلى ذلك، تسمح القوانين في سوريا بأن يمتلك اللاجئ الفلسطيني فيها المنقول (سيارات، جرارات، وسائط نقل ..إلخ) بكافة عناصره ومشتملاته، شأنه في ذلك شأن المواطن السوري.

لذلك، تبدو الحقوق المدنية للاجئ الفلسطيني كاملة في سورية، ما عدا حق الترشّح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات، فيما يترشح الفلسطيني لرئاسة وعضوية كافة النقابات السورية. وينبغي الإشارة أخيراً إلى أن القانون السوري قد قسّم اللاجئين الفلسطينيين إلى أربع فئات حسب تاريخ اللجوء:

فئة اللاجئين عام 1948: يمثّل هؤلاء الشريحة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في سورية. وتشرف على شؤونهم الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.

ويتمتع هؤلاء بحقوق المواطن السوري في كافة المجالات الوظيفية والمهنية والعلمية، ما عدا أمور تخص الانتخاب والترشّح لعضوية مجلس الشعب، مع الاحتفاظ بالجنسية العربية الفلسطينية. ويؤدي اللاجئون الذين وفدوا إلى سوريا في عام 1948 خدمة إلزامية عسكرية في جيش التحرير الفلسطيني، ويحصلون على وثائق سفر خاصة باللاجئين الفلسطينيين، لتسهيل الانتقال من سورية وإليها، ولا تقييد لحركتهم داخل البلد. كذلك فإن لهم الحق في العمل والتدرج الوظيفي إلى أعلى الدرجات في السلم الوظيفي، ويتلقون خدمات صحية وتعليمية تنظيمية، حيث يشار إليهم دوماً بعبارة «من هم في حكم السوريين»، وخاصة عند التسجيل في المعاهد والجامعات السورية المختلفة.

فئة اللاجئين عام 1956: سُجِّل هؤلاء على قيود مؤسسة اللاجئين وعلى قيود «أونروا»، وينطبق عليهم ما ينطبق على المنتسبين إلى الفئة الأولى، ما عدا أنهم لا يستطيعون دخول سوق العمل إلا من خلال التعاقد بصفة مؤقتة. ولا يخضعون للخدمة الإلزامية.

فئة اللاجئين عام 1967: بالنسبة إلى من استطاع التسجيل على قيود المؤسسة من هؤلاء، فإنه يعامل معاملة فئة اللاجئين عام 1956. أما بالنسبة إلى غير المسجلين، فإنهم يعاملون معاملة الأجنبي، إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية (قطاع غزة) ومعاملة العربي المقيم إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية (المؤقتة).

فئة اللاجئين عام 1970 (فاقدو الأوراق الثبوتية): هناك الآلاف من الفلسطينيين في سورية ممن لا يحملون أي أوراق ثبوتية على الإطلاق، وهؤلاء ممن التحقوا مبكراً بصفوف المقاومة الفلسطينية بعد حرب حزيران 1967، وتركوا مواطنهم الأولى في قطاع غزة ومخيمات الضفة الغربية، وانتقلوا إلى الأردن، ومنه إلى سورية، ولم يتمكنوا من الحصول على جوازات سفر أردنية بعد أحداث أيلول الأسود 1970، أو على وثائق سفر مصرية (لأبناء قطاع غزة)، وعاشوا في كنف منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين لجؤوا من لبنان نتيجة الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي للبنان واستقروا في سورية، والذين أُطلق عليهم في ما بعد اسم المهجرين.

أوضاع هذه الفئة هي الأكثر تعقيداً؛ إذ إن الغالبية العظمى منهم لا تملك وثائق، بعد إلغاء أو انتهاء مفعولية جوازات السفر التي كانوا يحملونها، وهؤلاء لا يستفيدون من خدمات «أونروا»؛ لأنهم غير مسجلين في لوائحها.

لقد شهدت الفترة الأخيرة حراكاً فصائلياً فلسطينياً بالتنسيق مع الحكومة السورية لتنظيم وجود هذه الفئة على أراضي الجمهورية العربية السورية، وسعت إلى منحها تذكرة الإقامة المؤقتة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، أسوة ببقية الفئات المذكورة سابقاً لكي يتمكن اللاجئ من خلالها من السفر والدخول والخروج والاستفادة من القوانين التي سنّتها الحكومة السورية لتقنين وجود اللاجئين الفلسطينيين، واتخذوا في سبيل ذلك العديد من الإجراءات، كإحصاء هذه الفئة والطلب منها تقديم البيانات العائلية المتعلقة بها.

واقـع اللاجـئين الفلسطينيين في سورية

يعيش اللاجئ الفلسطيني في سورية كغيره من المواطنين السوريين متساوياً معهم بالواجبات والمسؤوليات، ويختلف عنهم في حالة المواطنة التي تمنح السوري حق الترشح والانتخاب. وهذه الميزة جعلت الفلسطيني يوجد أطره الخاصة به التي يمارس من خلالها هذا الحق بما يضمن له الحفاظ على هُويته فلسطينياً هجِّر عن أرضه يريد العودة إليها. إلا أن هذا لا يعني أن اللاجئ هناك لا يعاني، فطرده من أرضه جعله يحيا حياة ملؤها البؤس والقهر والحرمان.

فلسطينيو سوريا وأزمات متكررة في عدة بلدان (1)

أجبرت الأحداث في سوريا الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا إلى النزوح إلى البلدان المجاورة، حيث ذكرت وكالة الأونروا أن اللاجئين الفلسطينيين نزحوا إلى داخل وخارج سوريا وقدرت عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخلياً بنحو 235700 لاجئ فلسطيني توزعوا كالتالي:

توزيع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بعد أحداث سوريا						
المدينة	دمشق	درعا	حلب	حمص	اللاذقية	حماة
العدد	202000	13100	6600	6450	4500	3050

أما من لجأ منهم خارج سوريا منذ بداية النزاع، ووفق إحصائيات الأونروا:

الدول التي لجأ لها فلسطينيو سورية بعد الأحداث					
المدينة	لبنان	الأردن	مصر	غزة	تركيا
العدد	50000	10166	6000	1000	1600

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

أعلنت الأونروا في وقت سابق أن حوالي 90 % من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بحاجة للمساعدة العاجلة، وتجدر الإشارة إلى أن الأونروا لا تقدم خدماتها في الوقت الحالي داخل المخيمات الفلسطينية في سوريا وذلك بحجة أنها مناطق غير آمنة، فيما تقتصر خدماتها على توزيع معونات غير دورية على اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الآمنة داخل سوريا، ويذكر أن الأونروا كانت تقدم الخدمات الصحية والطبية والتعليمية للفلسطينيين داخل مخيماتهم.

اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية

رغم وجود بروتوكول الدار البيضاء الصادر بتاريخ 11/ 9 / 1965 الذي رعته جامعة الدول العربية في ذلك التاريخ، والتي أكدت على وجوب معاملة الفلسطينيين في الدول العربية معاملة رعايا الدول العربية، من حيث الإقامة والسفر والعمل، مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية، إلا أن هذه الاتفاقية لم تطبق حتى الآن.

تختلف معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من ويلات الحرب في سوريا من بلد لآخر حيث يبقى العامل المؤثر فيها هو تواجد الأونروا في هذا البلد أو ذاك، وبشكل عام تتلخص معاناة اللاجئين الفلسطينيين بعدة نقاط أهمها المعاناة الاقتصادية، والوضع القانوني، ومعاناة الأطفال في تأمين المدارس، وتوافر الخدمات الصحية، إضافة لإمكانية وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى تلك البلدان. وتمنع معظم البلدان المجاورة لسوريا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا من الدخول إليها بشكل نظامي، حيث يمنع الأردن بشكل رسمي دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إليه، كما توقفت تركيا عن إصدار تأشيرات الدخول للاجئين الفلسطينيين، وكذلك بدأ لبنان بممارسة سياسة غير معلنة بمنع دخول الفلسطينيين إليه.

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في الأردن من عدة عقبات في إقامتهم هناك خصوصاً مع قرار الحكومة الأردنية بعدم استقبال اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا على أراضيها الأمر الذي اضطر العديد من اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب السوري إلى إدعاء أنهم مواطنون سوريون حتى يتمكنوا من دخول الأردن مما أسفر عن وضع غير قانوني لتواجد نحو عشرة آلاف لاجئ فلسطيني سوري، وهناك المئات من اللاجئين الفلسطينيين داخل مجمع سايبر ستي، ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في الأردن بنحو 10166 لاجئ وذلك بحسب إحصائيات الأونروا، وتقتصر خدمات الأونروا على تقديم المواد الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

قدرت الأونروا عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان بنحو 50 ألف لاجئ، حيث كان لبنان من الدول التي تسهل دخول اللاجئين الفلسطينيين قبل تشديد إجراءات دخولهم عبر حدودها مع سوريا. وبعد دخولهم إلى لبنان شكلوا تحدياً للأونروا التي اقتصر دورها في بداية الأزمة على الإحصاء وتقديم المساعدات الطبية والتعليمية لهم، لكن مع تفاقم معاناة اللاجئين في لبنان وتحت ضغط من مؤسسات أهلية لبنانية وسّعت الأونروا من مساعداتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا لتشمل بعض المساعدات المالية. وتعاني الأونروا في لبنان بشكل عام من أزمات وضائقة مالية زاد من تفاقمها وصول نحو خمسين ألف لاجئ فلسطيني من سوريا، مما دفع الأونروا لإطلاق العديد من نداءات الاستغاثة لتلبية حاجات الفلسطينيين النازحين من سوريا.

اللاجئون الفلسطينيون في غزة

نحو 1000 لاجئ فلسطيني من سوريا استطاعوا الوصول إلى قطاع غزة عبر مصر، حيث قامت الأونروا وبعد ضغوطات من المؤسسات الأهلية وبالتعاون مع الحكومة الفلسطينية هناك بتقديم بعض المساعدات للاجئين الفلسطينيين وتضمنت مساعدات مالية وعينية، كما قدمت حكومة غزة حزمة من المساعدات للاجئين الفلسطينيين من سوريا تتضمن مساعدات للسكن والعمل والتعليم، ولا يعاني اللاجئون الفلسطينيون هناك من أي مشكلات تتعلق بالوضع القانوني.

اللاجئون الفلسطينيون خارج مناطق عمل الأونروا

يعاني الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا أزمات إنسانية وقانونية كبيرة في البلدان خارج مناطق عمل الأونروا حيث يتواجد 6000 لاجئ فلسطيني فروا من سوريا إلى مصر، والمئات الموزعين على بلدان العالم.

تتلخص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعدم وجود تمثيل قانوني واضح لهم، خاصة أنهم مسجلون لدى الأونروا والتي بدورها تعتذر عن تقديم أي مساعدة لهم بحجة تواجدهم خارج أقاليم عملها، وبالتالي يجب أن يخضعوا لولاية المفوضية لكن هذا الأمر لم يتم، بل بدأت الجهتان بتقاذف المسؤولية، حيث كانت حجة الأونروا أنهم خارج أماكن عملها، وبالتالي يجب أن تطبق عليهم المادة 1 (د) من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين لعام 1951 وذلك بعد أن فقدوا حماية الأونروا في أماكن تواجدهم، حيث نصت تلك المادة على التالي: "لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة قد طبقت سابقا على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، إلا أن المفوضية تمتنع عن تسجيلهم في مصر لأنها تعتبرهم مسجلين لدى جهة دولية أخرى (في سوريا) وهي الأونروا، وفي ظل هذه الضبابية في المواقف، يعاني اللاجئون من أزمات متعددة خاصة فيما يتعلق بموضوع الإقامة، فالعديد من البلدان التي لجؤوا إليها تقنن الإقامات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين السوريين خوفاً من بقائهم على أراضيها ومنها مصر على وجه الخصوص، والتي شهدت أزمات سياسية كبيرة كان لها انعكاسات سلبية على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والسوريين هناك.

ويذكر أن معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في مصر لا يحملون إقامات رسمية في البلاد، وذلك بسبب عدم إصدار إقامات لهم دون توضيح الأسباب من الجهات المعنية، ويشار أن الحكومة الجديدة (بعد 30 /6/ 2013) في مصر منعت دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، بينما كان يسمح لهم سابقا بالدخول هم وعائلاتهم دون تأشيرة. وفي مجال التعليم يعاني اللاجئون الفلسطينيون في مصر من عقبات كبيرة في التسجيل بالجامعات المصرية حيث يتم اعتبارهم طلاب عرب مما يضطرهم لدفع مبالغ كبيرة لإتمام تعليمهم، فيما يسمح لطلاب التعليم الثانوي بالدراسة في المدارس المصرية لكن مع إجراءات معقدة للتسجيل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نحو 300 لاجئ فلسطيني اعتقلوا في السجون المصرية بتهمة محاولة الهجرة غير الشرعية حيث قُبض عليهم أثناء محاولتهم الوصول لأوروبا عبر الشواطئ المصرية، وأشارت منظمات حقوق الإنسان لمعاناة إنسانية عاشها المعتقلون داخل تلك السجون، وذلك قبل أن يتم الإفراج عن المعتقلين في 10 /12/ 2013 وفق ما أعلنت السفارة الفلسطينية في القاهرة[1].

1 - علاء برغوث: http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue21/PalestinianRefugeesinSyraCrisesandBetrayal.aspx?articleID=1125

واقع التعليم

فمثلاً، إذا ما قرأنا واقع التعليم في المخيمات الفلسطينية نقف عند بعض السلبيات التي تعوق الوصول إلى الحالة المثلى في عملية التعليم، وهذه المعوّقات تتمثل بما يأتي:

1. اكتظاظ الصفوف في مدارس الوكالة في المخيمات الفلسطينية حيث تصل إلى 45، وأحياناً أكثر من خمسين طالباً.
2. العمل بنظام الفترتين؛ ما يحرم الطالب فعلياً من ممارسة أية نشاطات.
3. أكثر مباني المدارس في المخيمات تفتقر إلى المواصفات الخاصة بالمدارس.
4. تدني نسب النجاح في المدارس، بينما بلغت في سورية أعلى مستوى لها 91 %.
5. ارتفاع عدد الراسبين في المراحل الانتقالية.
6. انتشار ظاهرة التسرب من المدارس؛ بسبب اتجاه الطالب إلى العمل مبكراً.
7. تراجع عدد المدرسين قياساً على عدد التلاميذ من اللاجئين في المخيمات الفلسطينية.
8. عجز مراكز التأهيل المهني عن استيعاب كافة الطلاب المتقدمين لديها.
9. توقف الوكالة عن صرف جميع أشكال المنح المالية [1].

واقع الصحة

تعاني المخيمات واقعاً صحياً صعباً ورديئاً؛ بسبب اتساع الهوة بين هرم الحاجيات وهرم الخدمات المتوافرة، وتنتشر في بعضها أمراض سوء التغذية والاضطرابات النفسية وأمراض الحمل ومضاعفاته والأمراض الطفيلية المعوية وأمراض الأسنان ومرض فقر الدم المنجلي [2].

1 - أحمد الباش موسوعة المخيمات الفلسطينية – تجمع العودة الفلسطيني واجب - (قيد الطباعة)- مرجع سابق ..

2 - إبراهيم العلي الواقع الصحي للمخيمات الفلسطينية في سورية – ط-1 دمشق- إصدار تجمع العودة الفلسطيني واجب – دار واجب 2011- م .

الواقع الإغاثي والخدمي

من خلال القراءة لواقع الخدمات الاجتماعية في المخيمات الفلسطينية، نجد أن المستفيدين من هذه الخدمات لا يتجاوزون 5 % من مجموع اللاجئين. لذلك تجد نسباً عالية جداً لحالات العسر الشديد التي وصلت في مخيم النيرب إلى ثلث اللاجئين من أبناء المخيم. كذلك ما يزال واقع الخدمات في بعض المخيمات ذي وتيرة بطيئة تنتظر الحلول السريعة [1].

هل تعلم:

1 - أن عدد الطلبة الفلسطينيين في جامعة دمشق وحدها من 8000 - 9000 طالب وطالبة، وأن هناك تفوقاً طلابياً فلسطينياً في أغلب الكليات.

2 - يبلغ عدد أساتذة الجامعة من الفلسطينيين في جامعة دمشق وحدها نحو 100 دكتور ومعيد وبروفيسور [2].

1 - أحمد الباش موسوعة المخيمات الفلسطينية – تجمع العودة الفلسطيني واجب - (قيد الطباعة)- مرجع سابق .

2 - طارق حمود الكفاءات الفلسطينية في سورية تجمع العودة الفلسطيني واجب – سورية .

المخيمات الفلسطينية الرسمية في سورية[1]

1 - مخيم السيدة زينب (قبر الست):

مخيم قبر الست هو من أكبر المخيمات الفلسطينية المعترف بها في سورية، إذ يبلغ عدد سكانه حسب آخر إحصائية لـ"أونروا" 21734 نسمة مكونة من 4834 عائلة، ويبلغ عدد الأطفال 501 طفل. أنشئ مخيم السيدة زينب عام 1967 - 1968 كأحد مخيمات الطوارئ التي أنشئت بعد حرب حزيران عام 1967 إلى الجنوب من مدينة دمشق على بعد 12 كم منها، على مساحة تقدر بـ23 ألف متر مربع.

2 - مخيم سبينة:

قع مخيم سبينة بالقرب من مدينة سبينة على مسافة 14 كيلومتراً جنوب مدينة دمشق على مساحة 27000 متر مربع في منطقة صناعية نشطة. ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين حسب إحصائية "أونروا" 4913 عائلة مكونة من 21134 شخصاً. ويتميز هذا المخيم بالمحافظة على الطبيعة العشائرية والقبلية لسكانه، رغم ما بدأ يشهده من توسع سكاني وعمراني ملحوظ.

1 - أحمد الباش موسوعة المخيمات الفلسطينية – تجمع العودة الفلسطيني واجب - (قيد الطباعة).

3 - مخيم جرمانا:

يقع المخيم على مسافة 8 كيلومترات من دمشق على طريق مطار دمشق الدولي، ويسكنه حالياً 964 عائلة تشكل 3711 نسمة، ويعود هذا النقص في عدد السكان إلى التغيرات العمرانية التي شهدتها مدينة دمشق أخيراً، حيث جرى شق وتوسيع الطرقات المؤدية إلى المطار التي كان بعضها على حساب أرض المخيم، فانتقل اللاجئون إلى بلدة الحسينية التي بنت لهم الدولة فيها مساكن بدلاً من مساكنهم التي أخذها الطريق لتملكهم إياها على شكل قرض طويل الأمد.

4 - مخيم خان دنون:

أنشئ مخيم خان دنون عام 1948 إلى الجنوب من مدينة دمشق، حيث يبعد عن مركزها 23 كم، ويقع على الطريق العام القديم الواصل بين دمشق ودرعا. بني المخيم عام 1951 بعد أن سكن أبناؤه قرابة سنتين في الخان على مساحة 120000 متر مربع. وتطورت هذه البقعة بعد عام 1966 بتوسع عمراني شرقي المخيم لتصل إلى الشارع الرئيس درعا دمشق. ولضيق المساحة جرى توسع آخر بعد عام 1974م في المنطقة الغربية للمخيم لتصل المساحة إلى ثلاثة أضعاف مساحة المخيم القديم. ويبلغ عدد سكان المخيم من اللاجئين الفلسطينيين حسب إحصائية "أونروا" 9819 نسمة، هم عبارة عن 2346 عائلة فيهم من الأطفال 234 طفلاً.

5 - مخيم خان الشيح:

يقع مخيم خان الشيح على مسافة 27 كيلومتراً جنوبي دمشق، والتي عرفت على مدار التاريخ بأنها استراحة ليلية للقوافل التجارية المارة على الطريق بين دمشق والجنوب الغربي. ووفر الخان القديم مأوى للاجئين الأوائل من فلسطين عام 1948. وأنشئ المخيم عام 1949 على مساحة 67 دونماً، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين حسب إحصائيات "أونروا" 4344 عائلة ما يعادل 19005 نسمة.

6 - مخيم النيرب:

أنشئ مخيم النيرب ما بين عامي 1948 - 1950 على بعد 13 كم شرقي مدينة حلب، وسمي المخيم بهذا الاسم نسبة إلى القرية المقام على أراضيها، وتقدر مساحته بـ148000 متر مربع، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين حسب إحصائية "أونروا" 19219 نسمة تشكلهم 4618 عائلة. ويذكر أن المخيم قام على مخلفات ثكنة عسكرية من ثكنات الجيش الفرنسي وقوات التحالف في أثناء الحرب العالمية الثانية.

7 - مخيم حماه:

يقع مخيم حماه داخل مدينة حماه على مسافة 200 كيلومتر شمالي دمشق. وأنشئ المخيم عام 1950 على مساحة 60000 متر مربع مطلة على نهر العاصي، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين حسب إحصائيات "أونروا" 2012 عائلة؛ أي ما يعادل 8236 نسمة.

8 - مخيم العائدين حمص:

أنشئ المخيم في مدينة حمص ما بين عامي 1948 و1949، على الطريق العام بين دمشق وحمص، على بعد 3.5 كم تقريباً عن وسط مدينة حمص و160 كيلومتراً عن العاصمة السورية دمشق، ويمتد مخيم العائدين في حمص على مساحة 150000 متر مربع، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين حسب إحصائيات "أونروا" 3504 عائلة؛ أي ما يعادل 14399 نسمة.

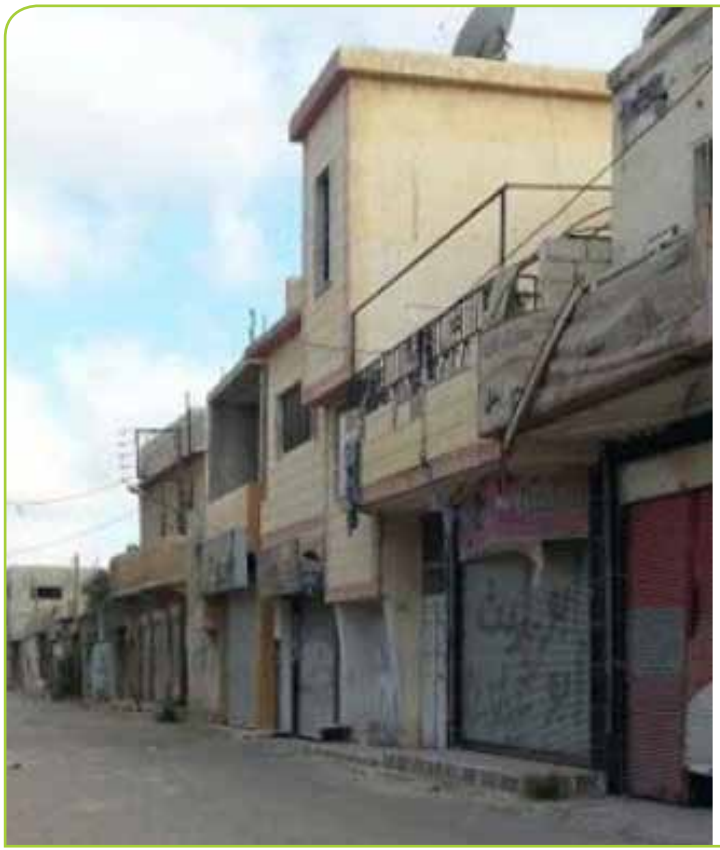

9 - مخيم درعا ودرعا الطوارئ:

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في مدينة درعا الواقعة إلى الجنوب من الجمهورية العربية السورية على مخيمين: الأول يسمى مخيم درعا والآخر درعا الطوارئ، أنشئ الأول عام 1950، أما الثاني فقد أنشئ عام 1967 على أثر العدوان الصهيوني. ويبلغ عدد سكان مخيم درعا من اللاجئين المسجلين لدى "أونروا" 5223 نسمة تؤلف 1259 عائلة، عدد الأطفال 74 طفلاً، أما مخيم درعا الطوارئ فيبلغ عدد سكانه 4716 نسمة، تشكل 1099 عائلة، ويسكن في خارج هذين المخيمين في محافظة درعا نحو 7978 لاجئاً فلسطينياً موزعين في المزيريب وزيزون وجلين وتل شهاب واليادودة وطفس والعجمي.

المخيمات غير المعترف بها من "أونروا"

1 - مخيم اليرموك:

أنشئ مخيم اليرموك بين عامي 1953 - 1954 إلى الجنوب من مدينة دمشق، على بعد 8 - 10 كم عن مركزها، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج على حدٍّ سواء، ورغم ذلك فهو غير معترف به من "أونروا"، رغم أن الخدمات فيه تقدم من الوكالة في جميع النواحي ما عدا النظافة والخدمات العامة. وتقدر مساحة المخيم بـ2110000 متر مربع اتسعت هذه المساحة عاماً بعد عام لتصبح حجم المساحة اليوم أضعاف تلك المساحة. وتقدر الإحصاءات الرسمية لعام 2009 عدد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك بـ120 ألف لاجئ مسجل، وهذا الرقم مجاف للحقيقة؛ فالإحصائيات غير الرسمية تقدر عددهم بما بين 200 - 220 ألف لاجئ تقريباً.

2 - مخيم الحسينية:

يعد تجمع الحسينية التجمع الثاني للاجئين الفلسطينيين بعد اليرموك من حيث عدد اللاجئين الموجودين فيه، فقد بلغ عدد اللاجئين فيه 47000 حسب إحصائية 2008، ويعود سبب تفاقم عدد سكان الحسينية إلى هذا العدد -رغم حداثة إنشائه- إلى أن معظم سكان مخيم جرمانا قد توجهوا للسكن فيه بعد مرور طريق المطار منه، وكذلك توجه فقراء اللاجئين من مخيم اليرموك للسكن هناك؛ رغبة منهم في التوسع بعد أن ضاقت عليهم منازلهم هناك.

3 - مخيم الرمدان:

أنشئ المخيم بمساع من وكالة الغوث الدولية (أونروا) وذلك في خمسينيات القرن الماضي، بالقرب من بلدة الضمير على طريق دمشق - بغداد إلى الجنوب الشرقي لمدينة دمشق، وعلى بعد 60 كم عن مركز المدينة. ويتألف المخيم من سبعة أحياء سميت معظمها بأسماء مدن وقرى فلسطينية، تمتد على مساحة 2500 دونم، ويقدر عدد اللاجئين فيه بنحو 1500 نسمة.

4 - مخيم حندرات «تجمع عين التل»:

يقع مخيم عين التل على مسافة 13 كيلومتراً شمالي شرقي مدينة حلب، وأنشئ المخيم الذي يعرف أيضاً باسم "حندرات" عام 1962 على مساحة 160000 متر مربع. ولا تعترف "أونروا" به مخيماً، بل تعده تجمعاً للاجئين، ولقد عمدت إلى تطويره وإقامة الوحدات السكنية فيه لنقل سكان مخيم النيرب إليه. وبالفعل فقد بنيت 47 وحدة سكنية فيه، وهناك 35 وحدة سكنية جديدة قيد الإنشاء.

5 - مخيم الرمل:

يقع مخيم الرمل بالقرب من مدينة اللاذقية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ولا تعترف "أونروا" به مخيماً للاجئين، بل تجمعاً للاجئين الفلسطينيين. لذلك فهو لا يحظى بكامل الخدمات المقدمة من "أونروا" للمخيمات الأخرى. يشرف على تقديم الخدمات للمخيم مباشرة المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى "أونروا"، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين حسب إحصائية "أونروا" 6354 نسمة، ويقدر عدد اللاجئين في الساحل السوري قرابة 10448 لاجئاً فلسطينياً مقسمين على المناطق وفق الجدول الآتي:

سابعاً: اللاجئون الفلسطينيون في العراق[1]

لجأ إلى العراق ما يقارب 4300 لاجئ، بنفس الدوافع التي دفعت اللاجئين الى الدول المجاورة لفلسطين مع الاختلاف في الأعداد؛ لأن المسافة بعيدة. وتعود جذور الفلسطينيين الذين توجهوا للعراق إلى قرى المثلث: اجزم، جبع، عين غزال في الجليل الأعلى الذين ربطتهم بالجيش العراقي المتمترس في مواقع العمليات آنذاك روابط الألفة والمحبة والهم المشترك.

من يشرف على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟

في البداية أشرف الجيش العراقي على اللاجئين لمدة سنتين قبل أن تنشئ السلطات العراقية مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أما عن عدم خضوع اللاجئين الفلسطينيين لإشراف «أونروا»، فلأن «أونروا» رفضت وضع فلسطينيي العراق تحت إشرافها؛ نظراً لقلتهم من ناحية، وبعدهم عن مناطق اللجوء من ناحية أخرى. أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد استحدثت وزارة المهجرين والمهاجرين في العراق اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين، وهي التي تصدر لهم الهُويات التعريفية. كذلك هناك إشراف آخر من مديرية الإقامة، وهي المسؤولة عن إصدار وثائق السفر، إضافة إلى مسؤوليتها عن إثبات مشروعية الإقامة للاجئين.

أين سكن اللاجئون الفلسطينيون في العراق؟

سكن اللاجئون الفلسطينيون في العراق في الدوائر الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي وفي مباني الكليات، وجرى تغيير أماكن سكنهم بين المحافظات العراقية: البصرة، بابل، الموصل، كركوك، ومنطقة أبو غريب، إلى أن جمعوا ثانيةً في مدينة بغداد (الغالبية العظمى) والموصل والبصرة.

أُسكن قسم كبير من اللاجئين في الملاجئ التي تكاد تكون أشبه بالقبور؛ لما تشترك معها من صفات انعدام الشمس والتهوية وضيق المكان. كذلك أسكن ما يقرب من 270 عائلة في 55 منزلاً، أي بمعدل خمس عائلات في المنزل الواحد، وتوزع الباقون على منازل شعبية في حي الحرية وحي السلام وتل محمد وحي الزعفرانية، وقد بُنيت مجموعة من الأبنية السكنية على نفقة الحكومة العراقية بين عامي 1955 و1985 في حي البلديات شرق بغداد ومنطقة الدورة ومجمع الخليج في حي الأمين والموصل والبصرة، ولكنها لم تغط سوى 15 % من حاجة اللاجئين إلى السكن، وخصوصاً أن الحكومة العراقية كانت تمنع اللاجئين من شراء المساكن، ولم تراع النمو السكاني للاجئين؛ ما أدى الى التراكم السكاني داخل الوحدات السكنية.

---

1 - محمد مشينش- مساق اللاجئين الفلسطينيين في الخليج العربي والعراق محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011 - مرجع السابق . وانظر أيضا إبراهيم العلي: دراسة توطين الفلسطينيين في العراق الموقع الإلكتروني لتجمع العودة الفلسطيني واجب – www.wajeb.org .

كيف تعامل القانون العراقي مع اللاجئين الفلسطينيين؟

مجمع البلديات - بغداد

صدرت عدة قوانين عن الحكومات العراقية المتعاقبة بشأن تنظيم الوجود الفلسطيني فيه، راوحت بين التضييق عليه لدرجة الاختناق حيناً، والتوسيع عليه لدرجة مساواته بالمواطن العراقي حيناً آخر. من أهم هذه القوانين:

- استثناء الفلسطينيين من قانون الإقامة رقم 64 لسنة 1938، شرط حصولهم على هُوية تصدر بمعرفة لجنة إدارة شؤون اللاجئين.
- إصدار وثيقة سفر للفلسطينيين بناءً على القانون رقم 25 لسنة 1959.
- عام 1960 صدر القانون 102 القاضي بتأسيس جيش التحرير الفلسطيني في العراق.
- عام 1964 صدر القرار رقم 15108 عن وزارة المالية الذي يؤكد قرار مجلس الوزراء العراقي معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة المواطن العراقي؛ من حيث تسلم الرواتب والعلاوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة والإجازات بتطبيق قوانين أنظمة الخدمة عليهم.
- عام 1969 صدر القرار رقم 336 القاضي بمساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترقية والتقاعد، على أن يبقى مشروطاً بالانتهاء في حالة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وتطبيق أنظمة الخدمة عليهم.
- عام 1972 صدر قرار خاص بإلغاء الفيزا والإقامة للمواطنين العرب، ومنح اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق وثائق السفر الخاصة بهم إذا لم تكن لديهم هذه الوثائق.
- عام 1980 صدر القانون رقم 215 القاضي بالسماح للفلسطينيين المقيمين في العراق إقامة فعلية بالتملك العقاري المشروط.
- في عام 1987 صدر القرار رقم 936 الذي لا يسمح للفلسطيني المقيم في العراق إقامة دائمة بتملك أكثر من عقار أو قطعة أرض واحدة.
- عام 1989 صدر القرار رقم 469 القاضي بوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما من شأنه التملك والاستثمار في أي وجه كان.

عام 2001 صدر القرار 202 القاضي بمساواة الفلسطيني المقيم في العراق إقامة دائمة بالعراقيين في جميع الحقوق والواجبات، باستثناء الحق في الحصول على الجنسية العراقية، وهذا هو القرار الوحيد الذي لا يحتمل التأويل تجاه التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

إلا أن الفلسطينيين في العراق لم يقدّر لهم أن يتمتعوا بأول امتيازٍ قانوني واضح لهم منذ عام 1948، فبعد عامين فقط سقطت بغداد وسقط معها هذا القرار.

اللاجئون الفلسطينيون بعد احتلال العراق

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق سنة 2003 قبيل الاحتلال الأمريكي ما بين 35 و40 ألف فلسطيني، تعرض أكثرهم لعمليات تهجير قسري جديدة اتسمت باستهدافهم بالقتل والاختطاف والاعتقال والتعذيب حتى الموت، ومصادرة ممتلكاتهم من منازل وسيارات ومحال تجارية. وقد اتبعت عدة أساليب لترهيب الفلسطينيين من خلال الاقتحامات وعمليات الدهم والقصف للتجمعات الفلسطينية بالهاون والمدفعية من جيش الاحتلال الأمريكي، وأحياناً أخرى من الفئات العراقية المتقاتلة؛ ما أدى إلى انخفاض العدد الى 23000 نسمة في شهر حزيران عام 2003 وفق إحصائية الأمم المتحدة.

إلى أين غادر فلسطينيو العراق؟

أدت هذه الأحداث الدامية بحق الفلسطينيين إلى هروب الآلاف منهم من بيوتهم وتوزعهم في عدد من الدول العربية ممن قبلت استضافتهم، أو ممن تمكنوا من الدخول إليها بنحو غير قانوني، علماً أن الحكومة العراقية لم تصدر لهم وثائق إثبات حتى عام 2009، بالإضافة إلى أعداد من اللاجئين تمكنوا من الوصول إلى السويد وقبرص والبرازيل والهند وكندا والنرويج والصين ودول أمريكا اللاتينية.

وتقدر أعداد من بقي في العراق بـ8 آلاف لاجئ، وهذا العدد مرشح للانخفاض؛ نتيجة لاستمرار هجرة الفلسطينيين بحثاً عن الأمان المفقود هناك، فقد سجلت سنة 2007 استشهاد 45 فلسطينياً في العراق مقارنة مع استشهاد 101 وتهجير 1200 في سنة 2006.

ثامناً: اللاجئون الفلسطينيون في مصر [1]

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في مصر بنحو 60 ألف فلسطيني، ويتركز معظمهم في القاهرة والإسكندرية، ومحافظة الشرقية، ومنطقه القناة، وسيناء. لجأ إلى مصر عدد كبير من الفلسطينيين بفعل نكبة 1948، ثم خلال العدوان الثلاثي 1956، إلا أن أعداداً أكبر وصلت إلى مصر بعد احتلال القوات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران 1967.

كيف تعاملت الحكومات المصرية المتعاقبة مع اللاجئين الفلسطينيين؟

1 في بداية اللجوء عام 1948 جمعت السلطات المصرية من وصل من الفلسطينيين عبر البر إلى معسكر في العباسية ضواحي القاهرة، إلا أن صدامات جرت بين اللاجئين والقوات المصرية نتيجة حصارها لهم آنذاك، فسمحت الحكومة المصرية بخروج الذين يملكون الأموال ومنحتهم حق الإقامة في مصر، وسمحت كذلك بخروج كل من أتى بكفيل مصري مقتدر.

2 في سنة 1958 ازداد وضع الفلسطينيين سوءاً، ففتح جمال عبد الناصر الأبواب أمام الفلسطينيين الموجودين في مصر والمقيمين في غزة -على اعتبار أن قطاع غزة واقع تحت الرعاية والحكم المصريَّين- وفتح أمامهم مجالات العمل والتعليم مجاناً في القطاع العام، وفتح باب الإقامة وأعطاهم وثائق مصرية.

3 بعد مجيء السادات إلى الحكم بدأ وضع اللاجئين الفلسطينيين يتغير تدريجاً، وجاءت أولى الأزمات بين قيادة منظمة التحرير والحكم المصري في سبتمبر 1975، مع توقيع السادات اتفاقية فصل القوات الثانية مع «إسرائيل»، ثم حين أقدم على زيارة «إسرائيل» في سياق «كامب ديفيد» عام 1977، فدخلت معاملة الفلسطينيين في مصر منحى آخر، عانى منه الفلسطينيون ما عانوا، وأخذت الأجهزة المصرية تتعسف في التعامل مع الفلسطينيين.

---

1 - عروب العابد مساق اللاجئين الفلسطينيين في مصر محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

4 في عام 1978، وعلى أعقاب اغتيال منظمة فلسطينية وزير الثقافة المصري يوسف السباعي في قبرص، غيرت مصر كل القوانين المصرية التي كانت تنص على منع الأجنبي من العمل في مصر باستثناء الفلسطيني، حيث شُطب الاستثناء وأصبح الفلسطيني في مصر مثل الأجنبي لا يحق له العمل، وهذا كان أهم حدث غيّر وضع الفلسطينيين الموجودين في مصر.

5 وفي مطلع سنة 1984 صدر قانون تنمية موارد الدولة، الذي عدَّ الفلسطينيين أجانب، وفرضت وزارة الداخلية المصرية على الإقامة السنوية لكل فلسطيني رسماً قدرة 425 جنيهاً مصرياً.

6 في عام 1993 سمح للفلسطيني الذي يولد من أم مصرية مطلقة أو أرملة أن يدخل الجامعات الحكومية ويدفع 10 % من القسط.

ما هي المبررات القانونية للوجود الفلسطيني في مصر؟

يحق للاجئ الفلسطيني الإقامة في مصر في الحالات الآتية:

- الدراسة: يجب إظهار شهادة مدرسية أو جامعية والعمر لا يتجاوز 21 سنة.
- العمل: يجب الحصول على عقد عمل أو شهادة عامل بالزراعة أو قيادة التاكسي صادرة عن اتحاد العمال الفلسطيني.
- الزواج: إظهار شهادة زواج من مصري والذي سيكون الضامن للإقامة في مصر.

هل يخضع اللاجئون الفلسطينيون في مصر لولاية «أونروا»؟

لا يخضع اللاجئون الفلسطينيون في مصر لولاية «أونروا»؛ وبالتالي فهم لا يستفيدون من خدمات الإعانة والإغاثة التي تقدمها «أونروا» للاجئين في الدول المضيفة، وهم بذلك يصبحون تحت ولاية المفوضية العليا السامية لشؤون اللاجئين، وتندرج عليهم بنود الاتفاقية الدولية للاجئين عام 1951.

هل تعلم؟

1 لا يعيش اللاجئون الفلسطينيون في أحياء أو تجمعات يعرفون بها كما هي الحال في بعض دول اللجوء، ويوصف مجتمعهم بالمجتمع المبعثر.

2 لا يحق للاجئين الفلسطينيين في مصر الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية إلا إذا دفعوا الأقساط بالعملة البريطانية بأسعار باهظة، باستثناء من وُلد لأم مصرية مطلقة أو أرملة، فيجوز له أن يدخل الجامعات الحكومية ويدفع 10 % من القسط.

3 لا يحق لحامل الوثيقة المصرية استخدامها خارج مصر بدون عذر إلا لمدة ستة أشهر، وإن تجاوز هذه المدة بيوم واحد يفقد حقه في الإقامة. أما من يريد السفر خارج مصر للعمل ولديه عقد عمل، فيحصل على إذن مغادرة لمدة سنة، ولا يسمح له بالعودة إلى مصر إذا تجاوزها.

4 يقدر عدد الذين يحملون وثيقة سفر مصرية بنحو مليون فلسطيني يعيشون خارج مصر نتيجة هذه القوانين.

5 مصر من الدول الموقعة على اتفاقية القانون الدولي لشؤون اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول الدار البيضاء، ولكنها لا تلتزم بهما من حيث تقديم الحماية والرعاية الخاصة باللاجئين.

كان ينتظر الفلسطينيين من «الربيع العربي» في مصر تغيير وتعديل لكل اللوائح والقوانين الخاصة بهم، ليحظوا بحقوقهم كلاجئين، ولكن الأمر لم يتم.

بعد ما شهدته مصر من أحداث تمثلت في عزل الرئيس المنتخب، وبث الكراهية والعداوة ضد الفلسطينيين، وتشديد الحصار على أهل غزة، والتحريض عليهم ليل نهار في وسائل الإعلام، ينتظر الفلسطينيون أن يراجع المصريون مواقفهم تجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

اللاجئون الفلسطينيون (قراءة إحصائية عامة)

5

الفصل الخامس

المرجع لهذا الفصل د. محسن صالح، المدخل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ص 52 - 69 .

1. الفلسطينيون في العالم:

مع نهاية سنة 2012 وبداية سنة 2013 بلغ عدد الفلسطينيين نحو 11 مليوناً و555 ألف نسمة، يقيم نحو 5 ملايين و755 ألف نسمة خارج فلسطين بنسبة 49.8 %، بينما يقيم في فلسطين التاريخية نحو 5 ملايين و800 ألف نسمة؛ أي ما نسبته 50.2 %. وهذه الإحصائيات دقيقة إلى حدّ كبير في داخل فلسطين، لكنها أرقام تقديرية في خارج فلسطين،مبنية على مجموعة من المعطيات والمؤشرات الإحصائية.

جدول رقم (3): عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2012

مكان الإقامة		العدد (بالألف نسمة)	النسبة المئوية (٪)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2.700	23.4
	قطاع غزة	1.700	14.7
الأراضي المحتلة سنة 1948 «إسرائيل»×		1.400	12.1
الأردن		××3.458	29.9
الدول العربية الأخرى		1.642	14.2
الدول الأجنبية		655	5.7
المجموع الكلي		11.555	100

(2)× بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين.

×× بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على إحصاء نهاية سنة 2011، وعلى تقديرات الباحث، وذلك بالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية سنة 2011 التي تقدر بـ2.2 %.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2012 (%)

2. اللاجئون الفلسطينيون:

إذا ما تم احتساب الفلسطينيين المقيمين في الخارج مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل فلسطين، فإن العدد يبلغ 7 ملايين و829 ألف نسمة مع نهاية سنة 2012، يقيم 26.5 % منهم في فلسطين التاريخية، بينما يقيم 73.5 % خارج فلسطين.

ونلاحظ من هذا المجموع أن نحو 67.8 % من شعب فلسطين هم في حالة لجوء. وهي أكبر نسبة في الكرة الأرضية لشعب في حالة لجوء.

جدول رقم (4): أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2012

البلد	العدد (بالألف نسمة)	النسبة المئوية (٪)
الضفة الغربية	797	10.2
قطاع غزة	1.127	14.4
فلسطين المحتلة سنة 1948 «إسرائيل»	150	1.9
الأردن	3.458	44.1
لبنان	474	6
سورية	529	6.8
باقي الدول العربية	639	8.2
الدول الأجنبية	655	8.4
المجموع	7.829	100

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2012

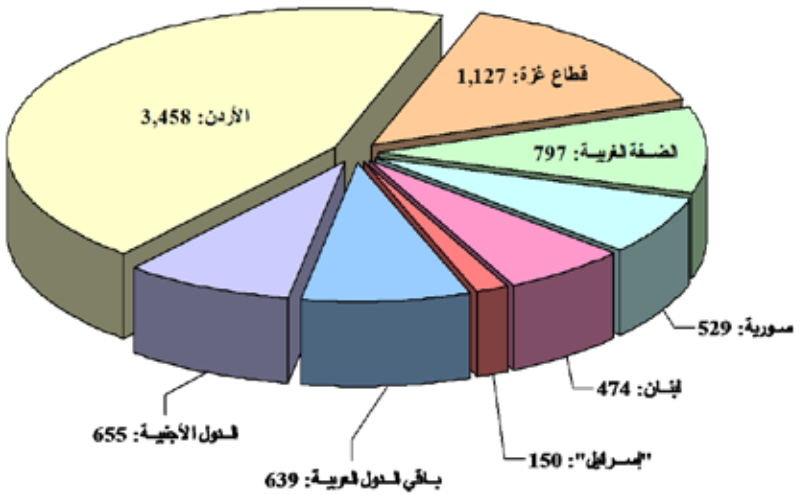

3. اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تظهر المؤشرات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله في نهاية سنة 2012، أن هناك نحو مليون و924 ألف لاجئ من أصل أربعة ملايين و357 ألف فلسطيني يقيمون في الضفة والقطاع، وهم يشكلون 44.2 % من السكان. كما أنهم يشكلون 67.4 % من سكان قطاع غزة، و29.7 % من سكان الضفة الغربية. ويلاحظ أن ثمة اختلافاً بين إحصائيات الجهاز المركزي وبين إحصائيات «أونروا» -كما سنرى- فيما يتعلق باللاجئين في الضفة والقطاع. ولعل ذلك يعود إلى أن أعداداً من اللاجئين المسجلين لدى «أونروا» قد انتقلوا للإقامة في الخارج.

جدول رقم (5): مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية سنة 2012

مكان الإقامة	السكان		اللاجئون	
	العدد (بالألف نسمة)	النسبة المئوية (٪)	العدد (بالألف نسمة)	النسبة المئوية (٪)
الضفة الغربية	2،684	61.6	797	29.7
قطاع غزة	1،673	38.4	1،127	67.4
الضفة والقطاع	4،357	100	1،924	44.2

مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع نهاية سنة 2012 (بالألف نسمة)

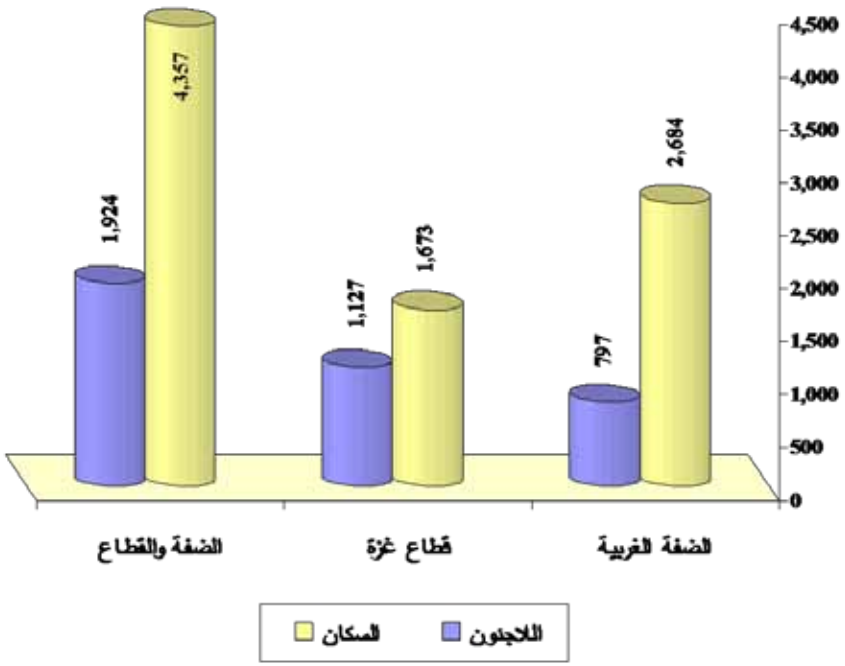

4. اللاجئون الفلسطينيون حسب سجلات «أونروا»:

تظهر سجلات «أونروا» أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في نهاية سنة 2013 بلغ 5.3 مليون شخص. وهو إحصاء كما أشرنا سابقاً لا يمثل جميع اللاجئين الفلسطينيين. وقد أضافت «أونروا» حديثاً بند «أشخاص مسجلون آخرون»، وقد عَرَّفتهم بأنهم أولئك الذين يشملون المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

ويلاحظ أن العدد الأكبر للاجئين المسجلين لدى «أونروا» موجود في الأردن، يليه قطاع غزة، ثم الضفة الغربية، ثم سورية، ثم لبنان.

وتجدر الإشارة إلى الحالة القاسية وانعدام الأمن التي وجد اللاجئون الفلسطينيون في سورية أنفسهم فيها، منذ اندلاع الحراك الشعبي والثورة في النصف الأول من سنة 2011. وهو ما أدى إلى هجرة أكثر من نصف الفلسطينيين في داخل سورية نفسها، كما غادر نحو ستين ألفاً منهم إلى الخارج، وخصوصاً لبنان.

كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد غادروها إلى بلدان الخليج أو أوروبا الغربية مع احتفاظهم ببطاقات «أونروا»، وبقاء أسمائهم في سجلاتها؛ حيث تشير العديد من الدراسات والتقديرات إلى أن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان هو نحو 300 ألف لاجئ.

وحسبما يوضح الجدول رقم (7)، فإن عدد مخيمات اللاجئين الرسمية التي ترعاها «أونروا» يبلغ 58 مخيماً، منها 19 في الضفة، وثمانية في غزة، وعشرة في الأردن، وتسعة في سورية، و12 في لبنان. واللاجئون المسجلون لا يسكن سوى 28.9 % منهم في المخيمات، وأعلى نسبة للإقامة في المخيمات هي في لبنان بنسبة 50.3 %، وأدناها في الأردن بنسبة 17.5 %.

ملاحظة: يقع مخيما النيرب واللاذقية إلى الشمال من الرسم المبين في الخريطة.

هذه الخريطة معدلة عن المصدر الأصلي في:

Site of the Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), http://www.passia.org/

خريطة رقم (8): مناطق عمل «أونروا» الخمس

جدول رقم (6): عدد الفلسطينيين المسجلين في سجلات «أونروا» في 1 /1 /2013

المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين
الضفة الغربية	741.409	154.294	895.703
قطاع غزة	1.203.135	60.177	1.263.312
لبنان	441.543	32.510	474.053
سورية	499.189	29.522	528.711
الأردن	2.034.641	75.473	2.110.114
المجموع	4.919.917	351.976	5.271.893

الفلسطينيون المسجلون في سجلات «أونروا» في 1 /1 /2013

جدول رقم (7): عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في «أونروا» حسب المنطقة في 1 /1 /2013

المنطقة	عدد الأفراد الكلي في 1 /1 /2013	متوسط حجم العائلة (2009/9/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات في 1/1/2013	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات في 1 /1 /2013(٪)
الضفة الغربية	895،703	3.79	19	216،403	24.2
قطاع غزة	1،263،312	4.43	8	540،515	42.8
لبنان	474،053	3.73	12	238،528	50.3
سورية	528،711	3.99	9	159،303	30.1
الأردن	2،110،114	4.87	10	369،949	17.5
المجموع	5،271،893	4.35	58	1،524،698	28.9

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في «أونروا» حسب المنطقة في 1 /1 /2013

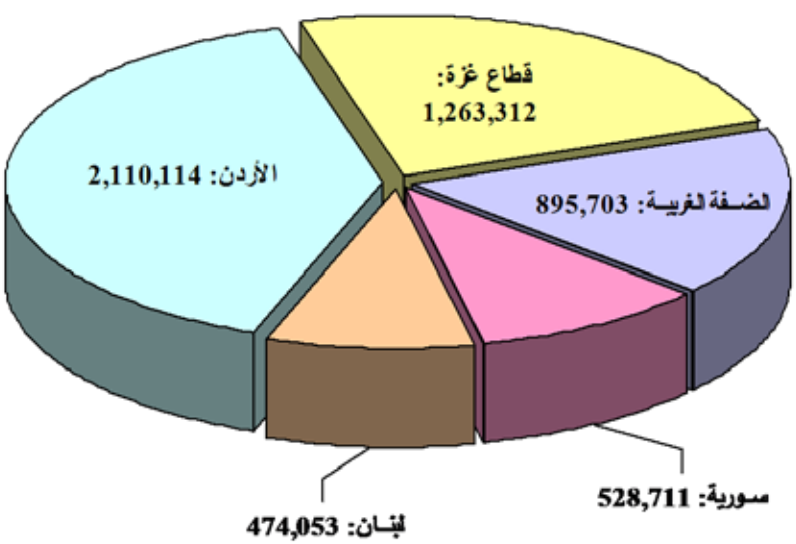

عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في «أونروا» حسب المنطقة في 2013 /1 / 1

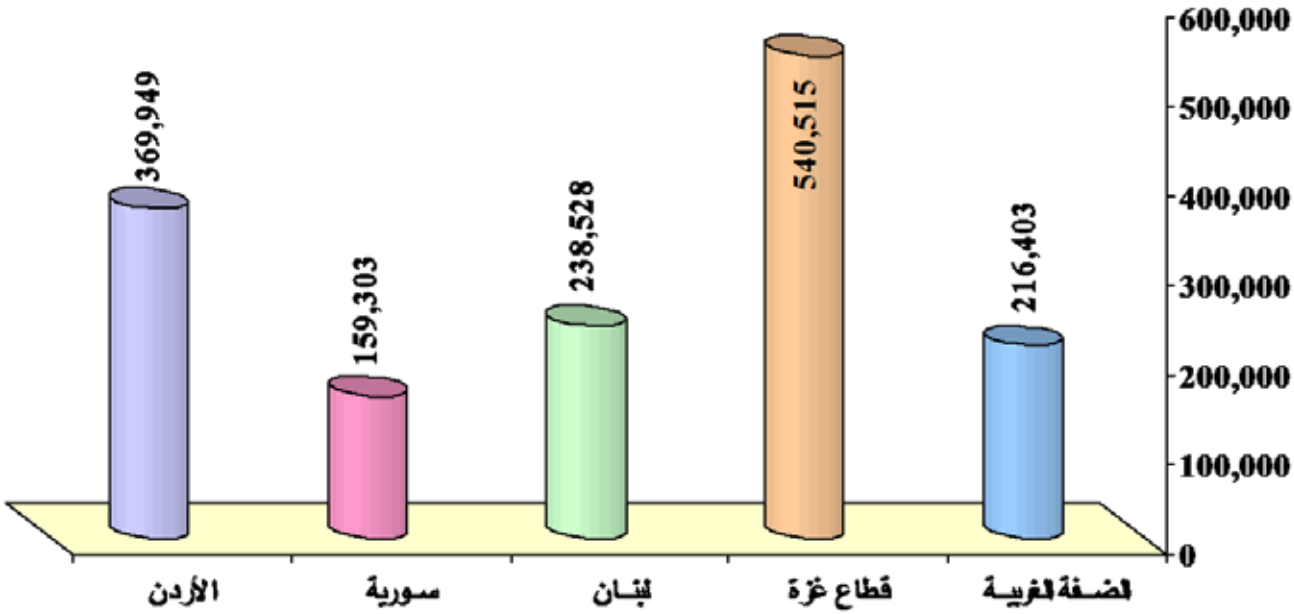

5. الاتجاهات السكانية بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين المحتلة:

تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد اليهود في فلسطين المحتلة بلغ في نهاية سنة 2012 نحو ستة ملايين يهودي، مقابل مليون و645 ألف فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948. غير أن الكيان الصهيوني يضم سكان شرقي القدس والجولان إلى أعداد سكان الكيان، على أساس قيامه بضم هذه المناطق رسمياً، مع العلم أنه لا توجد دولة في العالم تعترف بهذا الضم بما في ذلك الولايات المتحدة. وإذا ما حذف من إجمالي السكان أعداد أبناء شرقي القدس والجولان، فسيتبقى نحو مليون و400 ألف فلسطيني هم سكان ما يعرف بفلسطينيي 1948 (من أصل 7 ملايين و723 ألف)؛ وبالتالي تصبح نسبتهم نحو 18.1 % من السكان.

جدول رقم (8): أعداد السكان في «إسرائيل» 2005 - 2012

السنة	إجمالي	اليهود		العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)		آخرون	
		العدد (بالألف نسمة)	النسبة	العدد (بالألف نسمة)	النسبة	العدد (بالألف نسمة)	النسبة
2005	6.991	5.314	76	1.377	19.7	300	4.3
2006	7.117	5.393	75.8	1.413	19.9	310	4.4
2007	7.244	5.478	75.6	1.450	20	315	4.3
2008	7.412	5.603	75.6	1.499	20.2	311	4.2
2009	7.552	5.704	75.5	1.536	20.3	313	4.1
2010	7.695	5.803	75.4	1.574	20.5	318	4.1
2011	7.837	5.908	75.4	1.611	20.6	318	4.1
2012	7.968	6.005	75.4	1.645	20.6	319	4

أعداد السكان في «إسرائيل» 2012 - 2005

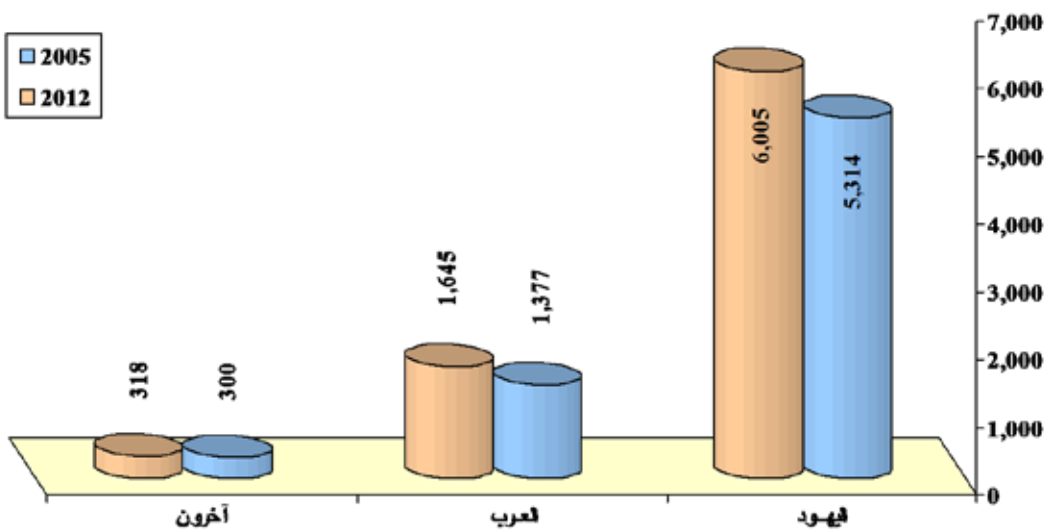

وخلال 52 عاماً من إنشائه (1948 - 2000) تمكن الكيان الصهيوني من استقدام نحو مليونين و900 ألف مهاجر يهودي. وكان هناك موجات كبرى للهجرة اليهودية بعد حرب 1948 مباشرة، وكذلك بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومة الدول الاشتراكية في شرقي أوروبا. غير أن مخزون الهجرة اليهودية بدأ بالنضوب في السنوات الماضية، وأخذت أعداد المهاجرين في التناقص، وتراوح معدلها السنوي في الفترة 2003 - 2012 بين نحو 23 ألفاً و15 ألفاً. كما تشير بعض المصادر إلى ارتفاع معدل الهجرة اليهودية السلبية من «إسرائيل» نفسها إلى الخارج بنحو عشرة آلاف شخص سنوياً، وأن عدد الخارجين تجاوز عدد القادمين في سنة 2011، حسبما أشارت صحيفة السفير اللبنانية في 9 /1 /2012 نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية. وتشير مصادر وزارة الاستيعاب الإسرائيلية ومكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن نحو 700 ألف إسرائيلي يعيشون في الواقع خارج الكيان الإسرائيلي مع نهاية سنة 2008.

جدول رقم (9): أعداد اليهود المهاجرين إلى «إسرائيل» 1990 – 2012

السنة	1994–1990	1999–1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العدد	609.322	346.997	60.192	43.580	33.567	23.268	20.893	21.180

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع الكلي
العدد	19.264	18.131	13.699	14.572	16.633	16.892	16.557	1.274.747

أعداد المهاجرين اليهود إلى «إسرائيل» 2002 - 2012

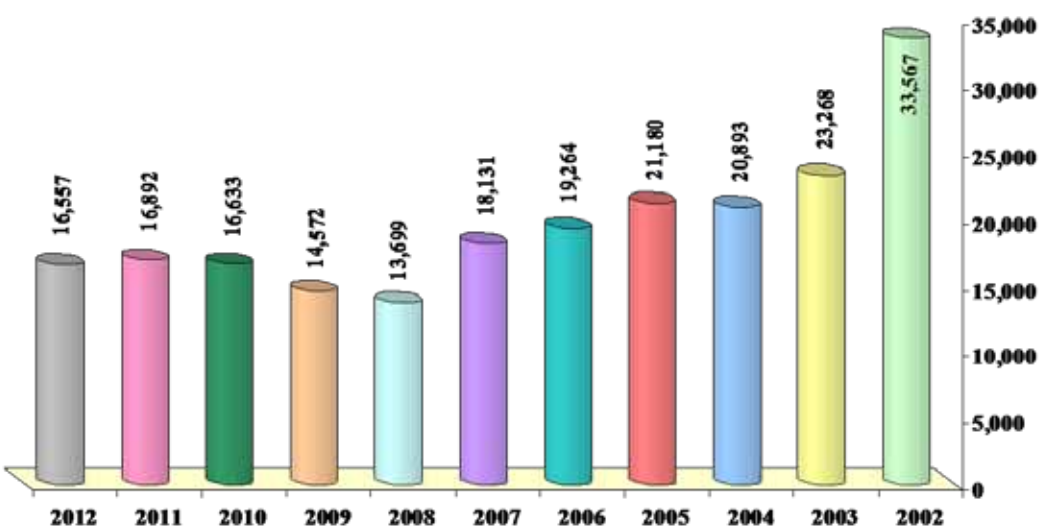

أعداد المهاجرين اليهود إلى «إسرائيل» 1990 - 2012

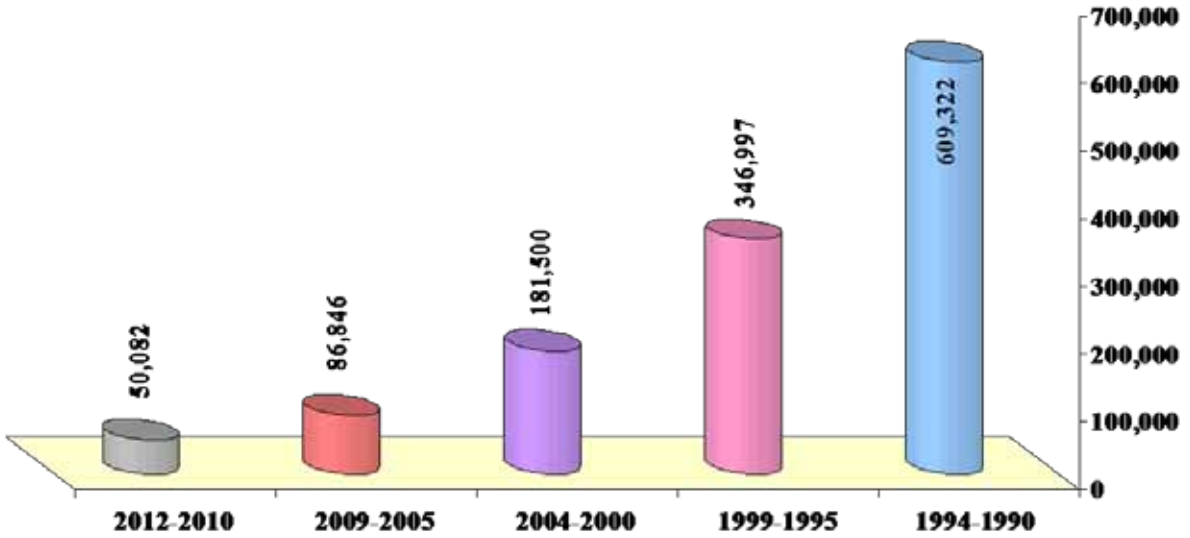

تشير مصادر يهودية وصهيونية إلى أن عدد اليهود في العالم يبلغ نحو 13.5 مليون نسمة، ويبين الجدول الآتي أن 82 % من يهود العالم يقيمون في الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن أعداد اليهود في العالم لم تشهد تزايداً منذ أكثر من أربعين عاماً؛ حيث يعاني اليهود من انخفاض نسبة المواليد، ومن التفكك الأسري، ومن الذوبان في المجتمعات التي يعيشون بينها خارج الكيان الإسرائيلي، ومن انتشار قيم المنفعة واللذة ..إلخ وغيرها من القيم المرتبطة بالحضارة الغربية.

جدول رقم (10): أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2010

البلد	«إسرائيل»	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	روسيا	الأرجنتين	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	5.803	5.275	482	375	291	199	182	119	108	674	13.508
النسبة (٪)	42.9	39.1	3.6	2.8	2.2	1.5	1.3	0.9	0.8	4.9	100

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2010 (%)

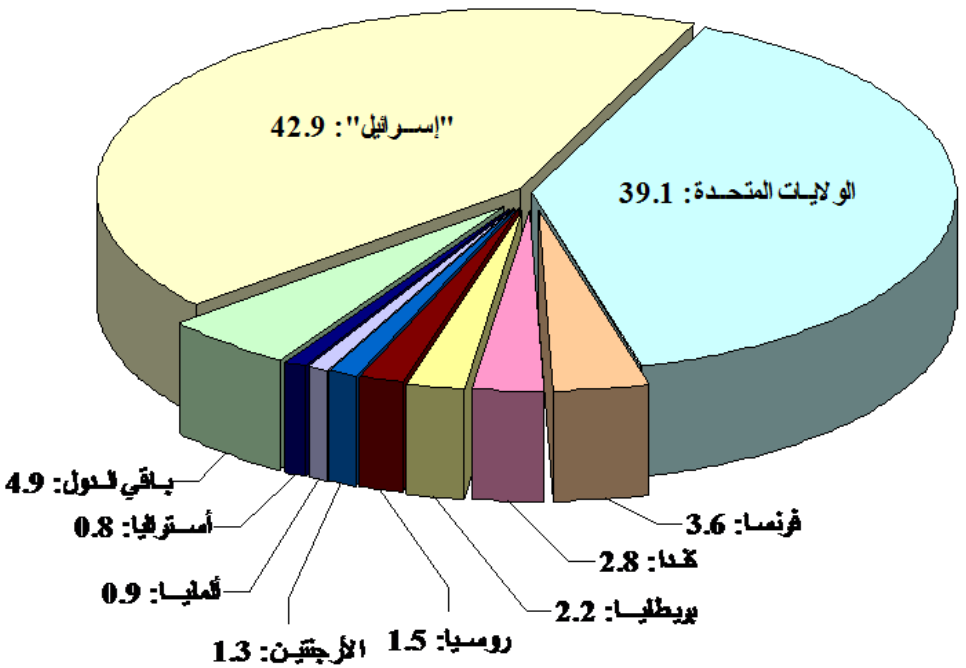

وتعطي المؤشرات السكانية لليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية دلالات مهمة بأن عدد الفلسطينيين سيتجاوز عدد اليهود مع نهاية سنة 2016، وأن هذا العدد سيزيد على عدد اليهود بأكثر من 350 ألفاً سنة 2020. وهذا يشير إلى مدى صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، وفشل سياسات التهجير التي مارسها الكيان الصهيوني حتى الآن. غير أنه تجب الإشارة إلى أن فلسطيني 1948 لا يشكلون سوى 24.1 % (نحو 1.4 مليون) من مجموع فلسطينيي الداخل، بينما يعيش 75.9 % منهم (نحو 4.4 ملايين) في الضفة والقطاع. كما يجب التنبيه على شعور الصهاينة بما يسمونه خطر «القنبلة الديموغرافية» الفلسطينية، وسعي بعض الجهات الصهيونية إلى الدفع باتجاه تطهير عرقي جديد للفلسطينيين.

جدول رقم (11): العدد المقدر للفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية 2012 – 2020 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 «إسرائيل»	فلسطين التاريخية	
2012	4.400	1.400	5.800	6.005
2013	4.532	1.435	5.967	6.113
2014	4.668	1.471	6.139	6.223
2015	4.808	1.508	6.316	6.335
2016	4.952	1.546	6.498	6.449
2017	5.101	1.585	6.686	6.565
2018	5.254	1.625	6.879	6.683
2019	5.412	1.666	7.078	6.803
2020	5.574	1.708	7.282	6.925

العدد المقدر للفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية 2012 - 2020 (بالألف نسمة)

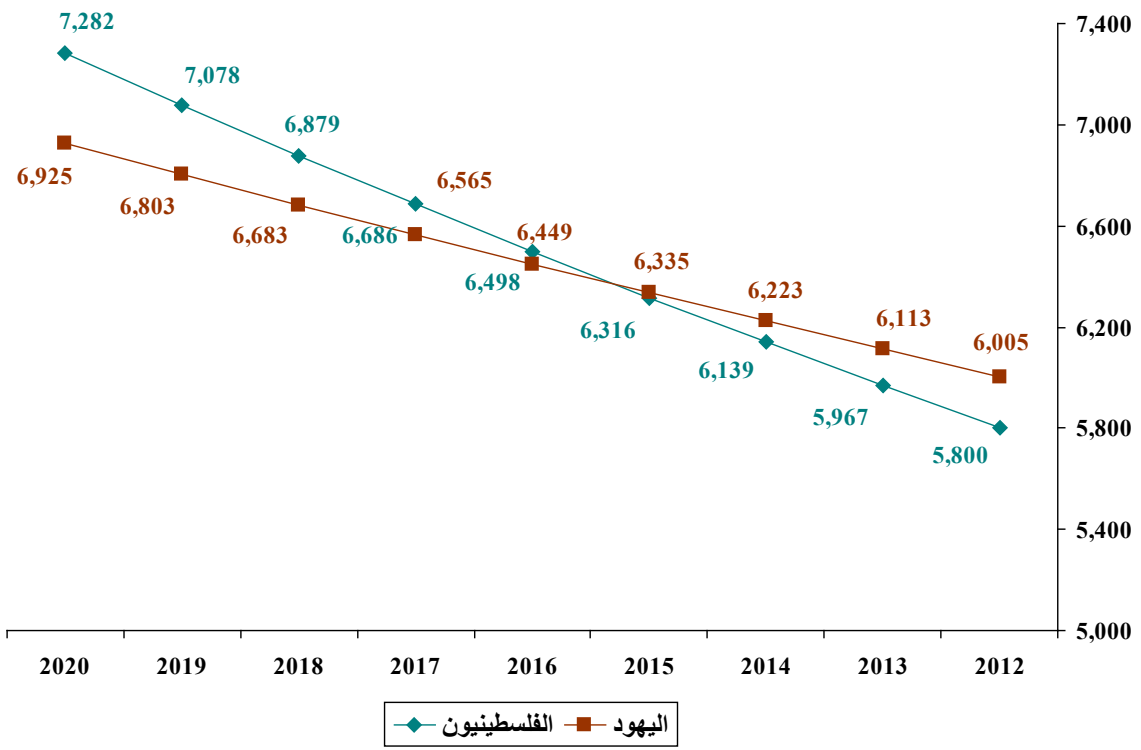

خاتمة:

وبعد فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعدُّ أحد الشواهد الكبرى على الظلم الفادح الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وتشير إلى أن الدعم الغربي المطلق للكيان الإسرائيلي جعله يتغاضى عن مأساة اللاجئين وعن أبسط حقوقهم، وكان سبباً في تعطيل تنفيذ عشرات القرارات الدولية بعودة اللاجئين إلى أرضهم التي أخرجوا منها.

إن التمسك بحق العودة باعتباره حقاً طبيعياً وشرعياً وقانونياً وفردياً وجماعياً، وباعتباره ثابتاً من ثوابت القضية الفلسطينية، سيبقى معياراً أساسياً في إثبات دعم والتزام أي طرف تجاه فلسطين. إنه لا بدّ من عودة وإن طال الزمن، وإنه لن يضيع حقّ وراءه مُطالب. وإن أصحاب الحق والعدل منتصرون بإذن الله.

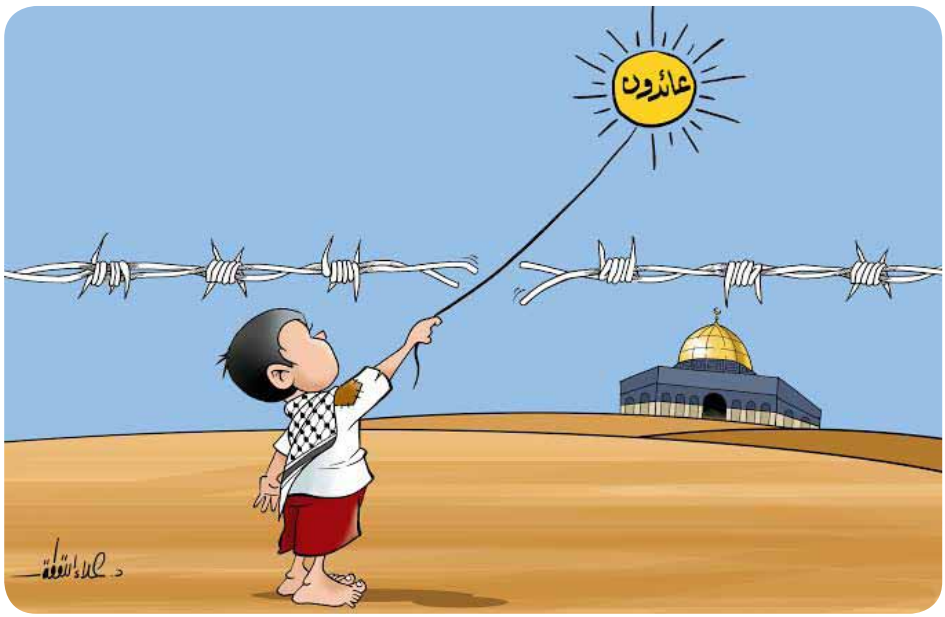

المراجع

1. إبراهيم أبو جابر يهودية الدولة والداخل الفلسطيني- صهيونية التربية والتعليم في الداخل الفلسطيني - مدير مركز الدراسات المعاصرة – موقع فلسطينيو 48 على الشبكة العنكبوتية - http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=70993 . آخر تحديث 04/05/2011 | 10:54 .
2. إبراهيم العلي اللاجئون الفلسطينيون- بين الترانسفير ويهودية الدولة قسم الدراسات والأبحاث - تجمع العودة الفلسطيني واجب - دراسة منشورة في مفكرة العودة 2010.
3. إبراهيم العلي الواقع الصحي للمخيمات الفلسطينية في سورية – ط-1 دمشق- إصدار تجمع العودة الفلسطيني واجب – دار واجب 2011- م.
4. إبراهيم العلي بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق قسم الدراسات والأبحاث – تجمع العودة الفلسطيني واجب.
5. إبراهيم العلي دراسة – الإرهاب الصهيوني تجاه الأرض الفلسطينية – قانون أملاك الغائبين نموذجاً – تجمع العودة الفلسطيني واجب.
6. إبراهيم العلي دراسة يهودية الدولة بين الترانسفير والوطن البديل - مفكرة العودة 2010 – تجمع العودة الفلسطيني واجب بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني لتجمع العودة الفلسطيني واجب – www.wajeb.org.
7. إبراهيم دراجي اللاجئون الفلسطينيون في سورية – دراسة قانونية مقدمة إلى أعمال ندوة اتفاقية 1951 للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – دمشق (27 شباط إلى 3 آذار 2005) ص 17 ابراهيم العلي - الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية - في مجلة العودة /www.alawda-mag.com Default.asp?ContentID=2026...8 .
8. إبراهيم دراجي مساق اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي - محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011 م.
9. إبراهيم درّاجي مشكلات اللاجئين وسبل حلها– ورقة مقدّمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية كلية العلوم الاستراتيجية - بعنوان «اللاجئون في المنطقة العربية.. قضاياهم ومعالجتها» 11 - 4 / 10 / 2011 .
10. إبراهيم مهنا – التأصيل الشرعي لحق العودة – أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين – دراسة غير منشورة.
11. إبراهيم أبو جابر الخدمة المدنية وإسقاطاتها التربويّة والقيميّة على الشباب العربي - موقع فلسطينيو 48 على الشبكة العنكبوتية http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=69667 . آخر ديتحث 28 /03 /2011 11:11 .
12. أحلام رشدي عمر «فاقدو الأوراق الثبوتية- همٌ ومأساةٌ.. فإلى متى وإلى أين؟» - منظمة «ثابت»-أيلول 2008 www.thabit-lb.org/cms/assets/ahlam%20omar.doc .

13. أحمد الباش العمل الأهلي الفلسطيني (لجان حق العودة) – تجمع العودة الفلسطيني واجب– قيد الطبع.

14. أحمد الباش (واقع ومستقبل اللجان الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال حق العودة في سورية)– أوراق حلقة نقاش اللاجئون الفلسطينيون في سورية –التي أقامها تجمع العودة الفلسطيني واجب في دمشق – المتحف الوطني القاعة الشامية 29 / 4 / 2010 - ط1 دمشق - سورية تنفيذ وتوزيع دار صفحات للدراسات والنشر.

15. أحمد الباش دراسة المجزرة الصهيونية عقيدة وممارسة– (بتصرف) - الموقع الإلكتروني لتجمع العودة الفلسطيني واجب– www.wajeb.org . انظر أيضاً في المراجع التي اعتمدها الباحث: ديب علي حسن موسوعة جرائم اليهود- التطهير العرقي في فلسطين. ايلان بابيه المجازر اليهودية والإرهاب الصهيوني. عبد المجيد همو -زحف الطاعون المزمن. جورجي زيدان- طرد الفلسطينيين. بني موريس- الكتاب الأسود. المجازر الإسرائيلية في القرن العشرين. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان خميس عيسى جردات الإرهاب الصهيوني- عمر سعادة مجزرة جنين.

16. أحمد الباش موسوعة المخيمات الفلسطينية– تجمع العودة الفلسطيني واجب (قيد الطباعة).

17. أحمد الباش «نتذكر.. لنعود» ابن الطنطورة يروي مشاهد من النكبة (يحيى ابو ماضي) مجلة العودة العدد 39 / كانون الأول 2010م.

18. أحمد الحاج– تعديل قوانين عمل الفلسطينيين في لبنان أقل بكثير من المطلوب وخشية من دفن قانون التملك- مجلة فلسطين المسلمة– العدد التاسع – السنة الثامنة والعشرون – أيلول 2010– متابعات.

19. أحمد طربين الموسوعة الفلسطينية- القسم الثاني – المجلد الثاني الدراسات التاريخية– الفصل الرابع الثورة ومشروع التقسيم.

20. أحمد طربين الموسوعة الفلسطينية – هيئة الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد الثاني الدراسات التاريخية- فلسطين في عهد الانتداب البريطاني– الفصل الأول.

21. أديب محمد زيادة أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية – كتاب مجلة العودة 2 - ط 1 بيروت دار العودة للدراسات و النشر – 2010.

22. أريج صباغ – خوري المهجَّرون الفلسطينيّون في أرضهم: معطيات ديموغرافية - مجلة فلسطين العدد 12 - السبت 16 نيسان 2011 - السنة الأولى-على الشبكة العنكبوتية http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=600 .

23. استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان في الذكرى الستين لتأسيس الأونروا (1949 - 2009) الذي أجراه مركز العودة الفلسطيني في لندن والمنظمة الفلسطينية لحق العودة ثابت في لبنان، وتجمع العودة الفلسطيني واجب في سورية.

24. إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية – تقرير معلومات 18– قسم الأرشيف والمعلومات- الطبعة الأولى- بيروت - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – 2011 م.

25. أمل اليازجي حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي مساق رقم 105 - أكاديمية دراسات اللاجئين – 12/ 11 /2011 .

26. الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين – الاونروا مكتب الإعلام – الرئاسة.

27. إياد عيسى حق العودة في القانون الدولي- (العام، حقوق الإنسان، الإنساني)- بحث مقدم إلى أكاديمية دراسات اللاجئين– الدورة الأولى.

28. بحث بعنوان «اللاجئ في القانون الدولي» مقدم إلى جامعة الزقازيق– مصر على الشبكة العنكبوتية .www.law-zag.com

29. بيت المقدس والمسجد الأقصى دراسة تاريخية موثقة تصنيف: محمد حسن شراب / ط1 / سنة 1994 م بيروت. موسوعة العتبات المقدسة / قسم القدس / جعفر الخليلي / ط2 / سنة 1987 م بيروت.- تاريخ سورية ولبنان وفلسطين / فيليب حتي / ج2 / ص35.- الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل / مجير الدين الحنبلي / ج1.- مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة / طه باقر / ج1 / ص209 / ط2 / سنة 1955 بغداد. - تاريخ فلسطين في العصور الإسلامية الوسطى / د. فاروق عمر، د. محسن محمد حسين / سنة 1987 م بغداد. http://www.al-kawthar.com/quds/tareek/qudsmadina.htm

30. التقرير الاستراتيجي 2010 – المؤشرات السكانية الفلسطينية – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– بيروت لبنان.

31. تيسير النابلسي سلسلة كتب فلسطينية 62 - الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية – دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام. بيروت – مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية 1975 م.

32. جامعة بير زيت – برنامج دراسات التنمية – مركز الأردن الجديد – المؤسسات الأهلية وشبه الأهلية العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن – ت 19 2001 - الموقع على الشبكة العنكبوتية www.home.birzeit.ed.

33. جمال البابا الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين– مركز التخطيط الفلسطيني على الشبكة العنكبوتية .http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p4-3.htm

34. جواد الحمد وإياد البرغوثي دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس ط 3 عمان- دراسات 20 مركز دراسات الشرق الأوسط ت1999 م.

35. حسام شاكر- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

36. حلا نوفل رزق الله الفلسطينيون في لبنان وسورية– دراسة ديمغرافية مقارنة (1948 – 1995) – ط1، بيروت- دار الجديد 1998.

37. حمد موعد اللاجئون الفلسطينيون – رؤية مستقبلية – طبعة أولى- دمشق - دار الموعد للدراسات والنشر 2006 م.

38. دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية – مبادرة السلام العربية – على الشبكة العنكبوتية .http://www.nad-plo.org/userfiles/file/arabic-factsheets/API%20FAQ%20Arabic.pdf

39. داود عبد الله قانون العودة الإسرائيلي –2010 - 03 - 04 –موقع أسوار برس على الشبكة العنكبوتية www.aswarpress.com.

40. دراسة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية- مركز العودة الفلسطيني – لندن – موقع إلكتروني http://www.prc.org.uk .

41. رأفت فهد مرة دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان – دراسة ميدانية 2006 – مركز العودة الفلسطيني – لندن.

42. رأفت مرة فلسطينيو لبنان - بحث خطير عن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان- فقراء وعاطلون من العمل ومساكن غير صحية مجلة العودة - العدد الواحد والأربعون - السنة الرابعة –شباط (فبراير) 2011 م– صفر 1432 ه- بيروت - http:// www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=42&MenuID=86.

43. ربحي عطيوي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في الأردن محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011 م.

44. زكريا الآغا قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفاوضات السلام 27/ 6/ 2006م موقع المجموعة 194 على الشبكة العنكبوتية. www.group194.net.

45. زينب عودة إحصائية الفلسطينيين في الضفة والقطاع - 8 تموز (يوليو) 2010 – موقع فلسطين على الشبكة العنكبوتية http://www.falasteen.com/spip.php?article184.

46. سارة خالد محمد أحمد الليثى جامعة الدول العربية ودورها في القضية الفلسطينية- إشراف: محمد أحمد على العدوى - جامعة أسيوط كلية الآداب قسم الإعلام 11 كانون الأول (ديسمبر) 2010 – على الشبكة العنكبوتية www.elaphblog.com/posts.aspx?u=3801&A=71018.

47. سامح خليل الوادية المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية – ط -1 بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

48. سامر الحسني إسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي– ط1 دمشق سورية - دار كنعان للدراسات والنشر– 2010 م.

49. سامر عبدة عقروق تعريف اللاجئين الفلسطينيين– منسق البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية نابلس – أب 2006 – موقع جامعة النجاح الوطنية على الشبكة العنكبوتية http://www.najah.edu/ar/page/3510 .

50. سعود المولى- الفلسطينيون في لبنان- الشبكة العنكبوتية.

51. السلطة الوطنية الفلسطينية – رئاسة مجلس الوزراء - الأمانة العامة جغرافية فلسطين على الشبكة العنكبوتية. http:// www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=category&id=51&Itemid=72

52. السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الفلسطينيون في نهاية 2011 كانون الأول 2011.

53. سلمان أبو ستة سلسلة نداء العودة –دليل حق العودة - ط 1 مؤسسة العودة للثقافة و النشر– ت 2006 م.

54. سلمان ابو ستة - اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة- الجزيرة – المعرفة – ملفات خاصة 2001 -على الشبكة العنكبوتية http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71476094-6D61-49F2-9DD2-8C8119AC2FDD.htm.

55. صلاح عبد ربه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الاونروا – بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول – مطبعة البطريركية اللاتينية – القس 2005م.

56. طارق حمود الكفاءات الفلسطينية في سورية تجمع العودة الفلسطيني واجب – سورية.

57. طارق حمود دليل فلسطين العام ط2 دمشق– تجمع العودة الفلسطيني واجب– ت 2009 م.

58. طلال ناجي فلسطين ونهج التسوية – خطوات في المجهول ط -1 دار إلى الأمام للدراسات والتوثيق والنشر- 2009م.

59. عبد الحليم عويس كتيب رسائل القدس مكانة بيت المقدس ط 1 مركز الإعلام العربي - أيلول 2003 م.

60. عبد الرازق متاني طمس الآثار العربية والإسلامية في فلسطين- باحث في مركز الدراسات المعاصرة موقع: فلسطينيو 48 على الشبكة العنكبوتية 09:10 2011/ 04 / 27 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=70759 آخر تحديث.

61. عبد الكريم رافق الموسوعة الفلسطينية – هيئة الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد الثاني الدراسات التاريخية الطبعة الاولى- بيروت 1990.

62. حسن سعافين، أيمن الدقس. الأنروا والمفوضية السامية منظمتان عاملتان مع اللاجئين. 2011، بحث غير منشور

63. عروب العابد- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في مصر محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

64. عزمي بشارة- دراسة: هل يشكل العرب داخل الخط الأخضر حالة سياسية؟ - على الشبكة العنكبوتية: www.howiyya.com- المصدر مركز الزيتونة.

65. عصام محمد علي عدوان اللاجئ الفلسطيني– إشكالات التعريف والحلول الواجبة أكاديمية دراسات اللاجئين– مايو – أيار 2011 – غزة فلسطين.

66. علاء محمد أبودية زقوت دراسات وتقارير مختارة– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- دراسة: واقع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ما بعد اللجوء والحصار والحرب عام 2009 – 2010. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=117610.

67. فتحي رشيد قراءة في القرار 194 - دراسة صادرة عن قسم الأبحاث والدراسات في تجمع العودة الفلسطيني (واجب) بمناسبة مرور ستين عاماً على صدور القرار 194.

68. في مخيمات الشتات.. اللاجئون الفلسطينيون بلا حقوق - خاص- العودة- مجلة العودة - العدد الواحد والخمسون - السنة الخامسة كانون أول (ديسمبر) 2011 م – محرم 1433 هـ. http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=52&MenuID=113.

69. قيس عبد الكريم وفهد سليمان وآخرون - شرم الشيخ.. اللاجئون .. الحل الدائم – ط 1 المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين– شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر – 2000 – اللاجئون وحق العودة – ملاحق – ملحق رقم3.

70. اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة -معتصم حمادة - العدد الخامس- آذار (مارس) 2007 م.

71. لكس تاكنبرغ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الأولى- بيروت لبنان- آب 2003م.

72. ماهر شاويش «نتذكر.. لنعود» - بين فنجان القهوة وعرق الحبق– الحاج أحمد شهاب الأحمد أبو صالح مجلة العودة العدد 20 / السنة الثانية 2009 م.

73. مجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الطبعة الثالثة - مصر القاهرة – المكتب الإقليمي – ابريل -2006 ديسمبر 2007.

74. محسن صالح سلسلة دراسات فلسطينية (1) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية- الطبعة الأولى، مصر مركز الإعلام العربي 1424 – 2003.

75. محسن صالح التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008 – بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

76. محمد المجذوب الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني – المجلد السادس- دراسات في القضية الفلسطينية - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

77. محمد المحمدي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في الخليج العربي والعراق، محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين– جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

78. محمد المحمدي- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في الخليج العربي والعراق- محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

79. محمد جميل نظرة في واقع الإحلال الصهيوني- ط 1، دمشق – دار ابن القيم –ت 2005 م.

80. محمد عزيز شكري الموسوعة الفلسطينية- القسم الثاني – المجلد السادس- دراسات في القضية الفلسطينية - البعد الدولي للقضية الفلسطينية.

81. محمد ياسر عمرو- مساق: اللاجئون الفلسطينيون في بقية دول الشتات محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين – جامعة البحرين المفتوحة – الدورة الأولى – 2010 - 2011.

82. محمود الحنفي- تحرير: د.محسن صالح- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان -الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان – الطبعة الأولى – بيروت - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– 2008.

83. المخيمات الفلسطينية في الأردن تختصر معاناة التشرد والتهجير - انظر في موقع مركز العودة الفلسطيني – لندن. http:// www.prc.org.uk/newsite/ar/ .

84. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا – اللاجئ في القانون الدولي وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية على الشبكة العنكبوتية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3928.

85. مريم عيتاني ومعين مناع- تحرير: محسن صالح معاناة اللاجئ الفلسطيني- ط 1 بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010م.

86. مصطفى خواجة دراسات وتقارير مختارة - دراسة: الضفة والقطاع بين 1990 و2010 - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – على الشبكة العنكبوتية: www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=133652 .

87. الموسوعة الفلسطينية– القسم العام -المجلد الرابع (ل – ي)– اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية– دمشق- الطبعة الاولى

88. ت 1984 ص 406 وما بعدها .

89. موقع الأونروا على الشبكة العنكبوتية UNRWA Statistics 2010 . www.unrwa.org.

90. موقع الأونروا على الشبكة العنكبوتية www.unrwa.org.

91. موقع المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب دمشق - http://www.gapar.net.

92. موقع الموسوعة الحرة (ويكبيديا) ar.wikipedia.org

93. نجيب الأحمد الصهيونية فكراً وهدفاً وممارسة، الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بدون تاريخ الطبع).

94. نشرة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان – المنظمة الفلسطينية لحق العودة ثابت – لبنان.

95. هيثم موسى حسن التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية- رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس 1999 – ص 372 – مشار اليها في رسالة إبراهيم دراجي – جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها.

96. وسام الباش وعد بلفور الحقائق التاريخية – صادرة عن تجمع العودة الفلسطيني 2008 م – موقع تجمع العودة الفلسطيني واجب على الشبكة العنكبوتية: www.wajeb.org .

97. وليد الخالدي كي لا ننسى– قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل عام 1948 وأسماء شهدائها ط 1 بيروت– مؤسسة الدراسات الفلسطينية –1997.

98. الياس شوفاني إسرائيل في خمسين عاما– المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس الطبعة الأولى، دار جفرا للدراسات والنشر 2002 م الجزء 3.

99. الياس شوفاني المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس - إسرائيل في 50 عاماً- ط -1 دمشق دار جفرا للدراسات والنشر 2002 م.

100. ياسر زغيب فلسطينيو 1948 الهُوية الواقع والمستقبل– ط 1 - بيروت مركز باحث للدراسات– 2004م.

101. يعقوب الخوري وكيل إدارة فلسطين - جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – إدارة فلسطين – شعبة اللاجئين – اللاجئون الفلسطينيون قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

هذا الكتاب

نعم لاجئون.. ولكنْ سنعود

منذ أكثر من ستين عاماً ويد الظلام تعمل وتحاول تقطيع أوصال "فلسطين" الإنسانية. تلك الأرض الخصبة التي نَمَت فيها أحلام الأطفال، وأشجار الزيتون، وحكايات الجَدَّات، وعبقت فيها رائحة الخبز الناضج مع أزهار قرن الغزال، وطيور السنونو. تلك الأرض التي تحفظ في أخاديد ذاكرتها مباركة رب العالمين: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله ..).

هذه الأرض التي حملت طعم المواساة لسيد الخلق صلى الله عليه وسلم بالإسراء والمعراج، وبالدعوة إلى شَدِّ الرِّحال إليها، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد؛ المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا".

هي "فلسطين" إذاً!

تلك الوصلة التاريخية التي اختارها الصهيوني وطناً بديلاً، مُشرِّداً أهلها، ومُفسدًا في أرضها، ليرسم بذلك أطول قصة لجوء، وأفظع مأساة تهجير عرفتها الإنسانية، ليورث هذا الشعب لجوءاً متشعباً بلا منافذ غالباً! فإن كانت قضايا اللجوء تُحَلُّ في أشهر أو سنوات، فإن اللجوء هنا لا يُحَل، كأنما هو ورم خبيث يُستعاذ منه!

وإن كانت المنظمات الدولية تَحُل إشكالات قضايا اللجوء وَفْق خطط زمنية محددة، فإن اللاجئ الفلسطيني قصةٌ لا تنتهي! فثَمَّ محتل غاشمٌ، وثَمَّ تواطؤ غربي، وتخاذل عالمي، وصمت دولي يُجرِّم الضحية ويُبرِّئ المعتدي، قافزاً على كل القيم بكل بساطة منحازاً! يرى بعين واحدة، هذا إنْ رأى!

شُرِّد بعد هذه المِلْحمة الفلسطينيون "قَسْراً" و"قَهْراً"، تاركين وراءهم البيت والمال والأهل والولد؛ عَيْنٌ تسعى، وعَيْنٌ ترْقب الوطن، قلب ينبض بالحياة، وقلب مُعلَّق بهوى فلسطين.

وتتوالى الأجيال في البعد والفراق، لم تكتحل عيونهم برؤية الوطن، ولم يَهْدأ بَالُهُم بعناق الأرض الولود، ولا بمصافحة البيت الودود. وعاش شعبنا في خيام التشريد، وفي مخيمات البؤس والحرمان والفقر، وطَالَ انتظارُهُم عَوْدَتَهم.

يأتي هذا الكتاب مساهمةً من **أكاديمية دراسات اللاجئين** في الإعداد الخاص باللاجئ؛ ليشكل لبنة في طريق العودة.

تقدم الأكاديمية هذا الكتاب المنهجي ليكون رفيقاً لكل لاجئ، وعوناً لكل دارس، وهو إضافة نوعية مميزة للمكتبة الفلسطينية، وسيُدَرَّس في الأكاديمية؛ لتُدَرَّب عليه أجيال العودة لتحقيق رؤيتنا:

نحو جيل يعرف حقه..